جـــامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

الموضـــوع:

انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي.

من إعداد الطالب:
رؤوف بوعشة

تحت إشراف الأستاذ:
أ.د الصادق بوشنافة

اللقب و الاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
محمد بن عيشوش	أستاذ	جامعة المدية	رئيساً
الصادق بوشنافة	أستاذ	جامعة المدية	مشرفاً ومقرراً
بلكحل محمد لمين	استاذ محاضر قسم"أ"	جامعة المدية	ممتحناً

السنة الجامعية: 2024/2023

شكر عرفان

بســـم الله الرحمـــــن الرحـــــيم

الصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا ونبينا محمد خاتم النبيين وعلى أله وصحبه ومن تبعه بإحسان الى يوم الدين، أما بعد:

أحمد الله العلي القدير على توفيقه لي في إنجاز هذا العمل.

فإن احسنت من الله وإن أخطئت فمن نفسي ومنة الشيطان

أتقدم ببالغ الشكر والإمتنان وخالص الثناء إلى الأستاذ **الصادق بوشنافة** الذي أشرف وتابع هذا العمل، ولم يبخل علي بجهده وأفكاره النيرة وإرشاداته السديدة، جعلها الله في ميزان حسناته إن شاء الله.

وشكري موصول إلى أمي وأبي اللذين كانا لي سندا ودعما في مواصلة دراستي والمثابرة من أجل تحقيق النجاح.

الإهداء :

أول من يشكر ويحمد أناء الليل وأطراف النهار وهو العلي القهار الأول والأخر الظاهر والباطن الذي أغرقنا بنعمه التي لا تحصى وأنار دربنا وله جزيل الثناء والحمد العظيم هو الذي انعم علينا إذ أرسل فينا عبده ورسوله محمد بن عبد الله عليه أزكى الصلوات وأطهر التسليم. فعلمنا مالم نعلم وحثنا على طلب العلم أينما وجد.

لله الحمد كله والشكر كله إن وفقني وألهمني الصبر على الشقاق التي واجهتني لإنجاز هذا العمل المتواضع.

وفي بداية الشكر أهدي تخرجي وثمرة تعبي إلى من تستقبلني بابتسامة وتودعني بدعوة أمي الغالية "**عابد يمينة**" اسأل الله وان يطيل في عمرها ويحفظها.

إلى أبي العزيز " **بوجمعة بوعشة** " الذي رافقني طوال مشواري الدراسي.

إلى اخواتي العزيزتان " **خديجة ونسرين**" على قلبي.

وإلى أسرة المنظمة الوطنية الطلبة الأحرار المكتب الولائي المدية "**ONEL MEDEA** " الذين كانوا معي خلال فترة رئاستي من 31ماي2021 الى غاية 30سبتمبر2024

نشكر كل الأساتذة من الابتدائي إلى الجامعة ولجميع العمال والطاقم الإداري وأيضا جميع أصدقائي وأحبابي.

وفي الأخير لا يسعني إلا أن أدعو الله عز وجل أن يرزقني السداد والرشاد والعفاف والغنى.

والعمل هذا مهدى الى روح عمتي "**حدة**" الحبيبة والغالية والعزيزة على قلبي اسأل الله العلي العظيم ان يرحمها ويدخلها الجنة.

والسلام عليكم

الطالب: رؤوف بوعشة

الملخص :

موضوع الدراسة يتمثل في دراسة نظرية وتحليلية ثم من خلالها التطرق الى موضوع إستقلالية بنك المركزي وعلاقة بالسياسة النقدية، وتقديم طبيعة الاثر المحتمل لهذه الإستقلالية على أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000–2022. وذلك عن طريق تحليل إحصائيات متعلقة بأدوات السياسة النقدية المعمول بها وتحلبل تطور أهداف هذه السياسة ، حيث سعت الجزائر كغيرها من الدول الى بناء قطاع مصرفي متطور يتولى قيادته بنك مركزي فعال يميز بالإستقلالية التامة عن الحكومة من خلال إصدار قانون النقد والقرض 90–10 الذي يمنح درجة إستقلالية وحرية بنك الجزائر لضمان مصداقية السياسة النقدية من خلال فعالية أدواتها لتحقيق أهدافها ومعالجة المشاكل الاقتصادية ،التي يعاني منها الاقتصاد الوطني.وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة الى وجود أثر إيجابي لدرجة استقلالية بنك الجزائر على أدوات السياسة النقدية في حين كان للإستقلالية أثر سلبي نوعا ما على اهداف السياسة النقدية.

الكلمات المفتاحية: البنك المركزي، السياسة النقدية، الاستقلالية، درجة الاستقلالية، بنك الجزائر

Résumé:

Le sujet de l'étude porte sur l'étude théorique et analytique, abordant ensuite le thème de l'indépendance de la banque centrale et sa relation avec la politique monétaire, en présentant la nature de l'impact potentiel de cette indépendance sur les outils de politique monétaire en Algérie entre 2000 et 2022. Cela se fait par l'analyse des statistiques liées aux outils de politique monétaire en vigueur et à l'évolution des objectifs de cette politique. L'Algérie, comme d'autres pays, a cherché à construire un secteur bancaire avancé dirigé par une banque centrale efficace caractérisée par son indépendance totale du gouvernement grâce à la loi sur la monnaie et le crédit 90-10 qui accorde un degré d'indépendance et de liberté à la Banque d'Algérie pour garantir la crédibilité de la politique monétaire à travers l'efficacité de ses outils pour atteindre ses objectifs et traiter les problèmes économiques nationaux. Cette étude a révélé un impact positif du degré d'indépendance de la Banque d'Algérie sur les outils de politique monétaire, bien que cette indépendance ait eu un impact négatif sur les objectifs de la politique monétaire.

Mots-clés : Banque centrale, politique monétaire, indépendance, degré d'indépendance, Banque d'Algérie, Banque d'Algérie

فهرس المحتويات

العنـــــــوان	رقم الصفحة
كلمة شكر وعرفان	I
الإهداء.....	II
المستخلص.....	III
فهرس المحتويات.....	V-VII
قائمة الجداول.....	IX
قائمة الأشكال.....	X
مقدمة.....	أ-ذ
الفصل الأول: ماهية البنوك المركزية وقياس درجة إستقلاليتها	
تمهيد:.....	2
المبحث الأول: ماهية البنوك المركزية.....	3
المطلب الأول: نبذة حول البنوك المركزية ومفهومها.....	3
المطلب الثاني: خصائص البنك المركزي ووظائفه.....	7
المطلب الثالث: ميزانية البنك المركزي وتحليلها.....	11
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول إستقلالية البنك المركزي.....	14
المطلب الأول: نبذة حول إستقلالية البنوك المركزية ومفهومها.....	14
المطلب الثاني: الإستقلالية البنك المركزي بين مؤيد ومعارض.....	17
المطلب الثالث: دوافع الإتجاه نحو الإستقلالية البنك المركزي.....	19

المبحث الثالث: قياس إستقلالية البنوك المركزية.....	**21**
المطلب الأول: قياس استقلالية البنك المركزي.....	**21**
المطلب الثاني: أثر إستقلالية البنك المركزي على معدلات التضخم.....	**25**
المطلب الثالث: أثر إستقلالية البنك المركزي على المتغيرات الاقتصادية الأخرى	**26**
خلاصة الفصل:.....	**28**
الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية	
تمهيد:	**30**
المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية.....	**31**
المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية وتطورها.....	**31**
المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية.....	**34**
المطلب الثالث: أنواع السياسة النقدية.....	**41**
المبحث الثاني: شروط وعوامل إدارة السياسة النقدية.....	**44**
المطلب الأول: شروط وعوامل نجاح سياسة النقدية.....	**44**
المطلب الثاني: ركائز السياسة النقدية.....	**45**
المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية.....	**45**
المبحث الثالث: علاقة البنك المركزي بالسياسة النقدية والأثار المترتبة عنها	**55**
المطلب الأول: أثر إستقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية	**55**
المطلب الثاني: العلاقة بين إستقلالية البنك المركزي السياسة النقدية	**56**
خلاصـــة الفصل:.....	**58**

الفصل الثالث: تأثير إستقلالية بنك الجزائر على المتغيرات الاقتصادية الكلية	
تمهيد:	**60**
المبحث الأول: مراحل استقلالية البنك الجزائرمن 2000 الى غاية 2022	**62**
المطلب الأول: استقلالية البنك الجزائر حسب قانون النقد والقرض 90-10	**62**
المطلب الثاني: استقلالية البنك الجزائر حسب قانون 01-01	**65**
المطلب الثالث: استقلالية البنك الجزائر حسب الأمر رقم 03-11	**69**
المطلب الرابع: **استقلالية البنك الجزائر حسب الأمر رقم 17-10**	**72**
المبحث الثاني: أثر إستقلالية البنك الجزائر على أدوات السياسة النقدية	**77**
المطلب الأول: أثر إستقلالية البنك على العرض النقدي خلال الفترة (2000-2022)	**77**
المطلب الثاني: أثر إستقلالية البنك على معدل الإحتياطي الإجباري خلال الفترة (2000-2022)	**88**
المطلب الثالث: **أثر إستقلالية البنك على معدل الخصم إعادة خلال الفترة (2000-2022)**	**91**
المطلب الرابع: أثر إستقلالية البنك على أدوات السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2022)	**94**
المبحث الثالث: أثر إستقلالية البنك على أهداف السياسة النقدية	**98**
المطلب الأول: أثر إستقلالية البنك على معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2022)	**98**
المطلب الثاني: أثر إستقلالية البنك على معدل البطالة خلال الفترة (2000-2022)	**101**

المطلب الثالث: أثر إستقلالية البنك على معدل التضخم خلال الفترة (2000-2022)	**104**
المطلب الرابع: أثر إستقلالية البنك على توازن ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2022)	**107**
خلاصة الفصل:	**110**
خاتمة:	**112-117**
قائمة المراجع:	**119-125**

01- قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الجدول رقم (01): الميزانية العمومية للبنك المركزي	11
02	الجدول رقم (02): الاستقلالية القانونية للبنك المركزي وفقا لنموذج CUKIERMAN NEYAPTI ET WEDD	34
03	الجدول رقم (03): درجة استقلالية بنك الجزائر حسب قانون النقد والقرض ومختلف التعديلات التي طرأت عليه	76
04	الجدول رقم (04): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)	78
05	الجدول رقم (05): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة(2000-2022)	83
06	الجدول رقم(06): تطورات نسبة معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)	89
07	الجدول رقم (07): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة(2000-2022)	91
08	الجدول رقم (08): تطور معدلات استرجاع السيولة من قبل بنك الجزائر خلال الفترة (2000-2022)	94
09	الجدول رقم (09): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2022).	99
10	الجدول رقم(10): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	102
11	الجدول رقم(11): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)	105
12	الجدول رقم (12): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة(2000-2022)	107

02- قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الشكل رقم (01): مخطط يوضح وظائف البنك المركزي	8
02	شكل رقم(02): أهداف السياسة النقدية	24
03	الشكل رقم(03): مربع كالدور السحري	41
04	الشكل رقم(04): تأثير سعر إعادة الخصم على المعروض النقدي	48
05	الشكل رقم (05): منحنى بياني يوضح تطور المعروض النقدي M1 و M2 في الجزائر خلال الفترة (2000-2022).	82
06	الشكل رقم (06): منحنى بياني يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة(2000-2022).	84
07	الشكل رقم (07): منحنى بياني يوضح تطورات نسبة معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)	89
08	الشكل رقم(08): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة(2000-2022)	92
09	الشكل رقم (09) : منحنى بياني لتطور معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة خلال الفترة (2000-2022)	96
10	الشكل رقم (10): منحنى بياني يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2000-2022)	99
11	الشكل رقم(11): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2022	102
12	الشكل رقم (12) : منحنى بياني يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة(2000-2022)	105
13	الشكل رقم (13): منحنى بياني يوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة2000-2022	109

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

يعيش العالم في الوقت الحالي تطورات إقتصادية، وهذا السبب الثروة العلمية التي مسحت جميع القطاعات والميادين بدون إستثناء فأدى هذا التطور إلى توسع السريع في الأسواق النقدية والمالية وأيضا التوسع في الأسواق السلع والخدمات.

وتأثر الاقتصاد العالمي بهاته التطورات من خلال إستحداث أدوات جديدة التي بدورها ساهمت في عملية التبادل بين الدول وأصبحت رؤوس الأموال أكثر توسعا، ولعل أبرز القطاعات الرائدة في الإقتصاديات الحديثة هو القطاع المصرفي.

مما لا شك أنه قد نجم عن هذه التغييرات إضطرابات في أسواق النقدية الدولية وظهور بعض المشاكل الاقتصادية كمشكلة التضخم، البطالة، تراجع معدلات النمو مما أدى الى فشل السياسة النقدية في الكثير من الدول في معالجة هاته المشاكل، وهذا راجع الى المسؤولية الملقاة على البنك المركزي وكانت نتيجة ذلك بداية التفكير في منح الإستقلالية أوسع للبنك المركزي، حتى يتمكن من ضمان الإستقرار النقدي ووضع وتنفيذ السياسة النقدية لتحقيق أهداف البنك المركزي.

القطاع المصرفي هو شريان للنشاط الإقتصادي في أي دولة فإن البنك المركزي هو المسؤول عن سلامة النظام المصرفي من خلال قيام بتوجيه السياسة النقدية.

البنك المركزي يلعب دور مهم في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة وبالتالي يصنف في قمة هرم النظام المصرفي.

ولقي مفهوم الإستقلالية البنك المركزي قبولا واسعا والذي يعتبر من أهم الدراسات المطروحة على الساحة المصرفية ومن أهم الأسباب التي أدت إلى المطالبة بالإستقلالية هي فشل السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار المالي والنقدي وهذا السبب راجع إلى تدخل الحكومات

أو السلطة التنفيذية في رسم السياسة النقدية وهذا يتعارض تماما في أغلب الأحيان مع قرارات البنك المركزي.

ولقد أولت الدول المتقدمة أهمية خاصة لإستقلالية البنك المركزي من السلطة التنفيذية ولذاك عمدت إلى تغيير قوانينها وذلك من أجل منح الإستقلالية أكبر لبنكهما المركزي لإدارة السياسة النقدية ومن بين أهم الدول نجد ألمانيا، اليابان، نيوزيلندا.

ويؤيد العديد من الإقتصاديين مسالة الإستقلالية للبنوك المركزية الذين يستندون على أن مصداقية السياسة النقدية وقدرتها في تحقيق الإستقرار النقدي يكون أفضل كلما تمتع البنك المركزي بدرجة عالية من الإستقلالية.

الجزائر كغيرها من الدول تسعى للحصول على إستقلالية البنك المركزي فعال يتميز بالإستقلالية وتنفيذ وأداء السياسة النقدية وهذا للسير في طريق النمو والتطور الإقتصاد العالمي ويمكن قياس درجة إستقلالية البنك المركزي من خلال مجموعة من معايير العالمية إلا أن درجة الإستقلالية تختلف من دولة إلى أخرى وهذا حسب ظروفها الداخلية وتبقى الدول المتقدمة أكثر نماذج إستقلالية عكس الدول النامية التي تسعى إلى وضع نماذج بما يتناسب إقتصاداتها وما يحقق أهدافها.

والجزائر كغيرها من الدول واكبت هاته الموجة من التحول الإقتصادي من خلال قيامها بخطوات وإصلاحات كبيرة وهذا بإصدارها لقانون النقد والقرض 90-10، الذي يحدد الإطار القانوني للسياسة النقدية والعمل على إبعاد كل تتدخل إداري أو حكومي وهذا من خلال فصل البنك على الخزينة العمومية حيث قام بمنح صلاحيات للبنك المركزي في تسيير وإدارة النقدية من أجل تحقيق أهداف ويعتبر هذا القانون أول خطوة لإعلان عن منح بنك الجزائر إستقلالية عن الحكومة إلا أنه طرأت عليه مجموعة من التعديلات أدت إلى تغير هذه الإستقلالية مما إنعكس على تقليص من أهدافه وتحديد أولوياته.

01-إشكالية الدراسة:

بناءا على ما تم ذكره يمكن طرح إشكالية الدراسة في سؤال كما لي:

ما مدى تأثير درجة إستقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)؟

الأسئلة فرعية:

لابد من طرح مجموعة من الأسئلة لكي يتسنى لنا الإجابة عن السؤال الرئيسي وهي كما يلي:

- ما المقصود بالإستقلالية البنك المركزي؟ وماهي أهمية استقلالية البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية؟
- ما هو السبب الجدال القائم بين التأييد والمعارض؟
- ما مدى إستقلالية بنك الجزائر؟ وماهي أثر استقلالية بنك الجزائر على أدوات وأهداف السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2022)؟
- ماهي مفهوم السياسة النقدية وفيما تمثلت أدواتها وأهدافها؟
- ما علاقة إستقلالية البنك المركزي بفعالية السياسة النقدية؟

02-فرضيات الدراسة:

- هناك أثر مباشر لدرجة إستقلالية بنك الجزائر على أداء السياسة النقدية وأثر غير مباشر على المتغيرات الإقتصادية خاصة مؤشرات الإستقرار الإقتصادي حسب النظرية الإقتصادية من جهة، ومن جهة حسب الظروف الإقتصادية للبلد مما أدى إلى إنعكاس غير مستقر لها.
- جودة وفعالية السياسة النقدية تتوقف على حصولها وإستخدامها للمعلومات ونجاعة إختيار أدواتها من أجل تحقيق أهدافها.

- بنك الجزائر يتمتع بإستقلالية قانونية كبيرة ممتدة من القوانين والأوامر المتعلقة بالنقد والقرض.

03-أهمية الدراسة:

تمثلت أهمية الدراسة في معالجة مشكلة إستقلالية البنك المركزي عن السلطة التنفيذية من خلال إبراز دوره الفعال في تنفيذ السياسة النقدية قصد تحقيق الإستقرار والتوازن الكلي للإقتصاد، وكذا التغلب على المشكلات الإقتصادية التي يتعرض لها الإقتصاد الوطني، إنطلاقا من إختياره أدوات السياسة النقدية المناسبة لذلك وإستعمالها تماشيا مع الأوضاع الإقتصادية للدولة. وتأتي هذه الدراسة كإضافة لمجهودات سابقة في دراسة إستقلالية البنك المركزي وأثره على أداء السياسة النقدية بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة، من خلال إبراز مختلف مراحل الإصلاحات النقدية في الجزائر ومدى إنعكاسها على الإستقلالية وفعالية السياسة النقدية. ويمكن تلخيص الأهمية في النقاط التالية:

-إبراز دور إستقلالية البنك المركزي من أجل فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها.

-قياس درجة إستقلالية بنك الجزائر منذ صدور قانون النقد والقرض 90-10 إلى يومنا هذا الفترة ما بين 2000-2022.

-إظهار أثر إستقلالية بنك الجزائر على فعالية أدوات السياسة النقدية في الجزائر.

- تقييم إنعكاس إستقلالية بنك الجزائر على تحقيق أهداف السياسة النقدية في الجزائر.

04-أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

-معرفة تطور نشأة البنوك المركزية.

-إبراز مفهوم إستقلالية البنك المركزي ومعايير قياسها.

-تحديد مفهوم السياسة النقدية.

-محاولة تحديد درجة إستقلالية بنك الجزائر وفق القوانين التشريعية الجزائرية.

-تحديد درجة إستقلالية بنك الجزائر وفقا لقانون 90-10المتعلق بالنقد والقرض ومختلف التعديلات التي طرأت عليه خلال الفترة (2000-2022).

-تحديد أثر إستقلالية بنك الجزائر على أدوات السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2022).

- تسليط الضوء على مدى تحقيق أهداف السياسة النقدية حسب الفترة (2000-2022).

- محاولة تحديد أثر إستقلالية بنك الجزائر على أهداف السياسة النقدية حسب القوانين التنظيمية الجزائرية.

05-أسباب اختيار موضوع الدراسة:

- ميولي الشديد والشخصي لكل ما يتعلق بالبنوك.
- يندرج في صميم التخصص (إقتصاد نقدي وبنكي).
- نظرا للقيمة العلمية للموضوع المطروح بحيث يندرج ضمن قائمة المواضيع الأكثر طرحا على الساحة المالية والوطنية وحتى الدولية.

06-منهجية الدراسة:

من أجل دراسة موضوع إستقلالية البنك المركزي وإنعكاسه على أداء السياسة النقدية، للإجابة على الأسئلة المطروحة لإثبات أو نفي الفرضيات، تم إتباع منهج تاريخي وصفي تحليلي بإعتبارها لأمثل لتوضيح المفاهيم الأساسية حيث إستخدم المنهج الوصفي من خلال عرض تطور البنوك المركزية في العالم وتطور السياسة النقدية وكذا تاريخ البنك المركزي الجزائري، وفيما يخص المنهج التحليلي إستخدم لتقييم بيانات وإحصائيات بنك الجزائر وكذا قياس درجة إستقلالية بنك الجزائر وأثره على أدوات السياسة النقدية وصولا لتحقيق أهدافها.

07-أدوات الدراسة:

ولإنجاز هذا البحث تم جمع البيانات والمعلومات بإستخدام مجموعة من الأدوات تتمثل في: الكتب، المقالات والأبحاث العلمية المنشورة في مختلف المواقع، المجلات الموثقة علميا، قوانين النقد والقرض المنشورة في الجريدة الرسمية، الإحصائيات، أطروحات الدكتوراه، مذكرات الماستر.

08-حدود الدراسة:

تمثلت الحدود المكانية لدراسة الموضوع في الجزائر بحيث تمت دراسة إنعكاس إستقلالية بنك الجزائر على أداء السياسة النقدية.

أما بالنسبة للحدود الزمنية حددت فترة الدراسة ل سنة2000 إلى غاية سنة 2022.

09-صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي اعترضت موضوع الدراسة ما يلي:

-محاولة ربط التحليلات النظرية وواقعها في بلد الدراسة الجزائر من جهة، وإسقاط ذلك بواسطة الأدوات الإحصائية المتاحة من جهة أخرى.

-تضارب وإختلاف الإحصائيات بين مختلف المصادر.

- صعوبة الوصول إلى بعض الإحصائيات.

10-هيكلة الدراسة:

بهدف معالجة وإنجاز موضوع البحث تم تقسيمها إلى مقدمة عامة جاءت فيها التفاصيل السابقة من طرح الإشكالية وصولا إلى الدراسات السابقة، وثلاثة فصول مقسمة إلى مباحث ومطالب، حيث تطرقنا في:

- **الفصل الأول:** والذي جاء تحت عنوان "**ماهية البنوك المركزية وقياس درجة إستقلاليتها**" قسم إلى ثلاث مباحث أساسية، حيث سنتناول في مباحثه الثلاث ماهية البنوك المركزية من خلال الإشارة إلى تطورها التاريخي ومفهومها، وخصائصه وكذا وظائفه وأيضا تحليل ميزانية البنك المركزي وتقسيمها ، بعد ذلك تم التطرق إلى نشأة إستقلالية البنوك المركزية وأيضا الإستقلالية بين مؤيد ومعارض ونتحدث عن دوافع الإتجاه نحو الإستقلالية ، ثم التطرق إلى قياس إستقلالية البنوك المركزية وأثرها على معدلات التضخم وأثرها على المتغيرات الإقتصادية الأخرى.
- **الفصل الثاني:** تم من خلال هذا الفصل الموسوم تحت عنوان" **الإطار النظري للسياسة النقدية**" قسم إلى ثلاث مباحث أساسية، حيث سنتناول في مباحثه الثلاث ماهية السياسة النقدية من مفهوم وتطور تاريخي وكذا أهداف وأنواع السياسة النقدية، وبعد ذلك نتطرق إلى ماهية شروط وعوامل نجاح السياسة النقدية وماهي ركائزها ومختلف أدواتها، ثم التطرق إلى ماهية العلاقة البنك المركزي بالسياسة النقدية والأثار المترتبة عنها.
- **الفصل الثالث:** جاء تحت عنوان" **تأثير إستقلالية بنك الجزائر على المتغيرات الإقتصادية الكلية**" الذي من خلاله سنستعرض مراحل إستقلالية بنك الجزائر حسب الأمر 01-01 والأمر 11-03 والأمر 10-17 وأيضا حسب قانون النقد والقرض ونستعرض أيضا في مبحثنا الثاني ماهي إستقلالية بنك الجزائر على أدوات السياسة النقدية وهي (العرض النقدي- الاحتياطي الاجباري- معدل الخصم- أدوات السياسة النقدية) أما في مطلبنا الثالث والأخير سنستعرض أثر استقلالية بنك الجزائر على أهداف السياسة النقدية وهي كما يلي(معدل النمو الإقتصادي- البطالة- التضخم- ميزان المدفوعات).

ثم تتبع هذه الفصول خاتمة توضح أهم النتائج المتوصل إليها وبعض التوصيات والاقتراحات.

11-الدراسات السابقة:

حسب ما توصلنا له وفي حدود ما توفرت لدينا من معلومات ومراجع حول موضوع الدراسة، فإن هناك العديد من الدراسات والبحوث تناولت موضوع إستقلالية البنك المركزي ومدى إنعكاسه على فعالية السياسة النقدية، التضخم ...

- **دراسة معمري ليلى:** بعنوان " دور إستقلالية البنك المركزي في تفعيل أداء السياسة النقدية من خلال محاربة التضخم "حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، الجزائر، 2013 من خلال الاشكالية التالية: ما مدى استقلالية بنك الجزائر في محاربة التضخم من خلال تفعيل السياسة النقدية؟ حيث تناولت الباحثة الإطار النظري للسياسة النقدية والتضخم، كما أشارت إلى البنوك المركزية المستقلة وأسقطت دارستها على حالة الجزائر من خلال تطرقها لتطور بنك الجزائر عبر التشريعات المصرفية، وتطور السياسة النقدية والتضخم خلال1990-2010 وإعتمدت على دراسة قياسية حيث توصلت إلى نتائج هامة من بينها ضرورة دعم الإستقلالية القانونية وتطبيق التشريعات في الواقع لضمان الأثر الايجابي لإستقلالية البنك المركزي على معدلات التضخم.
- **دراسة جيداني ميمي:** بعنوان"انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر"مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، سنة2005 أما إشكالية بحثها فقد كانت"ماهو أثر استقلالية بنك الجزائر على فعالية السياسة النقدية في الجزائر؟" تدور حول مدى تأثر مدى السياسة النقدية في الجزائر بالأمرين01-01 و 03-11 .لقد تطرقت الباحثة الى نظريات النقدية كإطار عام لسياسة النقدية كما تطرقت أيضا الى استقلالية البنوك المركزية، كما حاولت قياس درجة الاستقلالية القانونية لبنك الجزائر في ضل قانون90-10 بالإضافة الى دراسة فعالية السياسة النقدية على استقلالية بنك الجزائر كدراسة تحليلية، وتوصلت الباحثة الى أن استقلالية البنك المركزي قد أثبتت جدارتها بعد صدور الأمر 03-11المتعلق بالنقد والقرض.

الفصل الأول:

ماهية البنوك المركزية وقياس درجة استقلاليتها

تمهيد:

يعد البنك المركزي المؤسسة التي تقف على قمة الجهاز المصرفي للبلاد وهو المسؤول الوحيد عن وضع وتنفيذ السياسة النقدية، فهو يلعب دورا أساسيا في استخدام أدوات السياسة النقدية من أجل تحقيق الاستقرار النقدي في البلاد، وتتعدد مهام البنك المركزي فهو المسؤول عن إصدار النقود بالإضافة إلى مراقبة السياسة الإئتمانية وتتأثر قرارات البنك المركزي بمدى إستقلالية البنك المركزي.

وتعتبر الإستقلالية من أكثر الموضوعات المطروحة على الساحة المصرفية في الآونة الأخيرة بسبب التطورات الإقتصادية والنقدية الدولية والمحلية التي شهدتها معظم دول العالم، ولعل أهم الاسباب التي أدت إلى المناداة باستقلالية البنوك المركزية هي عدم كفاءة وفعالية السياسة النقدية، في مواجهة ظاهرة التضخم بسبب تدخل الحكومة في وضع السياسة النقدية مما يتعارض في كثير من الأحيان مع قرارات البنك المركزي، ومن أجل هذا سعت العديد من الدول إلى تعزيز إستقلالية البنوك المركزية وذلك من خلال التعديلات القانونية التي تحد من التدخل السياسي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية.

ولإلقاء الضوء على هذه الجوانب يتناول هذا الفصل ماهية البنوك المركزية وإستقلاليتها وقياس درجة استقلاليتها وذلك بتقسيمه إلى ثلاث مباحث أساسية وهي:

المبحث الأول: ماهية البنوك المركزية.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول استقلالية البنك المركزي.

المبحث الثالث: قياس استقلالية البنوك المركزية.

المبحث الأول: ماهية البنوك المركزية

البنك المركزي من أهم العناصر الأساسية في السلطة النقدية حيث ظهر هذا البنك منذ حوالي ثلاثة قرون أي في حدود القرن السابع عشر ميلادي، وهو من أهم مؤسسات الدولة التي تؤثر في مجال الإقتصادي وله مكانة هامة في الدولة، فهو أعلى سلطة والمسؤول عن وضع وتنفيذ السياسة النقدية والمصرفية.

وفي هذا المبحث سنتطرق إلى ماهية ومفهوم البنك المركزي بالإضافة إلى وظائف وخصائص البنك المركزي وأيضا ميزانية البنك المركزي وتحليلها.

المطلب الأول: نبذة حول البنوك المركزية ومفهومها

1-نبذة تاريخية لنشأة البنك المركزي:

قبل القرن العشرين، لم يكن هناك مفهوم محدد للصيرفة المركزية بل تطور هذا المفهوم تدريجيا، إذ أن البنوك المركزية بدأت في أول الأمر كمصارف تجارية، ثم تطورت في الوظائف التي قامت بها حتى شملت وظائف البنك المركزي الحديث.

سنة 1668 تأسس أقدم بنك مركزي في السويد " RIKS BANK " من الناحية التاريخية، ثم يليه تأسيس بنك إنجلترا سنة 1694، الذي كان أول بنك إصدار يطبق مبادئ وأساسيات الصيرفة المركزية.[1] وأنشى بنك فرنسا عام 1800 وكان مرتبطا إرتباطا وثيقا بالحكومة منذ تأسيسه. وتأسس بنك رايخ الألماني سنة 1876، وتأسس بنك هولندا سنة1814 بعد إنهيار بنك أمستردام، وتم تأسيس بنك الوطني النمساوي سنة 1878حتى يعيد الإستقرار للنظام النقدي الذي إنهار نتيجة الإفراط في إصدار النقود الورقية، أما تأسيس بنك النرويج [2]

[1] سليمان بوذيب، **إقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 1996، ص84

[2] معمري ليلى، **دور إستقلالية البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية من خلال محاربة التضخم –دراسة حالة الجزائر –** ، مذكرة نيل شهادة ماجستير تخصص مالية ونقود، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة المدية،2013-2014، ص55

بنك الدنمارك الوطني، بنك الوطني البلجيكي وبنك إسبانيا فقد تم في السنوات التالية على التوالي: 1817،1818،1850،1856. كما قد تأسس البنك الحكومي الروسي سنة 1860 لدعم التداول النقدي وإدارة القرض الإمبراطورية الروسية، أما بنك اليابان فقد تأسس عام 1882 لإعادة الثقة في نظام عملة البلد، وتأسيس بنك إيطاليا سنة 1893، وتم أيضا في القرن التاسع عشر تأسيس البنوك المركزية في كل من البرتغال، رومانيا، بلغاريا، سرفيا و تركيا، جارا ومصر.[1]

وفي القرن العشرين تم تأسيس البنك الوطني السويدي سنة 1907، وبنك الإحتياطي الفدرالي الأمريكي سنة1913، وبنك كندا في نهاية عام 1934.[2]

2-مفهوم البنوك المركزية:

يعتبر المصرف المركزي في معظم إقتصاديات العالم مؤسسة عامة تهدف إلى خدمة المصلحة العامة وتنظيم النقود والإئتمان، ومرتبط بحاجة المعاملات والسياسات النقدية. قدم بعض الإقتصاديين تعاريف مختلفة للمصارف المركزية، ترتبط تلك التعاريف مع الوظائف التي تقوم بها، ومن أهم التعريفات الشائعة للبنوك المركزية هي: [3]

- ✓ **عرفت فيرا سميث** " **Vera Smith** "البنوك المركزية بأنها: هي النظام المصرفي الذي يوجد فيه مصرف واحد له السلطة الكاملة على إصدار النقد.
- ✓ **ويرى**» Shaw» أن الشيء الحقيقي وفي نفس الوقت الكافي جدا هو وظيفة البنك المركزي في مراقبة الائتمان.

[1] معمري ليلى، مرجع سابق ص56

[2] معمري ليلى، مرجع نفسه

[3] يسري مهدي السامرائي، زكريا مطلك الواري، **الصيرفة المركزية والسياسة النقدية**، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، 1999، ص28

- ✓ أما **تعريف سايرز** " **Sayers** " فهو عضو أو جزء من الحكومة الذي يأخذ على عاتقه إدارة العمليات المالية للحكومة، وبواسطة إدارة هذه العمليات يستطيع التأثير في سلوك المؤسسات المالية بما يجعلها تتوافق مع السياسة الإقتصادية للدولة.
- ✓ ويرى أن " Jauncy " قد عرف البنوك المركزية أنها البنك الذي يعتبر المقاصة هي العملية الرئيسية له.
- ✓ البنك المركزي هو المؤسسة المسؤولة عن تنظيم الهيكل النقدي والمصرفي للدولة، وعن قيادة السياسة النقدية والإئتمانية على النحو الذي يحقق أكبر منفعة للإقتصاد[1].
- ✓ يمثل البنك المركزي أحدث صورة للبنوك التجارية والشكل الأخير لتطورها ويحتل قمة هرم الجهاز المصرفي سواء من حيث الإصدار أو من ناحية العاليات المصرفية فهو بنك الإصدار الرسمي ويسمى بنك الحكومة أو بنك الدولة، وهو أداة مهمة تتدخل بها الحكومة لتنفيذ سياستها الإقتصادية، عن طريق السياسة النقدية والإئتمانية[2].

يمكن إستخلاص كتعريف شامل يضمن أهم ما ركزت عليه التعاريف السابقة أن:

البنك المركزي يعد من أهم المؤسسات النقدية في الإقتصاد ويأتي على رأس النظام المصرفي، وتعتبر نشاطاته غاية في الأهمية، كما أن وجوده ضروري لتنفيذ السياسة النقدية للحكومة.

البنك المركزي الجزائري:

تم إنشاء البنك المركزي الجزائري بموجب القانون رقم 62-144 الذي صوت عليه المجلس التأسيسي في 13ديسمبر 1962، لإنشاء وتحديد النظام الأساسي للبنك المركزي. تم إجراء تعديلات خلال السبعينيات وبداية الثمانينيات، ومع ذلك أصبح إصلاح النظام المالي سواء في طريقة إدارته أو في خصائصه أمر ضروريا.

[1] أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، **مبادئ النقود والبنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص187

[2] عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2014، ص57

يمثل القانون رقم 86-12 المؤرخ في 19أوت 1986 الخاص بالنظام المصرفي بداية الإصلاح الشامل للنظام المصرفي الجزائري. وبذلك يستعيد البنك المركزي صلاحياته من حيث تحديد وتطبيق السياسة النقدية والقرض، في نفس الوقت الذي تمت فيه مراجعة علاقاته مع الخزينة العمومية. ومع ذلك ثبت أن هذه التطورات لم تتكيف بشكل جيد مع السياق الإجتماعي والإقتصادي الجديد الذي يتسم بإصلاحات عميقة.

القانون رقم 90-10المؤرخ في 14 أفريل 1990 الخاص بالنقد والقرض، يعتبر أول نص قانوني يؤطر بنك الجزائر والنظام المصرفي الجزائري ويعرفهما تعريف كاملا.

الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26أوت 2003 بشأن النقد والقرض، نشأ بغية إلغاء، القانون90-10 وكذلك الأمر رقم 10-04 المؤرخ 26أوت2010 الذي يعدل ويكمل رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض. وهكذا يمنح القانون إستقلالية واسعة، عضوية ووظيفية، للبنك المركزي، الذي يسمى الأن بنك الجزائر. يشرف على توجيه، إدارة ومراقبة البنك، على التوالي المحافظ ومجلس الإدارة الذي يرأسه المحافظ ورقيبان.

يتألف مجلس الإدارة من ثلاثة نواب للمحافظ وثلاثة من كبار المسؤولين معينين على أساس خبراتهم في الشؤون الإقتصادية والمالية. يعين المحافظ بموجب رئاسي ويتم تعيين نواب محافظ الثلاثة بموجب نفس الشروط. ويعين أعضاء مجلس الإدارة الأخرين بمرسوم تنفيذي. يعين الرقباء بموجب رئاسي بناء على إقتراح الوزير المكلف بالمالية. يتمتع مجلس الإدارة بالصلاحيات. التقليدية المعترف بها لهيئة من هذا النوع أما في إطار عملية الإصلاحات الإجتماعية والإقتصادية والمالية التي باشرت بها السلطات العمومية، أنشأ القانون النقدي والمصرفي رقم 09-23 المؤرخ في 21 يونيو 2023، الذي ألغى الأمر 03-11 بصح يهدف هذا القانون إلى تكييف النظام القانوني والتنظيمي لإستجابة للتغيرات الإقتصادية والمالية العميقة والتحديات التقنية والتكنولوجية والسماح بالإنفتاح على الجهات فاعلة إقتصادية جديدة.

ينص القانون بشكل خاص على تعزيز حوكمة بنك الجزائر والمجلس النقدي والمصرفي واللجنة البنكية والبنوك والمؤسسات المالية.[1]

المطلب الثاني: خصائص البنك المركزي ووظائفه

1-**خصائص البنك المركزي:** يتمتع البنك المركزي بمجموعة من الخصائص نوجز منها ما يلي:[2]

- **مبدأ الوحدة:** البنك المركزي مؤسسة وحيدة في النظام المصرفي على مستوى الدولة وتتواجد له فروع داخل التراب الوطن، بإستثناء الولايات المتحدة الامريكية حيث يوجد فيها 12 مؤسسة الإصدار النقدي، إلا أن هذا لا يعارض مبدأ الوحدة ومبرر ذلك هو الخدمة اللامركزية وتقسيم العمل.
- **مؤسسة غير ربحية:** مؤسسة لا تستهدف الربح، أي أنه يعمل بالدرجة الأولى لتحقيق المصلحة العامة مثل النمو الإقتصادي، والإستقرار الإقتصادي، والمحافظة على إستقرار سعر الصرف العملة الوطنية وليس تحقيق أكبر قدر من الأرباح بأقل نفقة.
- **قمة النظام المصرفي:** يعتبر البنك المركزي الموجه والمشرف على البنوك ويقوم بتنظيمها من خلال منحه الإعتماد والمراقبة تطابق نشاطها للتشريعات وبالتالي يخول له نزع الإعتماد منها.[3]
- **ملكية البنك المركزي:** أن البنك المركزي مؤسسة عامة سواءا بقوة القانون أم بقوة الواقع، وهي ضرورة تمليها أهمية وخطوة الوظائف التي تقوم بها. [4]
- **إدارة السياسة النقدية :** لقد كانت نظر الإقتصاديين في ثلاثينيات القرن الماضي على أن السياسة النقدية لها دور مساعد وكانت تهتم بالسياسة الإقتصادية للحكومة الى أن

---

[1] الموقع الرسمي لبنك الجزائر www.bankofalgeria.dz

[2] معمري شيماء، طيبي مروة، **إنعكاس إستقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر**، شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مركز الجامعي نور البشير البيض ،2023، ص07

[3] عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2014، ص60

[4] زينب حسن عوض الله، **إقتصاديات النقود والمال**، الدار الجامعية الإسكندرية، 1994، ص139

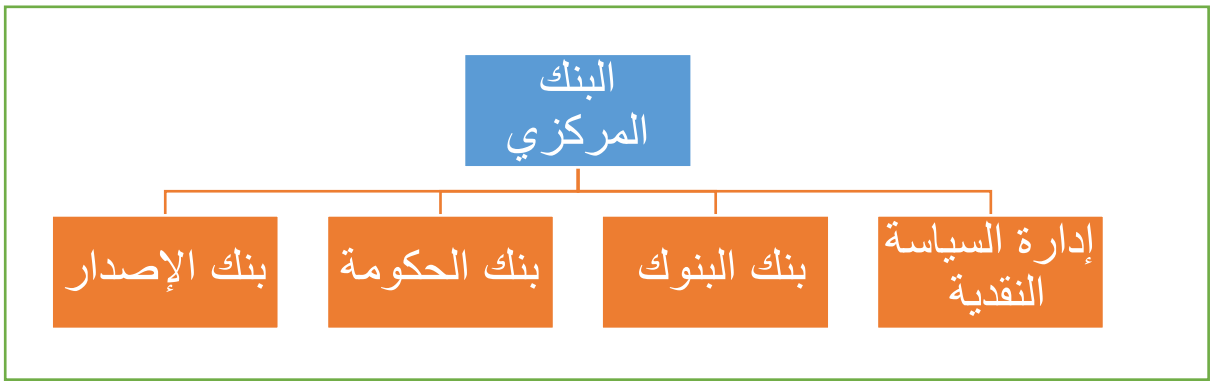
الوضع حد لهذا التصور من طرف النقديين و أصبح البنك المركزي هو المسؤول عن وضع وتنفيذ السياسة النقدية من أجل تحقيق أهداف سياسة إقتصادية[1]

2-وظائف البنك المركزي

البنك المركزي وهو مؤسسة حكومية خدمية فهي تسيطر على النظام المصرفي والنقدي للدولة وتهدف بدرجة أولى إلى خدمة الإقتصاد الوطني من حيث مراقبة الأجهزة المصرفية والمساعدة على إنجاح السياسة والإستقرار النقدي للدولة.

تقوم هاته البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم لوظائف متشابهة وتطبيقها يكون حسب البيئة الإقتصادية ومن أهم الوظائف ما يلي:

الشكل رقم (01): مخطط يوضح وظائف البنك المركزي



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على وظائف البنك المركزي

- **البنك المركزي بنك إصدار:**

تمنح الدولة للبنك المركزي سلطة إصدار الأوراق النقدية، إلا أن هاته السلطة محددة وليست مطلقة فحتى يتمكن البنك المركزي من إصدار عملة جديدة على إدارة البنك أن توفر

[1] حمداني معمر، **أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، 2021-2022، ص09

الغطاء اللازم لهذا الإصدار الجديد، أي الحصول على رصيد إحتياطي للعملة قبل القيام بعملية الإصدار[1].

- **البنك المركزي بنك حكومة:**

البنك المركزي جزء لا يتجزأ من الدولة وهو المكلف بإدارة جميع عمليات البنكية، وتتوالى الصيرفة المركزية عدة خدمات تمكنها بإنتهاز شخصية وكيل الحكومة، أن عمل البنك المركزي كمصرف للحكومة وتسخيره بكل الوسائل لخدمة السلطة التنفيذية لا يعني أن يكون أداة سهلة في يد الحكومة، ومازالت العلاقة بين البنك المركزي والدولة محل خلاف بحيث يسعى البنك المركزي دائما في المحافظة على إستقلاليته تتلخص فيما يلي:[2]

- الإحتفاظ لرصيد الحكومة من الإحتياطي الذهبي والنقدي من العمولات الأجنبية ويمد الدولة ما يلزمها لمواجهة المدفوعات الخارجية من جهة، والمحافظة على قيمة العملة الوطنية من جهة أخرى.

- إقراض الحكومة عند الحاجة عن طريق إصدار عمولات ورقية جديدة ومضمونة بالسندات.

- تقييم الإستثمارات المالية والنقدية للحكومة.

- إصدار ودفع الفوائد وتسديد القرض نيابة عن الدولة.

- **البنك المركزي بنك البنوك:**

يعرف البنك المركزي ببنك البنوك بإعتباره المسير الوحيد لجهاز المصرفي من خلال تقديم القروض أو التسهيلات المصرفية وتعتمد الحكومة وبقية المصارف في الحفاظ على أرصدتها

[1] بوخديم بلال، شتوي فاتح، **أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر من خلال التمويل غير تقليدي(2000-2018)**، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المدية،2019، ص06

[2] عبد الرحمن يسري أحمد، **اقتصاديات النقود وبنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2003، ص66

وإحتياطاتها النقدية وتسوية جميع الحسابات بين المصارف والبنك المصرفي يقوم بضمان إستقرار المصرفي من خلال وظائفه المتمثلة فيما يلي:

- **الاحتفاظ بجزء من الاحتياطات النقدية للبنوك:** لكل البنوك حسابات جارية لدى البنك المركزي، ولها بالتالي ودائع محفوظة لديها وزيادة على ذلك قد يجبر القانون البنكي البنوك بأن تودع بالبنك المركزي إحتياطات إلزامية في مستوى معين من مجموع موادها، وهذا ما يضمن للبنك المركزي إمكانية مراقبة سيولة البنوك التجارية وكذلك توجيها سياتها الائتمانية.[1]

- **البنك المركزي هو الملجأ الأخير للإقراض:** يقدم البنك المركزي الإئتمان للبنوك التجارية في أوقات الأزمات المالية، فقد يحدث في السوق النقدية والمالية حالة مفاجئة في زيادة الطلب النقدي[2].

- **القيام بأعمال المقاصة:** تحتفظ البنوك التجارية لدى البنك المركزي بنسبة معينة من أرصدتها النقدية وهذا ما يسهل عليه إجراء المقاصة بين حقوق وديون هذه البنوك كما يقوم البنك المركزي بعملية إقراض البنوك التجارية، بحيث يكون مستعدا دائما لمساعدتها في حالة تعرضها للعجز المالي أو عند الضرورة لهذا يعد البنك المركزي المقرض الأخير لنظام الإنتمائي.[3]

- **إدارة السياسة النقدية:**

وينفذ البنك المركزي السياسة النقدية وفق حالات التالية:[4]

- **سياسة توسعية:** وهي الإجراءات التي تتبعها الدولة وينجم عنها زيادة كمية النقود المعروضة، وتؤدي أساسا الائتمان.

---

[1] خبابة عبد الله، **الاقتصاد المصرفي-البنوك الالكترونية-البنوك التجارية-السياسة النقدية**، مؤسسة الشباب الجامعة، مصر،2008، ص140

[2] محمد حسن الوادي، **نقود ومصارف**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، الأردن،2010، ص171

[3] بوخديم فاتح، شتوي بلال، مرجع سابق، ص06

[4] سيد طه، **مقدمة في النقود والبنوك**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر 2005، ص111

- **سياسة انكماشية:** في حالة التضخم تطبق الدولة سياسة انكماشية وذلك من أجل كبح التضخم، ويكون ذلك بالحد من الائتمان للحد من الطلب على العمل.

وعليه تختلف درجة تطبيق هذه الوظائف من بيئة اقتصادية لأخرى.

المطلب الثالث: ميزانية البنك المركزي وتحليلها.

البنك المركزي عبارة عن مؤسسة مالية لها ميزانيتها الخاصة وتتكون من جانب الأصول والخصوم ويمكن تلخيصها فيمايلي:

- **جانب الأصول:** يضم حقوق البنك المركزي على العالم الخارجي والقطاع المصرفي والمؤسسات المالية.

- **جانب الخصوم:** ويحتوي على حقوق الدائنين اتجاه أصول البنك المركزي. وتمثل الخصوم مصادر أموال البنك.

الجدول رقم (01): الميزانية العمومية للبنك المركزي

الأصول	الخصوم
-الذهب والموجودات بالعملة الأجنبية	**-العملة في التداول**
-أوراق مالية حكومية	**-احتياطات المصرفية الكلية**
-قروض الى الحكومة	**-الودائع الحكومية**
-حقوق على المؤسسات المالية الأخرى	**-حسابات رأس المال (صافي الاستحقاق)**
-موجودات ثابتة وأخرى	**-مطلوبات أخرى وحقوق الملكية**

المصدر: عبد المنعم سيد علي، نضال سعد الدين العيسي، **نقود ومصارف والأسواق المالية**، دار الحامد، ط01، عمان، 2004، ص131

تحليل الميزانية:

تتكون ميزانية البنك المركزي من جانب أصول وخصوم وتحليلها كمايلي:

➢ **جانب الأصول:**

– **الذهب والموجودات بالعملة الأجنبية:** يحتفظ بها البنك المركزي لتغطية المدفوعات الخارجية والمحافظة على إستقرار سعر الصرف للعملة الوطنية إتجاه العمولات الأجنبية.

– **أوراق مالية حكومية:** وتشمل سندات وأذنوات خزينة أجنبية وكذلك سندات وأذونات خزينة محلية.[1]

– **قروض الى الحكومة:** تلجأ الحكومة ممثلة في الخزانة العامة للإقراض من البنك المركزي لتمويل انفاقها، وذلك وفقا للقوانين المعمول بها.

– **حقوق على المؤسسات المالية الأخرى:** قروض يمنحها البنك المركزي بإعتباره مصدر السيولة إلى المصارف التجارية والمؤسسات المالية الأخرى، وتكون مقابل أوراق مالية قابلة للخصم لدى البنك المركزي.

– **موجودات ثابتة وأخرى:** وتشمل الودائع والسندات المضمونة بالعمولات الأجنبية وكذلك الأجهزة والتجهيزات المالية والأثاث والمباني كأصول ثابتة يمتلكها البنك المركزي[2].

➢ **جانب الخصوم:**

– **العملة في التداول:** عبارة عن أوراق نقدية ومسكوكات معدنية من العملة المحلية المتداولة لدى الجمهور (خارج الجهاز المصرفي)، وتعتبر دين على البنك.

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **السياسة النقدية واستقلالية النك المركزي**، الدار الجامعية، مصر، 2013، ص257

[2] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص257

- **الاحتياطات المصرفية الكلية:** عبارة عن ودائع المصارف (حسابات جارية) لدى البنك المركزي، والعملة التي تحتفظ بها المصارف التجارية لأغراض التعامل النقدي وكإحتياطات نقدية لمواجهة أية سحوبات عليه.

- **الودائع الحكومية:** هي من المكونات المهمة في ميزانيات المركزية، تتمثل في ودائع الحكومة لدى البنك بوصفه بنك الدولة ومستشارها مالي، ووكيلها في الدفع والإستلام بحيث يتولى تنظيم حساباتها.

- **حسابات رأس المال (صافي الاستحقاق):** تتمثل في رأس المال المدفوع والإحتياطات

- **مطلوبات أخرى وحقوق الملكية:** ودائع الإلتزامات الخارجية تتمثل في ودائع وحسابات لبنوك مركزية أخرى من أجل تسهيل عملية المدفوعات الدولية بين البلد والعالم الخارجي والتجارة الخارجية.[1]

[1] معمري شيماء طيبي مروة، مرجع سابق ص12

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول إستقلالية البنك المركزي

لقد أصبحت إستقلالية البنك المركزي من بين أهم المواضيع الأكثر جدلا بين الخبراء الإقتصاديين لما لإستقلالية البنك المركزي عن السلطة التنفيذية من أهمية كبيرة، وأثر فعال للبنك المركزي في وضع وتنفيذ سياسة نقدية فعالة تساهم في تحقيق إستقرار الإسعار بالإضافة إلى مساندة السياسة الإقتصادية للدولة، وقد عرف هذا الإتجاه مراحل عديدة ومختلفة نتيجة لأسباب محددة، وسوف يتناول في هذا المبحث مفهوم نشأة إستقلالية البنك المركزي والإستقلالية بين مؤيد ومعارض وأيضا دوافع الإتجاه نحو الإستقلالية.

المطلب الأول: نبذة حول إستقلالية البنوك المركزية ومفهومها

1- نشأة إستقلالية البنك المركزي:

لم تكن إستقلالية البنوك المركزية حديثة الولادة، وإنما تعود جذورها إلى بداية القرن التاسع عشر، بحيث صرح الإقتصادي الإنجليزي" دافيد ريكاردو" سنة1824 بأنه لا يمكن ترك السيطرة على إصدار النقود الورقية في أيدي الحكومات، لأن هذا يؤدي إلى الإفراط في إستخدامها، وقام بإقتراح وضع الإحتكار الإصدار النقدي في أيدي نواب يتم تفويضهم عن طريق مجلس النواب، ومنذ نشأة البنوك المركزية إلى الوقت الحاضر شهدت علاقتها بالحكومات عدة تطورات بسبب التطور الإقتصادي الذي عرفه العالم وما صاحبه من تطور في وظائف تلك البنوك، حيث ظهرت الآراء الداعية إلى إستقلالية البنك المركزي بعدما تعدت مهمة البنك إصدار النقود وإتسعت لتشمل تحقيق التوازن الإقتصادي الكلي والمحافظة على إستقرار العملة، وأصبحت هناك رغبة في دعم إستقلالية البنوك المركزية سياسيا وعدم تدخل الحكومات في أعمال تلك البنك.[1]

[1] خلف محمد الجبوري، **دور استقلالية البنك المركزي في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة الى التجربة العراقية في ضوء قانون النقد والقرض العراقي رقم54 ل سنة2004**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة العراق، المجلد07، العدد23، العراق، 2011، ص73-74

بعد حدوث أزمة الكساد العالمي1929-1933 حيث لجأت الكثير من الدول إلى زيادة إقتراضها من بنوكها المركزية لتلبية إحتاجاتها في سبيل الحرب العالمية الثانية وثم إصلاح ما دمرته الحرب (زيادة معلات البطالة، وإنخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وإنهيار العديد من المصارف وأسعار الأسهم في البورصات، والتقلبات الحادة في أسعار الصرف).وقد أدت هذه الظروف لإتخاذ قرار تحويل ملكية هذه البنوك لملكية الدولة بدلا من ملكيتها للقطاع الخاص، وبذلك فقدت معظم البنوك المركزية إستقلاليتها، ومن بين البنوك التي تم تأميمها "بنك كوبنهاجن" الدانمارك سنة1936، وبنك الإحتياطي النيوزلندي، وبنك كندا إلا أن بعض البنوك لم يتم تحويل ملكيتها وبقة تابعة للقطاع الخاص، ولاكن قامت حكومات هذه الدول بالتدخل في أعمال مصارفها المركزية سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.[1]

أقدمت الكثير من الدول إلى اعتماد برامج للإصلاح هياكلها الاقتصادية وخصوصا المالية منها وما يتعلق منها بالبنك المركزي إلى أخذ بمبدأ الإستقلالية كضرورة حتمية لتحقيق سياسة نقدية وإقتصادية متوازنة وهذا ما نصت عليه معاهدة ماستر حيت سنة1992 حيث أكدت ضرورة إستقلالية البنوك المركزية عن الحكومات للدول الأعضاء، وعن أي تدخلات تعرقل تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار، وعن تقديم أي تسهيلات مالية لمصلحة الدولة أو أي سلطة عامة أخرى وأن يكون هناك مدققون خارجيون مستقلون لمراقبة حسابات تلك البنوك[2].

2- مفهوم استقلالية البنك المركزي:

إستقلالية البنك المركزي من أهم الأمور التي يجب الإهتمام بها في الساحة المصرفية وعليه أن فصل الحكومة عن السلكة النقدية أولى أولويات بعد تطورات الإقتصادية التي يشهدها العالم وتعددت التعاريف الخاصة بإستقلالية البنك ومن أهمها ما يلي:

[1] يسرى مهدي السامرائي، زكريا الدوري، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، دار اليازوري، العملية للنشر والتوزيع، طرابلس، 2006، ص162

[2] خلف محمد الجبوري، مرجع سابق، ص74-75

➢ عرف الاقتصادي الأمريكي "ستانلي فيشر" إستقلالية البنوك المركزية إلى:[1]

- **الاستقلالية الإدارية:** وهي قدرة البنك المركزي على وضع أدوات السياسة النقدية.
- **استقلالية الهدف:** وهي قابلية البنك المركزي على وضع أهداف السياسة النقدية.

➢ أعطى schesinger رئيس "bank bands" الألماني1933 تعريف يضم مختلف جوانب إستقلالية البنك المركزي: إستقلالية مؤسسة، إستقلالية الأدوات، إستقلالية شخصية.

- البنك المركزي مستقل يعني أنه لا يخضع لتوجيهات الحكومة على عكس حالة التبعية التي يتم فيها وضع السياسة النقدية من قبل وزارة المالية. فالبنك المركزي يكون مستقلا عندما يكون من جهة كيان تنظيمي منفصل عن الحكومة، ومن جهة أخرى يمكن تنفيذ السياسة النقدية وفقا لقرارات أعضاء البنك المركزي بدون تأثير مباشر من الحكومة.[2]

➢ إستقلالية البنك المركزي تعني ترك الحرية للسلطات النقدية في صياغة وإدارة السياسة النقدية (حرية إختيار الأهداف الوسطية والأدوات)، دون أي تدخل سياسي على مستوى المخططات التنظيمية والتشغيلية. [3]

وعليه نستنتج أن استقلالية البنك المركزي تكمن في حجم حريته وفي رسم وتنفيذ السياسة النقدية دون تدخل الحكومة.

المطلب الثاني: الإستقلالية البنك المركزي بين مؤيد ومعارض.

البنوك المركزية لأغلبية الدول تتمتع بالإستقلالية عالية إلا أن الدعوة نحو الإستقلالية البنك المركزي عن الحكومة كانت محل جدال كبير بين مفكرين الإقتصاديين فمنهم من يرى أن

[1] محمد صالح القريشي، **اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، اثراء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن،2009، ص177

[2] معمري ليلى، **دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية من خلال محاربة التضخم–دراسة حالة الجزائر –**، مذكرة نيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، سنة 2013–2014، ص66–67

[3] معمري ليلى، مرجع نفسه

الإستقلالية ضرورة حتمية بحجج وبراهين، وأيضا من يرى منهم عكس ذلك بحجج وبراهين وتمثلت هاته الحجج كما يلي:

- **الحجج المؤيدة لإستقلالية البنك المركزي:**

➢ تستطيع البنوك المركزية ذات درجة العالية من الإستقلالية مقاومة طلبات الحكومة لتمويل عجز الموازنة العامة سواء عن طريق إصدار المزيد من النقود أو حيازة سندات الدين العام، وبشكل أدق تعني إستقلالية البنك المركزي عن الحكومة في هذا السياق أن الأخيرة لا تستطيع إجبار البنك المركزي على تمويل العجز في الموازنة العامة.

➢ مصداقية السياسة النقدية: تؤدي إستقلالية البنك المركزي إلى زيادة مصداقية السياسة النقدية، وقدرتها على تحقيق الإستقرار والمحافظة عليه في المدى الطويل ويتم بلوغ ذلك إذا تم صياغة وتنفيذ السياسة النقدية من طرف المسؤولين بعدين كل البعد عن المجال السياسي.

➢ أن الشؤون المتعلقة بالنقد ينبغي إبعادها عن نفوذ السياسيين نظرا لأن أعضاء الحكومة والبرلمان يعطون الأولوية لإرضاء ناخبيهم، فيعتمدون سياسات تتفق مع مصالحهم السياسية والإنتخابية (منها إخضاع البنك لضغوط سياسية تتعلق بإنتهاج سياسة نقدية توسعية قبل الإنتخابات) ، وهذه السياسات تضر بقيمة العملة وترفع من معدل التضخم، لذا يجب إسناد هذه السياسات إلى بنك مركزي مستقل عن الحكومة، ويكون بعيدا عن التناقضات والصراعات السياسية.[1]

- **الحجج المعارضة لإستقلالية البنك المركزي:**

يرى المعارضون فكرة إستقلالية البنوك المركزية عن الحكومة أن فكرة قيام مسؤول البنوك المركزية غير المنتخبين بتحديد عنصر أساسي في السياسة الإقتصادية هو أمر يتنافى مع مبادئ الديمقراطية، كما أن أي بنك مركزي لا يكون مستقلا تماما عن الحكوم إذ أن لهذه الأخيرة العديد من القنوات الرسمية وغير الرسمية التي تستطيع في الحالات القصوى تغيير

[1] حمداني معمر، مرجع سابق، ص35

النظم الأساسية للبنك المركزي، وما يعارض أيضا أحيانا التكاليف المحتملة للإختلافات التي قد تحدث بين سياسة نقدية مستقلة وسياسات الضرائب وأسعار الصرف الخاصة.

كما أن إستقلالية البنوك المركزية لا تعني فعلا تحسين الأداء في مجال التضخم في الأجل الطويل، لأنه يمكن لأهدافها الداخلية الخاصة أن تتعارض مع إنتهاج سياسة نقدية غير تضخمية، وفي غياب ضمانات أخرى قد يحتمل أن يثير سلوك البنك المركزي مشكلات متعلقة بمصداقية السياسة النقدية والنزوع إلى التضخم تشبه تماما المشكلات التي يثيرها صانع السياسة المنتخب كما أن الأدلة على قدرة الإستقلالية على تحسين الأداء في مجال التحكم في التضخم ليست حاسمة، بالإضافة إلى وجود دول كاليابان وفرنسا لا تتمتع بإستقلال تشريعي كبير إلا أنها أظهرت إداراتها في مجال التحكم في التضخم، إذ أن السياسة النقدية في اليابان كانت عمليا أكثر استقلالا من الناحية السياسية، بينما بالنسبة لفرنسا تشكل إجراءات المتعلقة بنظام النقد الأوربي مصدرا خارجيا من الإنضباط وجزئيا على الإلتزام بالإنضباط المالي، في حين لابد أن نتسائل حول ما إذا كانت إستقلالية البنك المركزي تقدم مساهمة إضافية لإستقرار الأسعار فعلا.

كذلك ينطلق الرافضون لفكرة الإستقلالية من التعارض فيما بين المؤيدين للإستقلالية أنفسهم فمنهم من يقول بأن الإستقلالية يجب أن تتمثل في إستخدام الأدوات النقدية فقط من أجل تحقيق أهداف السياسة النقدية.

يدعم M.Friedman معارضته لوجود بنك مركزي مستقل بالقول أن مقدارا كبيرا من الأذى يمكن أن يلحق النظام النقدي عندما يخطأ عدد قليل ممن يمتلكون سلطة التأثير على هذا النظام، والبعض يذهب أبعد في معارضته للإستقلالية، حيث يقول" أن النقود موضوع خطير للغاية لدرجة أننا لا نستطيع أن نتركه للقائمين على البنوك المركزية[1].

[1] شملول حسينة، **أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية، ماجستير فرع نقود ومالية**، جامعة الجزائر، 2002-2001، ص90

وأن أفضل الحلول يمكن في السياسة النقدية والسياسة المالية المتناسقين، فلا تكون هناك ضرورة لبنك مركزي مستقل إلا أنه في الواقع الذي يمارس فيه أغلب رجال البنوك المركزية عملهم فيه، تتصرف الأنظمة السياسية مؤيدة السياسات المساعدة على التضخم ذات المزايا قصيرة الأجل متناسقة تكاليفها على المدى البعيد، لذلك فإن البنك المركزي المنتقل هو الذي يستطيع إذا ما كلف بمسؤولية إستقرار الأسعار التغلب على هذا الإتجاه وكبح التضخم[1].

إن فكرة قيام مسؤولي البنوك المركزي غير المنتخبين بتحديد عنصر أساسي في السياسة الإقتصادية ينظر إليها أحيانا على أنها تنافي لمبادئ الديمقراطية ويتجاهل هذا الرأي حقيقة أن أي بنك مركزي لا يكون مستقلا تماما عن الحكومة، اذ يوجد دائما عدد من القنوات الرسمية وغير الرسمية تستطيع الحكومة من خلالها التأثير على السياسة النقدية، كما تستطيع الحكومات دائما في الحالات القصوى تغيير النظم الأساسية للبنوك المركزية، ومن الإعتراضات الأخرى التي تطرح أحيانا التكاليف المحتملة للخلافات التي قد تحدث بين سياسة مستقلة للنقد ومجالات السياسة الأخرى. وخاصة سياسة الضرائب وأسعار الصرف[2]

المطلب الثالث: دوافع الإتجاه نحو الإستقلالية البنك المركزي

تتمثل أهم أسباب الإتجاه نحو إستقلالية البنك المركزي فيمايلي:

- سعي الحكومة للسيطرة على البنوك المركزية لتوجيه السياسة النقدية بما يخدم سياستها المالية والإقتصادية بصفة عامة، وقد وصل الأمر إلى حد تطبيق بعض السياسات النقدية التي تساهم في التضخم وتخدم الموازنة العامة (كالإصدار النقدي بدون مقابل للعملة).
- إنهيار نظام بريتن وودز وظهور ظاهرة التضخم في كل من الدول الرأسمالية والمتقدمة وكذا الدول النامية، حيث كان ينظر إلى ظاهرة التضخم كنتاج للسياسة النقدية المطبقة

[1] شملول حسينة، مرجع نفسه ص90

[2] ط.د/ ليلى معمري وأ.سمير يحياوي، **أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم مع إشارة لحالة الجزائر**، مجلة الاشراف للبحوث والدراسات، المجلد2، العدد2، تاريخ النشر جوان2017، ص59

من قبل البنوك المركزية تحت ضغط السلطات السياسية وكل هذا أدى إلى إعادة النظر في ترتيب السياسة النقدية للبنوك بما يؤدي إلى تخفيض معدلات التضخم، وهذا يعني الإستقلال عن السلطات التنفيذية. [1]

- تأثير الإقتصاد السياسي على السياسة النقدية وذلك ما يسمى (الدورة السياسية للنشاط الإقتصادي) والتي يرجع أساسها إلى ما لوحظ من تأثير لنتائج الإنتخابات على الوضع الإقتصادي، وذلك بهدف إحداث رواج إقتصادي قبل تاريخ الإنتخابات حتى ولو كان رواجا قصير المدى.
- نتائج بعض الدراسات التي قامت بقياس إستقلالية البنك المركزي بالإعتماد على عدة مقاييس ومؤشرات وربطها بمعدلات التضخم.[2]

[1] ط.د/ ليلى معمري وأ.سمير يحياوي مرجع سابق ص58

[2] ط.د/ ليلى معمري وأ سمير يحياوي مرجع نفسه ص 58

المبحث الثالث: قياس إستقلالية البنوك المركزية

إن السلطة الكبيرة التي يتمتع بها البنك المركزي من إستقلالية في وضع وتنفيذ السياسية النقدية، لابد أن يقابلها سياسة خاصة عن كيفية قياس درجة إستقلالية البنك المركزي وما ينتج عن هذه الإستقلالية من أثار على المتغيرات الإقتصادية الكلية، ومن أجل ذلك قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مطالب تناولنا في الأول قياس لإستقلالية البنك المركزي، ثم في الثاني أثر إستقلالية البنك المركزي على معدلات التضخم، وفي الأخير تناولنا أثار هذه الإستقلالية على المتغيرات الإقتصادية الأخرى.

المطلب الأول: قياس استقلالية البنك المركزي

لقياس مدى إستقلالية البنك المركزي، يمكن النظر إلى المؤشرات التي تحكم علاقته مع السلطة التنفيذية، ومن بينها حجم التمويل الممنوح للحكومة كنسبة من الإيرادات الحكومية،والفترة الزمنية المستغرقة لإسترجاع هذا المبلغ، كذلك يمكن للمؤشرات مثل عجز الموازية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وحجم الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، أن تعطي مؤشرا عن إمكانية حدوث هيمنة مالية على قرارات وسلطات البنك المركزي في هذا السياق، وتشير بعض الأدبيات الإقتصادية إلى أن ارتفاع معدلات التضخم إلى حدود مفرطة ترجع في الغالب إلى الهيمنة المالية على موارد وقرارات البنك المركزي وتعتبر مؤشرا على إنخفاض مستويات إستقلالية البنوك المركزية.[1]

كذلك قام الإقتصادي كوكيرمان بقياس درجة إستقلالية البنك المركزي كميا فيما أصبح يعرف لاحقا «بمؤشر كوكيرمان لإستقلالية البنك المركزي"، حيث يتم من خلال هذا المؤشر قياس مدى إستقلالية البنك المركزي، تتراوح قيمة هذا المؤشر من الصفر إلى الواحد، حيث يمثل صفر تبعية كاملة للحكومة في حين الواحد صحيح يعني إستقلالية كاملة للبنك المركزي

[1] حمداني معمر، مرجع سابق 43

عن الحكومة، ما يجدر ذكره أن كوكيرمان قد قام بتضمين عدد من المؤشرات الفرعية والمعايير المستخدمة، في تحديد درجة الإستقلالية منها على سبيل المثال لا الحصر [1] :

- **الجهة المسؤولة عن رسم السياسة النقدية:** ترتفع درجة إستقلالية البنك المركزي لتبلغ أقصى مستوياتها كلما كان للبنك سلطة حصرية في وضع السياسة النقدية، وتتدرج المستويات أقل في حالة ما إذا كان للبنك المركزي تأثيرا ضئيلا في رسم السياسة النقدية، وتنخفض في حالة ما إذا لم يكن للبنك أي تأثيرا في رسم السياسة النقدية، وإنما ينحصر دوره فقط كمستشار للحكومة، وتنعدم في حالة كون البنك المركزي ليس لديه أي تأثير على الإطلاق في رسم السياسة النقدية.
- **أهداف البنك المركزي:** تزداد إستقلالية البنك المركزي في حال ما إذا كان هدف البنك الرئيسي هو تحقيق الإستقرار في الأسعار، وكان للبنك السلطة في إتخاذ القرار المناسب في حال تعارض تحقيق هذا الهدف مع الأهداف الإقتصادية الأخرى للسياسة النقدية، وتتدرج إلى مستويات أقل في حالة ما إذا كان الإستقرار في الأسعار هو الهدف الوحيد للبنك المركزي، لكن لدى البنك المركزي تأثير ضئيل في إتخاذ القرار في حال تعارض تحقيق الهدف مع الأهداف الأخرى للسياسة النقدية ، أو في حالة ما إذا كان هدف إستقرار الأسعار من ضمن مجموعة أهداف أخرى متوافقة مع إستقرار الأسعار يسعى البنك المركزي إلى تحقيقها، فيما تنخفض مستويات الإستقلالية كلما كان هدف تحقيق إستقرار الأسعار يقع من بين أهداف البنك المركزي ضان مجموعة أخرى من الأهداف قد تتعارض مع بعضها البعض مثل معدل البطالة، أو في حالة ما إذا البنك المركزي ليس لديه هدف صريح معلن عن إستقرار الأسعار، أو إذا لم يتضمن قانون البنك المركزي بالأساس هدف إستقرار الأسعار كهدف للبنك المركزي.

[1] حمداني معمر، مرجع سابق ص44

- **تمثيل الحكومة في مجلس إدارة البنك المركزي:** ترتفع إستقلالية البنك المركزي في حالة عدم وجود تمثيل حكومي في مجلس إدارة البنك المركزي، وتنخفض في حالة وجود التمثيل الحكومي في مجلس إدارة البنك المركزي، أو في حال عدم وجود قاعدة عامة تقيد تمثيل الحكومة في مجلس إدارة البنك.
- **حدود البنك المركزي في تمويل الحكومة:** ترتفع درجة إستقلالية البنك المركزي وفق هذا المؤشر إلى أقصى مستوياتها في حالة ما إذا كان القانون لا يسمح مطلقا بتمويل البنك المركزي للحكومة، وتنخفض قليلا في حال وجود حدود مسموحة للتمويل في حدود 15 % من الإيرادات الحكومية للسنة المالية السابقة، وتقل كثيرا في حال ما إذا كانت حدود تمويل الحكومة أكثر من 15% من الإيرادات الحكومية، وتنعدم في حالة عدم وجود حدود قانونية تقيد التمويل بالعجز.
- **عدم السماح للبنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية في السوق الأولي:**

تزداد إستقلالية البنك المركزي بحسب هذا المؤشر في حالة عدم السماح للبنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية في السوق الأولي، وتنعدم في حالة ما إذا كان يساح له بذلك بالإضافة إلى المكويات سابقة الذكر، هناك مكويات أخرى لا تقل أهمية للحكم على مدى إستقلالية البنوك المركزية تتمثل في الفترة التي يقضيها مجلس الإدارة، حيث تشير الفترات الأطول(التي تفوق خمس سنوات) إلى المزيد من الإستقلالية، علاوة على درجة مشاركة البنك المركزي في إجراءات إعداد الموازية.

تشير الدراسات إلى أن إسهام كوكيرمان رغم كويه لم يكن الوحيد في حقل قياس إستقلالية البنك المركزي كميا، حيث يوجد العديد من الإقتصاديين الذين كان لهم أيضا إسهامات بحثية في قياس درجة إستقلالية البنك المركزي كما سبق الإشارة مثل جبريل وماسكاندارو و تابيليني، إلا أن دراسة كوكيرمان تعتبر الأشمل حيث غطت68 دولة في حين تراوحت نسبة تغطية الدراسات الأخرى ما بين 12 إلى 18 دولة، كذلك يتميز إسهام كوكيرمان

بإرتفاع عدد المتغيرات ذات الصلة بإستقلالية البنوك المركزية المتضمنة في دراسته إلى ما يبلغ حوالي 26 متغيرة، كما تعتبر دراسة كوكيرمان ثاني أكثر الدراسات المتضمنة لمتغيرات بعد دراسة بنك إنجلترا المركزي التي إعتادت على مسح إحصائي إستهدف 18 دولة وتضمن حوالي 11 متغيرة لقياس إستقلالية البنوك المركزية . والجدول التالي يبين الإستقلالية القانونية للبنك المركزي وفق نموذجCUKIERMAN NEYAPTI ET WEDD

الجدول رقم (02): الاستقلالية القانونية للبنك المركزي وفقا لنموذج CUKIERMAN NEYAPTI ET WEDD

المتغير		الوزن	درجة ترتيبه
01	-المحافظ	0.20	
02	-صياغة السياسة النقدية	0.15	
03	-الأهداف	0.15	
04	-فرض الحدود على الإقراض الحكومة		
05	أ-التسليف	0.15	
06	ب-اقراض التورقي	0.10	
07	ج-شروط الإقراض	0.10	
08	د-المقترضون المحتملون من البنك المركزي	0.05	
09	هـ-حدود اقراض البنك المركزي معرفة في:	0.025	
10	و-استحقاق القرض	0.025	
11	ز-أسعار الفائدة على القروض يجب أن تكون	0.025	
12	ن-البنك المركزي ممنوع من شراء او بيع أوراق حكومية السوق المالية	0.025	

المصدر: حمداني معمر، أثر استقلالية البنك المركزي فعالية السياسة النقدية في الجزائر، مشروع نيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر03، سنة 2022، ص46

المطلب الثاني: أثر إستقلالية البنك المركزي على معدلات التضخم

وتشير العديد من الدراسات التطبيقية إلى وجود علاقة عكسية ما بين إستقلالية البنوك المركزية ومعدلات التضخم وخاصة في الدول المتقدمة، حيث تساعد إستقلالية البنوك المركزية على تبني السياسات وإستخدام الأدوات النقدية الأكثر فعالية في تحقيق إستقرار الأسعار دون تدخلات معيقة لذلك من قبل الحكومات، الأمثلة على هذه الدراسات كثيرة من بينها دراسة جبريل وماسكاندارو وتابيليني في سنة 1991 ، والتي خلصت إلى وجود علاقة عكسية ما بين كل من إستقلالية البنوك المركزية ومعدل التضخم في 18 دولة متقدمة في فترة السبعينيات حيث أثبت هذه الدراسات أن زيادة إستقلالية البنوك المركزية بنقطة واحدة لكل منهما في فترة السبعينيات من القرن الماضي ساهمت في خفض معدلات التضخم بنحو 1.2 نقطة مئوية و 0.6 نقطة مئوية على التوالي، فيما أشارت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ما بين مؤشر الإستقلالية الإقتصادية فقط ومعدل التضخم في فترة الثمانينات وإرتفاع مستويات تأثيره حيث يساهم إرتفاع مؤشر الإستقلالية الإقتصادية بنقطة واحدة في انخفاض التضخم بنحو 1.9نقطة مئوية. كما تطرقت دراسة (Alesina and Summers 1993) إلى العلاقة ما بين إستقلالية البنوك المركزية ومعدلات التضخم في عدد من الدول المتقدمة خلال الفترة الممتدة من 1955 إلى 1988 وخلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ما بين المتغيرين، كما أشارت أيضا دراسة لصندوق النقد الدولي إلى أن إستقلالية البنوك المركزية تكون كبيرة في البلدان الأكثر ديمقراطية وفي البلدان التي شهدت إرتفاع كبير لمعدل التضخم في الماضي، وأوضحت يفس الدراسة أن البنوك المركزية الأكثر إستقلالية تميل بدورها إلى أن تكون أكثر شفافية، كما أوضحت الدراسة أن إستقلالية البنوك المركزية ترتبط بإنخفاض معدلات التضخم[1].

من جانب آخر، إهتمت دراسة حديثة صدرت عام 2019 بتحليل العلاقة ما بين إستقلالية البنوك المركزية ومعدلات التضخم في نحو 118 دولة نامية بين عامي 1980 و

[1] هبة عبد المنعم، الوليد الطحلة " **موجز السياسات استقلاليات البنوك، البنوك المركزية صندوق النقد العربي**"، العدد6، سبتمبر 2019 ص5

2013 ، ووجدت أن المعدلات الأعلى من إستقلالية البنوك المركزية ترتبط بمعدلات تضخم منخفضة، وأوضحت أن التأثير يكون أقوى في حالة الدول الأكثر ديمقراطية، بينت الدراسة أن كافة الأبعاد المستخدمة لقياس إستقلالية البنك المركزي بما يشمل الإستقلالية في وضع الأهداف وإستقلالية مسؤولي البنوك المركزية، والإستقلالية المالية تساهم في خفض معدلات التضخم إضافة لما سبق، أوضحت الأدبيات الإقتصادية أن إستقلالية البنوك المركزية لا تساهم فقط في خفض معدلات التضخم، وإنما تساعد كذلك على خفض مستويات تذبذب كل من معدلات نمو الناتج والتضخم، حيث تبين أن إستقلالية البنوك المركزية ساعدت على تقليل معدل تباين مستويات الناتج والتضخم بنحو النصف والثلثين على التوالي منذ منتصف الثمانينات وحتى منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة فيما عرف بفترة الإعتدال الكبير.[1]

المطلب الثالث: أثر إستقلالية البنك المركزي على المتغيرات الاقتصادية الأخرى

1-أثر إستقلالية البنك المركزي على نائج المحلي الإجمالي:

هناك بعض من الدراسات التي إهتمت بالعلاقة التي تربط بين درجة إستقلالية البنوك المركزية والناتج المحلي الإجمالي، وإختلفت بنتائج الدراسات من حيث طبيعة العلاقة حيث أثبتت البعض من الدراسات على وجود علاقة بين إستقلالية البنوك المركزية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بينما أثبتت البعض من الدراسات الأخرى أن هناك علاقة موجبة بينهما، بالنسبة للدراسة التي قام بها كل TABELLIN-MAXIANDARO-GRILLI فقد درس الباحثون العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي ودرجة إستقلالية البنوك المركزية بالمقياسين السياسي والإقتصادي ولم تظهر نتائج دراستهم أن هناك علاقة بين درجة إستقلالية البنوك المركزية ومعدل الناتج الإجمالي. بينما أظهرت نتائج الدراسة التي قام بها Delong-Summers في سنة 1993 أن هناك علاقة موجبة بين درجة إستقلالية البنوك المركزية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بإستخدام معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل خلال فترة

[1] هبة عبد المنعم، الوليد الطحلة مرجع سابق، ص05

1955-1990 ، مع إعتبار 1955سنة الأساس، فأظهرت النتائج أن هناك علاقة موجبة بين العاملين وأكثر تحديدا أيه إذا إرتفع مستوى إستقلالية البنوك المركزية بدرجة واحدة إرتفع معدل الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل بنسبة 0.4 %سنويا. [1]

2-الإستقلالية وعجز الموازنة:

هناك بعض الدراسات التي بحثت في العلاقة بين درجة إستقلالية البنوك المركزية وعجز الموازية العامة، وذلك من منطلق أن البنوك المركزية ذات الدرجة الكبيرة من الإستقلالية تستطيع أن تقاوم طلبات الحكومة لتمويل عجز الموازية بإصدار المزيد من النقد أو بيع المزيد من السندات الحكومية وأذونات الخزينة، بينما لا تستطيع البنوك المركزية ذات الدرجة المنخفضة من الإستقلالية أن تفعل ذلك.

من أهم الدراسات التي إهتمت بالعلاقة بين درجة الإستقلالية وعجز الموازية العامة، نجد دراسة: Bade-Parkim في إثنتا عشر دولة صناعية، وبينت نتائجها أن العلاقة عكسية بين درجة الإستقلالية وعجز نسبة الموازية إلى الناتج المحلي الإجمالي، بمعنى أيه كلما زادت درجة الإستقلالية كلما إنخفضت نسبة عجز الموازية إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ وعلى سبيل المثال أظهرت نتائج الدراسة أن متوسط نسبة عجز الموازية العامة إلى الناتج المحلي في كل من ألمانيا وسويسرا خلال الفترة (1955-1983) بلغ تقريبا صفر، أما في الدول التي تتابع بنوكها المركزية بدرجة أقل من الإستقلالية كانت سالبة. [2]

[1] نبيل حشاد، **استقلالية البنوك المركزية بين تأثير ومعارض**، اتحاد المصارف العربية ،1994ص166

1 نبيل حشاد، مرجع نفسه ،1994ص117

خلاصة الفصل:

لقد ظهرت البنوك المركزية منذ ثلاثة قرون إلا أنها لم تتوسع وتنتشر إلا في القرن العشرين والبنك المركزي مؤسسة نقدية تقع في قمة النظام المصرفي يتولى عملية وضع وتنفيذ السياسة النقدية، والبنوك المركزية رغم إختلافها من حيث الشكل والوظائف من دولة إلى أخرى إلا أنها تتميز ببعض الخصائص العامة تجعل منها المحور المركزي في النظام المصرفي والمشرف والرقيب على هذا النظام ويقوم البنك المركزي بوظائف عديدة أهمها إصدار العملة، وهو بنك الحكومة ومستشارها المالي في جميع العمليات المالية التي تقوم بها الحكومة، وأيضا بنك البنوك وهو المسيطر على كافة المؤسسات الائتمانية الاخرى، وأصبح حديثا مكلف بإدارة إحتياطات العالة الصعبة وتنظيم الإئتمان.

ولكي يقوم البنك المركزي بوظائفه على أكمل وجه لابد أن يتمتع بمستوى معين من الإستقلالية، ويقصد بها قدرته على وضع وتنفيذ سياسة نقدية بعيدا عن تدخل الحكومة، وعليه فالإستقلالية تعني تحديد الأهداف وإنتهاج السياسة المناسبة لبلوغ تلك الأهداف مع الحفاظ على أكبر قدر ممكن من الإنسجام بين السياسة النقدية والسياسة العامة للدولة.

إنطلاقا مما سبق نجد أن الكثير من الدول لجأت إلى إصدار تشريعات ونصوص قانونية تمنح بموجبها إستقلالية بنوكها المركزية، وستم الدراسة في الفصل الموالي الإطار النظري للسياسة النقدية.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للسياسة النقدية

تمهيد:

تعد السياسة النقدية من المواضيع الأكثر إهتماما من قبل المفكرين الإقتصاديين، وهي من أهم السياسات الإقتصادية التي تسعى لتحقيق التوازن والإستقرار الإقتصادي، ويتولى إدارتها البنك المركزي بهدف التأثير في المعروض النقدي والإئتمان والتحكم في السيولة و بالإعتماد على مجموعة من الأدوات، تسمى بأدوات السياسة النقدية، ونميز ضمنها نوعين من الأدوات منها ماهي تقليدية ومنها ما هي حديثة ويرتبط مدى إمكانية إستخدام هذه الأدوات بقدرة تحقيق أهداف السياسة النقدية من أجل تقييم فعاليتها. في فصلنا هذا نحاول تسليط الضوء على السياسة النقدية في النظام الوضعي من حيث مفهومها، مراحل تطورها، ركائزها، والأهداف التي تسعى لتحقيقها، إلى جانب أهم أدواتها التقليدية منها والحديثة، وفي الأخير نبين أهم التحديات التي تواجه السياسة النقدية وشروط نجاحها وذلك وفق ما يلي:

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية.

المبحث الثاني: شروط وعوامل إدارة السياسة النقدية.

المبحث الثالث: علاقة البنك المركزي بالسياسة النقدية والأثار المترتبة عنها.

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

تمثل السياسة النقدية أحد المكونات الأساسية الإقتصادية التي تعتمدها الدولة، والتي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها بهدف تحقيق أغراض إقتصادية مختلفة، ولهذا إرتأينا في هذا المبحث أن نتبنى مفهوم السياسة النقدية، كما سنحاول التطرق إلى التطور والأهداف السياسة النقدية، وأنواع السياسة النقدية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية وتطورها

1- مفهوم السياسة النقدية :

تعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة من التدابير والإجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية بهدف تحقيق الإستقرار والتوازن النقدي، وإستقرار المستوى العام للأسعار ومنها زيادة معدلات النمو الإقتصادي.

يوجد العديد من تعاريف للسياسة النقدية ونذكر منها ما يلي:

- عرف صندوق النقد العربي السياسة النقدية على أنها: "مجموعة التدابير التي تتبناها البنوك المركزية للتأثير على مستويات السيولة والإئتمان الممنوح من البنوك لتحقيق بعض الأهداف الإقتصادية الكلية ومن أهمها ضمان تحقيق الإستقرار السعري وتحفيز النمو الإقتصادي، وتحقيق التشغيل.[1]
- السياسة النقدية هي: مراقبة السلطات النقدية لتطور الكتلة النقدية حيث تسهر على التقليل من شدة التغيرات الممكنة في الكتلة النقدية.[2]

[1] محمد ادريس، **السياسة النقدية، سلسلة الكتيبات التعريفية**، العدد17، الموجه الى فئة الشابة الوطن العربي، صندوق النقد العربي، ص12

[2] جيداني ميمي، **انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية**، مذكرة ماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، سنة2005، ص14

- **السياسة النقدية:** هي عبارة عن التحكم في كمية النقود المتاحة للتداول، وهي الإجراءات والأساليب المتعددة التي تتخذها السلطات النقدية في الدولة في إدارة كل من النقود والإئتمان وتنظيم السيولة اللازمة للإقتصاد الوطني لتحقيق أهداف الدولة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والمالية[1].

فقد تتعدت التعاريفات التي أعطاها الإقتصاديون للسياسة النقدية وهي كتالي :

- ويعرفها الاقتصادي kent بأنها مجموعة من الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقدي بهدف بلوغ هدف إقتصادي معين كهدف الإستخدام الكامل.[2]
- Eizing: بأنها تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذا جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي.[3]

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن السياسة النقدية هي: مجموع الإجراءات التي يتبعها البنك المركزي من أجل ضبط المعروض النقدي مستخدما في ذلك مجموعة من الأدوات من أجل الوصول إلى الأهداف الموضوعة.

2- تطور السياسة النقدية: عرفت السياسة النقدية عدة تطورات عبر مختلف المراحل الزمنية فتطورت عبر القرون، فهي ظهرت في القرن التاسع عشر وقد لخص تطور السياسة النقدية في أربعة مراحل [4]:

---

[1] عوف محمد الكفراوي، **السياسات المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، دراسة تحليلة مقارنة**، ط02، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر،2006، ص54

[2] محمد يبرير، علي بن قدور، **السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي، الطبعة الأولى**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2018، ص34

[3] عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الثانية، الكتاب الثاني**، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2014، ص58

[4] قرنون سلمى، بابا علي وفاء، **فعالية السياسة النقدية في ضل استقلالية البنك المركزي دراسة حالة بنك الجزائر (2013-2017)** مذكرة ماستر،،قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، سنة2019/2018، ص9

➢ **المرحلة الأولى :**

في بداية القرن العشرين حيثما كان ينظر للنقود أنها عنصرا محايدا لا أثر له في الحياة الإقتصادية سوى أداة للمبادلة وقد كانت السياسة النقدية هي الأداة الوحيدة المستخدمة لتحقيق الإستقرار ومكافحة التضخم والانكماش، قبل الكساد سنة 1928 م، وأخفقت هذه السياسة في علاج أزمة الكساد الكبير، وأصبح ينظر إليها على أنها سياسة عاجزة عن تقديم الحلول وبين أحد الباحثين ذلك بقوله " لقد كانت السياسة النقدية هي السياسة الرئيسية التي تلجأ إليها الدولة في ظل الإقتصاد الرأسمالي لتحقيق الاستقرار الإقتصادي، إذ كان يعتقد أن أدوات السياسة النقدية لها الفعالية التامة في تحليل الأوضاع الإقتصادية، وإعادتها إلى حالة التوازن، لكن بعد الكساد الكبير أثبت (كينز) في نظريته العامة أن تغيرات سعر الفائدة قد لا تكون لها الفعالية في تحقيق التوازن الإقتصادي إذ كان منحنى الطلب على النقود لا نهائي المرونة.

➢ **المرحلة الثانية :**

بدأت هذه المرحلة بعد الكساد الكبير حينما بدأ كينز يدعو إلى الإهتمام بالسياسة المالية أولا، ثم النقدية، للخروج من أزمة ما بين الحربين العالميتين عن طريق الإنفاق بالعجز بواسطة الإصدار النقدي أو الدين العام .

➢ **المرحلة الثالثة :**

لم تفلح السياسة المالية في مكافحة التضخم، فرأت بعض الدول سنة 1951 م، أن ترجع إلى تطبيق بعض أدوات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار في إقتصادياتها، ولكن بقيت السياسة المالية هي المهيمنة إلى أن ظهرت مدرسة شيكاغو بزعامة ميلتون فردمان، وتبنت أن فكرت التحكم في المعروض النقدي هو السبيل لتحقيق الإستقرار الإقتصادي وقد كانت الفترة (1979-1982) قمة عصر النقديين ثم حدثت نكسة للنقديين بعد تراكم بعض المشكلات مثلا البطالة بالرغم من إنخفاض التضخم.

➢ **المرحلة الرابعة :**

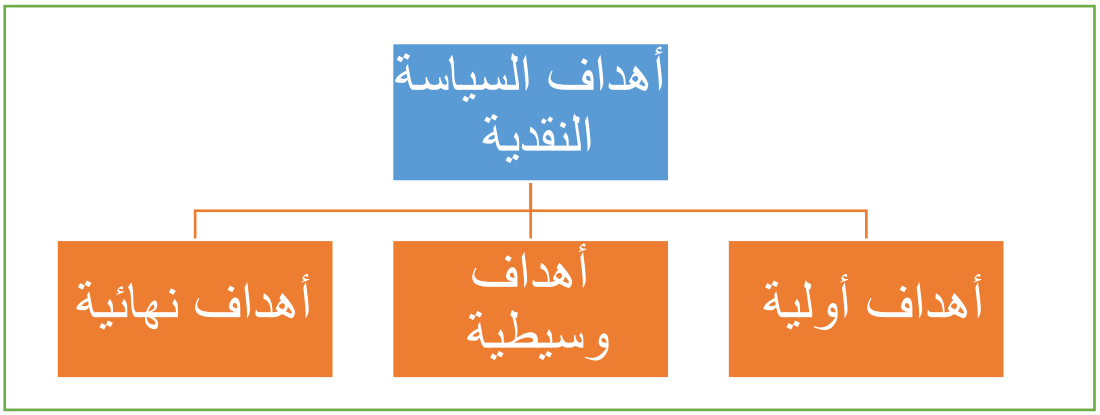
قام الجدل بين النقديين والماليين حول جدوى كل من السياسة المالية والنقدية، فيرى الماليون أن السياسة المالية أقدر على التأثير في الإقتصاد وأن السياسة النقدية ليست إلا مكملا للسياسة المالية، وينتقد النقديون السياسة المالية بأنها بطيئة زمنيا وربما تحتاج إلى إجراءات تشريعية لإقرارها وظهر في هذه المرحلة فريق ثالث بزعامة الإقتصادي الأمريكي والتر هيلر الذي يرى أنه ليس من الصواب التعصب لأي من السياستين وكلاهما أصل، ولا تقل إحداهما أهمية من الأخرى في العمل للخروج من الأزمة.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية إحدى مكونات السياسة الإقتصادية الكلية لذلك فأهداف السياسة النقدية لا تختلف عن أهداف السياسات الإقتصادية الأخرى، وتختلف أهداف السياسة الإقتصادية من بلد لآخر تبعا لطبيعة النظام الإقتصادي السائد إذ يمكن حصر الأهداف العامة للسياسية النقدية في ثلاث مستويات:

أهداف أولية – أهداف وسيطية – أهداف نهائية

شكل رقم(02): أهداف السياسة النقدية



المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على أهداف السياسة النقدية

1-الأهداف الأولية:

ان الأهداف الأولية للسياسة النقدية تمثل متغيرات يسعى البنك للتأثير على الأهداف الوسيطية فتعد بذلك حلقة بين وصل أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطية

وتكون مما يلي:

- **مجاميع الاحتياطات النقدية:**

من خلال دراستي لعدة مراجع نستنتج مايلي:

القاعدة القانونية= النقود المتداولة لدى الجهور+الاحتياطات المصرفية

الاحتياطات المصرفية = الاحتياطات الاجبارية+الاحتياطات الإضافية+ النقود الجاهزة في خزائن البنوك

- **ظروف سوق النقد :**

من خلال دراستي لعدة كتب ومذكرات ماجيستر، وأطروحات دكتوراه نستنتج مايلي:

الاحتياطات الحرة = الاحتياطات الفائضة لدى البنك المركزي- الاحتياطات المقترضة من البنك المركزي

2- الأهداف الوسيطية:

تتمثل الأهداف الوسيطية في مجموعة من المتغييرات النقدية التي يمكن التأثير فيها من خلال أدوات السياسة النقدية، وهذه المتغيرات ترتبط بأهداف نهائية بحيث يؤدي تحقيقيها إلى أهداف نهائية ويشترط فيها تحقيق ثلاثة شروط[1]:

-أن تكون قابلة للقياس والتعرف عليها بسرعة من طرف السلطات النقدية

[1] ليلى معمري، مرجع سابق، ص 19

– أن تكون مرتبطة بمتغيرات الحقيقية الموضوعة كأهداف أساسية.

– أن تكون المراقبة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف السلطات النقدية من خلال الأدوات المستعملة وتتمثل هذه الأهداف الوسيطية في المجمعات النقدية ومعدلات الفائدة وأسعار الصرف[1]

- **مجاميع الكتلة النقدية:**

يقصد بها عرض النقود رمزها M وتتمثل في عدة أنواع :[2]

M1 : وهي النقود المتداولة خارج البنك +الودائع تحت الطلب.

M2 :M1+الودائع الإدخارية وجميع الودائع الأخرى

M3: الودائع الجارية +الودائع الغير جاريةM1+M2

ترتبط M1،M2 ،M3 بالقاعدة القاعدة القانونية عن طريق مضاعف النقود، فقد أصبح الهدف الأساسي للسلطات النقدية هو متابعة المجاميع النقدية، فتم التوسع فيها بالإنتقال من M1 إلى M3

- **سعر الفائدة:**

تتخذ السلطة النقدية من معدل الفائدة الحقيقي هدفا وسيطا لها، إلا أنها تطرح مشاكل عديدة من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة طويلة وقصيرة المدى والنقود، والمشكل في إعتماد سعر الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية، هو أن أسعار الفائدة تتضمن مشكل الوقوع في

[1] ليلى معمري، مرجع سابق، ص19

[2] جبار بشرى، **السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي**، مذكرة نيل شهادة ماستر، قسم العلوم التسيير، جامعة العربي ابن مهيدي، أم البواقي، سنة2012–2013، ص07

التضخم مما يفقد أسعار الفائدة الحقيقية أهميتها كمؤشر. كما أن التغيرات في سعر الفائدة لا تعكس في الواقع نتائج جهود السياسة النقدية وحدها، وإنما أيضا عوامل السوق[1].

- **سعر الصرف :**

يستخدم كهدف للسلطة النقدية، وذلك أن إنخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات كما أن استقرار هذا الأخير (سعر الصرف) يشكل ضمانا بإستقرار وضعية البلاد إتجاه الخارج. ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملتها بعملات قوية قابلة للتحويل والحرص على إستقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات، مما يؤدي إلى عدم القدرة على السيطرة والتحكم في هذا الهدف، مما يدفع السلطات النقدية إلى التدخل في التأثير على سعر الصرف وإستعمال ما لديها من إحتياطات محاولة منها المحافظة على قيمة عملتها إتجاه العملات التي ترتبط بها، دون ضمان النجاح وهذه تكلفة مقابل إختيار هدف إستقرار سعر الصرف[2].

3-الأهداف النهائية:

تتناغم وتتعارض الأهداف النهائية للسياسة النقدية مما يجعلها محل خلاف رأي المفكرين والتي تجسدت فيما يعرف بالمربع السحري لكالدور، وعموما هناك إتفاق واسع على الأهداف الرئيسة والنهائية للسياسة النقدية هي: تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار-تشجيع النمو الإقتصادي- تحقيق التشغيل الكامل - تحقيق التوازن الخارجي .

- **تحقيق الاستقرار في مستوى العام للأسعار**: تسعى السياسة النقدية عادة إلى التحكم في كميه النقود والائتمان والإستقرار في الأسعار، ويعتبر تحقيق الإستقرار هو الهدف الأكثر

[1] د.محمد صلاح، د يونس قرواط، ط حنان زلاقي، **دراسة تحليلة لمحددات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها -إشارة لبعض التجارب المختارة -، مجلة الشعاع للدراسات الاقتصادية ISS2543-3911 العدد 04/ سبتمبر**، معهد العلوم الاقتصادية، مركز الجامعي الونشريسي، تسمسيلت، ص58

[2] دمحمد صلاح، د يونس قرواط ، ط حنان زلاقي ، مرجع نفسه ، ص58

أهمية بالنسبة للسياسة النقدية وخاصة في البلدان المتخلفة لما تعانيه من الوقوع في التضخم مما يفقد أسعار الفائدة الحقيقية أهميتها كمؤشر .كما أن التغيرات في سعر الفائدة لا تعكس في الواقع نتائج جهود السياسة النقدية وحدها، وإنما أيضا عوامل السوق[1]. إلا أنه لابد من الإشارة أنّ هناك إرتفاعات في الأسعار تكون من الناحية الإقتصادية، إذ تساعد على توسيع وزيادة النشاط الإقتصادي الحر لأن إنخفاض الأسعار يؤدي إلى حالة من الركود الإقتصادي يمكن حصر أهم الآثار التي تتركها تغيرات الأسعار إذا ما إرتفعت على المستوى الإقتصادي والإجتماعي. وتتمثل أثاره فيما يلي[2]:

- **الأثر على إعادة توزيع الدخل الوطني:** إنّ إرتفاع الأسعار يؤدي إلى إنخفاض الأجر الحقيقي لأصحاب الدخول ثابتة.

- **الأثر على الدين** : يؤدي إرتفاع الأسعار إلى ضعف القدرة الشرائية للنقود والمستفيد هنا هو المدين على حساب الدائن.

- **الأثر على ميزان المدفوعات:** إرتفاع الأسعار يؤدي إلى إنخفاض الطلب على المنتجات الوطنية وبالتالي إنخفاض حجم العمالة، إنخفاض حجم الصادرات وزيادة حجم الواردات، مما ينعكس بصورة عجز في ميزان المدفوعات.

- **الأثر على إعادة توزيع الثروة:** أصحاب عوائد حقوق الملكية من المستثمرين في العقارات والسندات وغيرها، سيكون في وضع أفضل مما يحققون من أرباح وعوائد كبيرة نتيجة لإرتفاع الأسعار في قيم ممتلكاتهم مما يزيد من دخولهم.

---

[1] د.محمد صلاح ، د يونس قرواط ، ط حنان زلاقي ، **دراسة تحليلة لمحددات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها –إشارة لبعض التجارب المختارة – ، مجلة الشعاع للدراسات الاقتصادية ISS2543-3911 العدد 04/ سبتمبر**، معهد العلوم الاقتصادية ، مركز الجامعي الونشريسي، تسمسيلت ، ص58

[2] محمود عزت اللحام، مصطفى كافي، **النقود والمصارف**، بدون طبعة، دار الإعصار للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص ص 118، 119.

- **تشجيع النمو الاقتصادي:** تساهم السياسة النقدية من خلال رقابتها على حجم الإئتمان وكلفته في دفع النمو الإقتصادي الذي يعني زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلد، ويستطيع البنك المركزي إحداث تغيرات في حجم الإحتياطات الكلية للبنوك التجارية وقدرتها في خلق الإئتمان، والتأثير على حجم الإئتمان المصرفي فالسياسة النقدية التوسعية تستطيع الإبقاء على سعر فائدة منخفض، مما يشجع على زيادة الإئتمان والإستثمار والنمو الإقتصادي. وحسب كالدور يجب أن يبلغ معدل النمو الإقتصادي بنسبة 6%.[1]
- **تحقيق تشغيل الكامل:** يعد معدل البطالة في حالة التشغيل الكامل 0%، حيث أن التشغيل الكامل يعني زيادة حجم العمالة وتحقيق أقصى مستوى من التوظيف والعمل على تحقيق أدنى حجم من البطالة، كما أن مفهوم التشغيل الكامل يشير إلى إستغلال كامل الطاقات الإنتاجية في المجتمع[2]. ويمكن أن تتحقق عن طريق[3] :

– **تعبئة الموارد المالية تعبئه فعالة:** وذلك بحفز الأفراد وترغيبهم في وضع مدخراتهم في البنوك المحلية، تمهيدا لتوجيهها وجهة إنتاجية لإستغلال الطاقات الإنتاجية المعطلة في المشاريع الإستثمارية القائمة ولا شك أن العمل على إقامة سوق مالية ونقدية متطورة، وتفعيل دور الجهاز المصرفي، سيكون له أثر في تعبئة الموارد المالية.

– **تعبئة الموارد البشرية:** وذلك من خلال العمل على تمويل أصحاب الأفكار والمواهب المبدعة، والمبادرات الصناعية عن طريق توفير رؤوس الأموال اللازمة لهم ليستطيعوا بدء

---

[1] الجنابي هيل العجمي، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص268.

[2] محمد صلاح، **تحليل كلي للتوازن الخارجي والنمو الاقتصادي (التضارب في السياسات الاقتصادية الكلية)**، بدون طبعة، المركز الأكاديمي للنشر مصر 2020، ص167.

[3] سعدية حديوش، **أثر الاتجاهات الحديثة لاستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية بالاشارة الى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2019–2020، ص 66.

نشاطهم الإنتاجي بشروط معقولة، تتيح لهم تسديد المال الذي حصلوا عليه دون مشقة وذلك بتوفير أشكال مختلفة من التسهيلات الإئتمانية.

- **تحقيق توازن الخارجي:** يتم ذلك في إتباع سياسة تحرير وتعويم سعر الصرف، وفي السيطرة على التضخم وتحقيق إستقرار الأسعار الذي يحافظ بدوره على قيمة العملة من التدهور، وعموما يمكن أن تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنك المركزي برفع أسعار إعادة الخصم، فيؤدي هذا بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض، الذي سيؤدي بدوره إلى تقليل حجم الإئتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات مما يخفض من حدة إرتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة، ويؤدي خفض مستويات الأسعار الداخلية (المحلية) إلى تشجيع صادرات الدولة و إلى تقليل إقبال المواطنين على شراء السلع الأجنبية، ومن ناحية أخرى يؤدي إرتفاع أسعار الفائدة داخلياً إلى إقبال الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك المحلية وبالتالي إلى دخول مزيد من رؤوس الأموال إلى الدول مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات، منه سيؤدي إلى تخفيض كمية النقود الإئتمانية في الإقتصاد فرفع أسعار الفائدة يلعب دورا كبيرا في تخفيض من العجز في ميزان المدفوعات.[1]

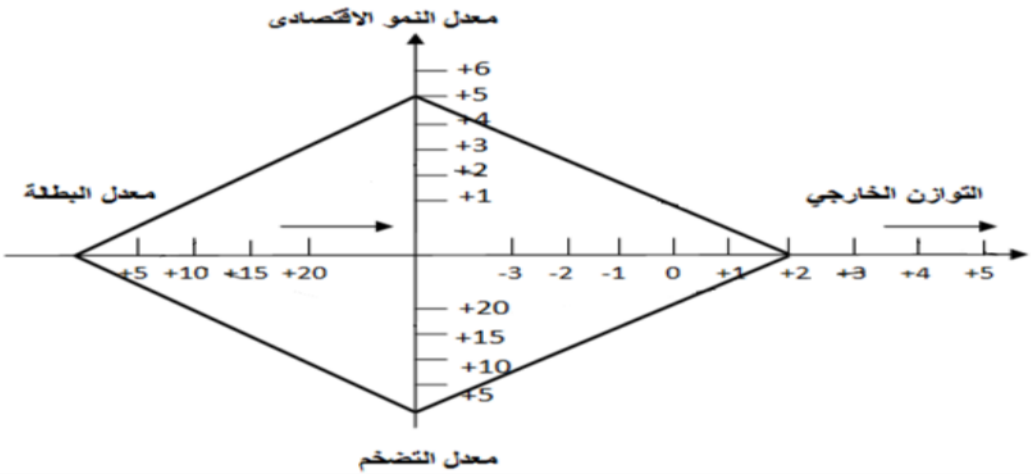
الجدير بالملاحظة أنه يوجد تضارب بين الأهداف المذكورة آنفا، فمن الصعوبة تخفيض معدل التضخم وتحقيق التوظف الكامل في نفس الوقت، كذلك هدف تحقيق نمو إقتصادي متسارع وتخفيض معدل التضخم، إذ أن إنتهاج سياسة نقدية توسعية يمكنها أن تؤدي إلى معدلات نمو إقتصادي مرتفعة، يكون عادة على حساب إرتفاع معدلات التضخم، ونتيجة لصعوبة تحقيق نتائج جيدة لهذه الأهداف بسبب التعارض بينها، قام كالدور(*) بإقتراح قانون يُعرف

[1] روئ عبد الرحمان، إبراهيم عبد الرحمان، **دور السياسة النقدية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان(2000-2014)**، مجلة الدراسات العليا، المجلد 6، العدد 22، جامعة النيلين، السودان، 2016، ص41.

*__كالدور__ : اقتصادي وأكاديمي بريطاني من أصول بلغارية، واحد من أبرز منظري المدرسة الكنزية في علم الاقتصاد إشتهر بمربعه السحري الذي يتفقد أداء الاقتصاد عبر أربعة مؤشرات

بقانون "كالدور – فيدورن"، الذي حاول من خلاله تمثيل العلاقة بين معدل النمو الإقتصادي والمعدلات الثلاثة بيانياً، وذلك من خلال إعطاء قيم كمية لتلك المعدلات، كما يتضح في الشكل التالي:[1]

الشكل رقم(03): مربع كالدور السحري



المصدر: أمال علي إبراهيم، دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة النقدية في مصر باستخدام مربع كالدور السحري، مدرس الاقتصاد بمعهد المدينة العالي للإدارة والتكنولوجيا، ص 130.

المطلب الثالث: أنواع السياسة النقدية

تتمثل أنواع السياسة النقدية التي تتبعها البنوك المركزية في ثلاثة أنوع وهي:

1- **السياسة النقدية التوسعية:** تهدف هذه السياسة إلى زيادة عرض النقود المتداولة في الإقتصاد ويحدث ذلك عندما تسود حالة الرود الإقتصادي أي تباطئ فوق الطلب على السلع فتقوم هذه السياسة ب [2]:

[1] أمال علي إبراهيم، **دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة النقدية في مصر باستخدام مربع كالدور السحري**، مدرس الاقتصاد بمعهد المدينة العالي للإدارة والتكنولوجيا، ص 130.

[2] د محمد صديق زكرياء، **محاضرات السياسة النقدية**، السنة الثانية علوم التجارية، ص02

- **خفض سعر الخصم:** عند قيام البنك المركزي بتخفيض سعر الخصم فذلك يكون مؤشر على رغبته في تشجيع الإئتمان المصرفي، حيث تقوم البنوك التجارية بطلب القروض من البنك المركزي وإعطائه في المقابل كل ما بحوزته من موجودات كأوراق التجارية والسندات وحوالات الخزينة. وفي المقابل الحصول على القيمة النقدية مخصوما منها سعر الخصم الذي يكون من نصيب البنك المركزي
- **خفض سعر الفائدة:** عندما يقوم البنك بخفض سعر الخصم ينتج عنه تخفيض البنوك التجارية لأسعار الفائدة ليكون حافزا للأفراد والمؤسسات على إقتراض السيولة النقدية المتوفرة لدى البنوك التجارية، وإستخدام هذه القروض يؤدي إلى تنامي التدريجي في الطلب على السلع والخدمات. وبالتالي تقل الفجوة بين الطلب والعرض.
- **خفض نسبة الإحتياطي القانوني:** قد يلجأ البنك المركزي إلى تخفيض نسبة الإحتياطي القانوني التي تلتزم البنوك التجارية بالإحتفاظ به من كل وديعة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة النسبة المتبقية من كل وديعة والتي بإمكان البنوك التجارية إقراضها وبالتالي خلق ودائع عن طريق الزيادة في حجم القروض.
- **عملية السوق المفتوحة:** يدخل البنك المركزي مشتريا في عملية السوق المفتوحة ويعني ذلك شراء البنك لسندات وأوراق مالية من بنوك تجارية مما يؤدي إلى زيادة السيولة النقدية ومنه تزداد قدرة البنوك على الإستثمار والإقراض ومن ثم زيادة عرض النقود.

2- السياسة النقدية الانكماشية:

إن السياسة الإنكماشية هي عكس السياسة التوسعية السابقة أي أنها تهدف إلى تخفيض عرض النقود والحد من معدلات النمو هذا العرض كما أن تنفيذ هذه السياسة يكون بالإجراءات التالية : -زيادة سعر الخصم -زيادة سعر الفائدة -زيادة نسبة الإحتياطي القانوني -الدخول البائع في عمليات السوق المفتوحة[1]

[1] د محمد صديق زكرياء، **محاضرات السياسة النقدية**، السنة الثانية علوم التجارية، ص02

3-السياسة النقدية المختلطة:

تناسب هذه السياسة البلدان النامية التي تعتمد على الزراعة الموسمية وتصدير المواد الأولية إلى الخارج، وهنا يلجأ البنك المركزي إلى زيادة حجم وسائل الدفع في مرحلة بدأ الزراعة والتقليل من هذه الوسائل في مرحلة بيع المحاصيل. [1]

[1] طواهري سارة، بورارة اكرام، **دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة النقدية، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري ، خلال الفترة (2015-2022)** ، مذكرة تخرج ماستر ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة 08ماي 1945، سنة 2022-2023، ص30

المبحث الثاني: شروط وعوامل إدارة السياسة النقدية

من أجل إدارة السياسة النقدية لابد من وجود عوامل وشروط لإدارتها وسنتطرق في هذا المبحث الى ماهية ركائز وأدوات السياسة النقدية بالإضافة الى ماهية شروط وعوامل إدارة السياسة النقدية.

المطلب الأول: شروط وعوامل نجاح سياسة النقدية

إن نجاح السياسة النقدية في أي دولة وفي ظل أي نظام إقتصادي يتوقف على مجموعة من الشروط والعوامل التي تتمثل فيما يلي[1]:

– مدى إستقلالية البنك المركزي عن الحكومة، فكلما تحقق ذلك كلما أمكن السياسة النقدية العمل بإستقلالية، وهذا ما يجعلها تحقق فعاليتها.

– تحديد الأهداف بدقة، فكلما إتضح الهدف زادت فعالية السياسة النقدية.

– نظام سعر الصرف، فتحقق السياسة النقدية فعاليتها في إقتصاد ذو سعر صرف مرن أكثر من إقتصاد ذو سعر صرف ثابت.

– مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تحدث على المتغيرات الإقتصادية لاسيما النقدية منها.

– حالة نشاط السوق الموازي، فكلما قل نشاط السوق كلما أمكن ذلك من التحكم في الاقتصاد ومنه تفعيل السياسة النقدية مع توفير نظام معلوماتي فعال.

– سياسة الإستثمار : مناخ الإستثمار، التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب، تدفق رؤوس الأموال.

–هيكل النشاط الإقتصادي : مكانة القطاع الخاص والعام، حجم التجارة الخارجية في السوق العالمية ، سياسة الحكومة إتجاه المؤسسات الإنتاجية.

[1] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسة النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2 ، 2006، ص133

المطلب الثاني: ركائز السياسة النقدية

تختلف أسس السياسة النقدية حسب الزمان والمكان وذلك تبعا للتطور الإقتصادي والإجتماعي والسياسي لكل بلد وبالتالي تنوع هذه الأسس كما يلي[1]:

- **أسس سياسية:** اللجوء لهذه السياسة عن طريق السلطات النقدية، يجنب الدولة متاهات النقاش مع الشركاء حيث أن رفع البنك المركزي الإحتياطي الإجباري أو تدخله في السوق النقدية لا يثير حساسية الفرد بشكل مباشر، أي السياسة النقدية تتصف بعدم الإثارة المباشرة للأحاسيس، العمومية والبيروقراطية.
- **أسس علمية:** تتعلق بالثورة العلمية لكينز فيما يخص نظريته العامة وردود أفعال فريدمان في نظريته الكمية المعاصرة، وما تبعها من ظهور تيارين هما "الكينزيون الجدد" و"النقديون" حيث يركز الكنزيون الجدد على وجوب تدخل الدولة بالسياسة "النقدية والمالية" حسب الضرورة ويرى النقديون عدم جدوى السياسة المالية، ويكفي تدخل الدولة في الكتلة النقدية فقط، لا في معدل الفائدة أو مراقبة القروض لأن هذا التدخل يؤدي إلى عواقب وخيمة على الإقتصاد .
- **أسس إحصائية:** وجود دراسات ميدانية حاولت أن ترتبط بين الناتج المحلي الإجمالي(GDP) والمجمع النقدي (M2)

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية

تسعى البنوك المركزية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الموضوعة بإستخدام السياسة النقدية عن طريق مجموعة من الأدوات والتي يمكن تقسيمها إلى نوعين من الأدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة، ويتوقف الإختيار فيما بينها حسب حالة الإقتصاد والهدف النهائي المراد تحقيقه.

[1] عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الطبعة الثانية، الكتاب الثاني، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2014، ص58.

1- الأدوات الكمية (غير مباشرة) للسياسة النقدية:

يدخل تحت هذا النوع من التقسيم جميع الأدوات النقدية التي تعتمد السلطات النقدية في إستخدامها لها على قوى السوق. ويقصد بذلك أن تأثير هذه الأدوات على المتغيرات المختلفة وكذا توصلها للأهداف المطلوبة منها يتم تحقيقه من خلال السماح لقوى السوق أن تلعب دوراً هاماً في هذا الشأن[1].

تستخدم السلطة النقدية الأدوات غير المباشرة بهدف التأثير في حجم الائتمان بغض النظر عن استعمالاته وهذه الأدوات تمكن السلطة النقدية من مراقبة تطور الوضعية النقدية في الاقتصاد بطريقة غير مباشرة، وهي تستهدف من خلال هذه الأدوات التأثير على البنوك لاستخدام احتياطاتها النقدية في الإقراض والتوسع في حجم الائتمان الكلي[2]. وتتمثل هذه الأدوات في:

- **سياسة إعادة الخصم:** يعتبر سعر الخصم من الأسلحة التي يلجأ إليها البنك المركزي للتأثير على حجم الإئتمان المصرفي وبالتالي على حجم المعروض النقدي، وذلك في إطار الأهداف المرسومة للسياسة النقدية التقليدية. وسعر الخصم هو السعر الذي يخصم به البنك المركزي الأوراق التجارية التي تقدم إليه من البنوك التجارية، أو الذي يعيد به خصم أوراق سبق أن خصمتها هذه البنوك لعملائها من المستثمرين وتتحد العلاقة بين هذا السعر وقدرة البنوك المركزية على التحكم في حجم المعروض النقدي في إطار تأثير هذا السعر على تكلفة عملية الإئتمان التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها.[3]

---

[1] حسين كامل فهمي، **أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 2006، ص 15.

[2] إيمان قاضي، هاجر دغة، **استخدام السياسة النقدية غير التقليدية في الدول المتقدمة عرض تجربة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2019-2020، ص14.

[3] حسين كامل فهمي، **أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 2006، ص16

➢ **آلية عمل سياسة إعادة الخصم:** يتم تطبيق هذه السياسة من خلال سياسة نقدية إنكماشية أو توسعية كالآتي[1] :

- **حالة سياسيه نقدية إنكماشية (حالة تضخم):** يمكن للبنك المركزي إتباع سياسة إنكماشية وذلك من أجل التقليل من كمية النقود المتداولة، وذلك عن طريق رفع سعر إعادة الخصم، الأمر الذي يؤدي إلى إرتفاع أسعار الفائدة في سوق النقد، فيمتنع الأفراد خصم ما لديهم من كمبيالات مفضلين الإحتفاظ بها حتى تاريخ إستحقاقها إضافة إلى إرتفاع سعر الفائدة في السوق سيؤدي إلى الحد أو التقليل من طلب الأفراد على القروض من البنوك، وبذلك تنخفض كمية النقود المتداولة، مما يؤدي إلى التقليل والتخفيف من حدة التضخم.
- **حالة سياسية نقدية توسعية (حالة كساد):** في هذه الحالة يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر إعادة الخصم الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك، فيزداد الطلب عليها ويزداد حجم الودائع المصرفية وحجم العمالة ومن ثم تزداد الدخول الفردية وتنشط حركة البيع والشراء بصفة عامة الأمر الذي يؤدي إلى إنتعاش كافة مرافق الإقتصاد.

➢ **فعالية سياسة إعادة الخصم** على ما يلي[2] :

- إتساع سوق النقد عموما وسوق إعادة الخصم خصوصاً.

- حالة الإقتصاد عند تحديد سعر البنك، وأثر ارتفاع معدل الفائدة من حيث نفقات الإنتاج والأرباح.

-درجه تبعية البنوك للبنك المركزي.

---

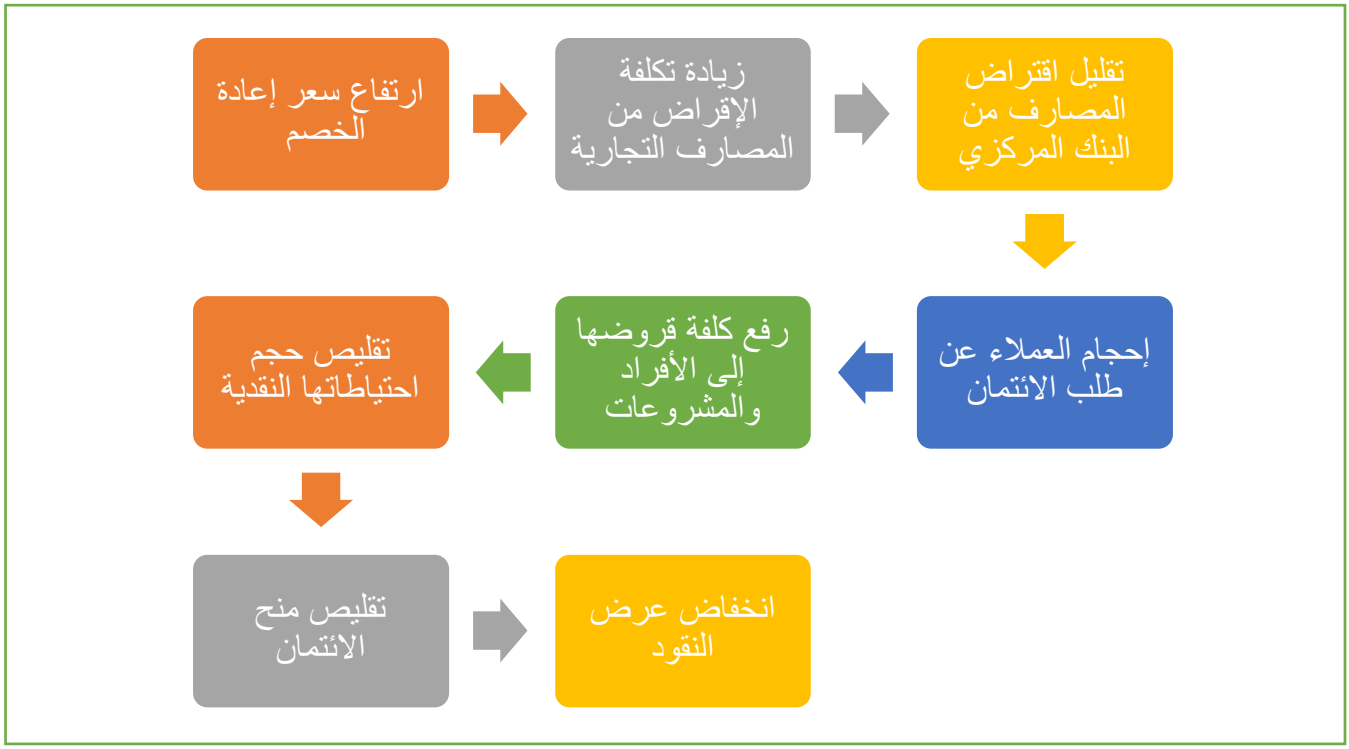
[1] سعدية حديوش، **أثر الاتجاهات الحديثة لاستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية بالاشارة الى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2019-2020 ص73 .

[2] عبد القادر خليل، مرجع سابق الذكر، ص 93،94

-مدى أهمية ارتفاع سعر الفائدة في التكاليف النهائية للمؤسسات.

والشكل الموالي يوضح تأثير سعر إعادة الخصم على المعروض النقدي

الشكل رقم(04): تأثير سعر إعادة الخصم على المعروض النقدي



المصدر: وئام ياسمين بشيري، دور الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية في تحفيز النمو الاقتصادي، عرض تجارب دولية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، الجزائر، 2019-2020، ص28

- **عملية السوق المفتوحة:** ويقصد بها عمليات الشراء والبيع للأوراق المالية التي يقوم بها البنك المركزي إما مباشرة أو من خلال الأسواق المالية، وذلك من أجل التأثير في حجم النقود المتداولة في الإقتصاد أو التأثير على حجم إحتياطات البنوك التجارية[1].

[1] بشيري وئام ياسمين، **دور الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية في تحفيز النمو الاقتصادي- عرض تجارب دولية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي، الجزائر، 2019-2020ص28

ويتطلب نجاح هذه الأداة من أدوات السياسة النقدية وجود سوق مالي ونقدي متوسط ومنظم، وكذا حجم ومكونات محفظة الأوراق المالية التي بحوزة البنك المركزي بالإضافة إلى حجم الطلب عليها مع وجود تسهيلات مصرفية[1].

- **عمليات السوق المفتوحة:** تنقسم عمليه السوق المفتوحة إلى[2]:

- عمليات السوق المفتوح الحركية: وتهدف إلى تغيير مستوى الإحتياطات الموجودة لدى البنوك، أو حجم العمالة المتداولة، ومن ثم يتغير حجم القاعدة النقدية.
- عمليات السوق المفتوحة الدفاعية: ويقوم بها بنك المركزي من أجل التغلب على أثار العوامل المختلفة المؤثرة على حجم القاعدة النقدية، كمتغيرات الودائع التي تقوم بها الخزينة العامة لدى البنك المركزي أو التغيرات في الرصيد الصافي لعمليات المناقصة.

- **آليات عمل السوق المفتوحة:** يتم تطبيق هذه السياسة من خلال تبني سياسة نقدية إنكماشية أو توسعية كالأتي:[3]

- **حالة سياسية نقدية إنكماشية (التضخم):** في هذه الحالة يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية قصيرة الأجل في السوق المفتوحة، الأمر الذي يترتب عليه إنخفاض حجم السيولة في النظام المصرفي، ومن أجل التقليل من الفجوات التضخمية في الإقتصاد فإن السلطة النقدية تسعى إلى مواجهة ذلك عن طريق التأثير في حجم النقد المتداول من خلال بيع السندات الحكومية.
- **حالة سياسية نقدية توسعية(كساد):** يستوجب في هذه الحالة زيادة حجم الإنفاق الكلي يدخل البنك المركزي إلى السوق المالي مشتريا للأوراق المالية قصيرة الأجل الأمر الذي يؤدي إلى الإرتفاع الطلب على تلك الأوراق بمقدار طلب البنك المركزي

---

[1] نبيلة دودو، فوزي عبد الرزاق، **السياسة النقدية غير التقليدية لإدارة الأزمات المالية دراسة تجربة التيسير الكمي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 04، جوان2020ص 15.

[2] محمد عبد الله شاهين محمد، **السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي ودورها في التنمية الاقتصادية**، بدون طبعة، دار الكتاب الجامعي، لبنان، 2016، ص ص 93،94.

[3] سعدية حديوش، مرجع سابق الذكر، ص ص 75،76.

فترتفع أسعارها الأمر الذي يعني إنخفاض المعدل الحقيقي لسعر الفائدة التي تدرها تلك الأوراق، وهذا ما يؤدي حتما إلى إنخفاض سعر الفائدة السوقي السائد، نظراً للترابط الوثيق بين أسعار فوائد مختلف أنواع السندات، ونتيجة هذا الإنخفاض يرتفع الإنفاق على الإستثمارات الجديدة ويزداد الطلب الكلي حيث يترتب على ذلك التخفيف من حدة الكساد وإحتوائه.

- **فعالية سياسة السوق المفتوحة:** وتتوقف على عدة عوامل منها: [1]

- إتساع السوق النقدية والمالية وإشتداد نشاطها.
- تسهيلات مصرفية للسوقين.

- **نسبة الاحتياطي القانوني:** هي تلك النسبة التي يلزم البنك المركزي البنوك التجارية الإحتفاظ بها لديه في شكل نقود سائلة أو ودائع بدون فوائد. ويتمثل الهدف المباشر للإحتفاظ بهذه النسبة من الإحتياط لدى البنك المركزي هو ضمان سلامة المودعين، حيث يستخدم هذه الأموال لإقراض البنوك التي تتعرض لأزمات مالية أو لنقص في السيولة والهدف الثاني هو التأثير على العرض النقدي لدى البنوك التجارية.[2]
- **آلية عمل نسبة الاحتياطي الإجباري:** يستخدم البنك المركزي هذه الأداة من خلال تبني سياسة نقدية توسعية أو انكماشية كالأتي: [3]

- **سياسة نقدية إنكماشية (تضخم):** يرفع البنك المركزي نسبة الإحتياط القانوني فتقل الإحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية مما يحد من قدرتها على منح الإئتمان فتنخفض

[1] عبد القادر خليل، مرجع سابق الذكر، ص98

[2] عمر علواني، زرق سيد أحمد، **أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2014**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر،2015-2016، ص 30.

[3] سعدية حديوش، مرجع سابق الذكر، ص 77

حجم الكتلة النقدية المتداولة، ومن ثم حجم المبادلات وبالتالي الطلب الكلي، مما يؤدي إلى إنخفاض الأسعار والتقليل من حدة التضخم.

- **سياسة نقدية توسعية (الكساد):** يقوم البنك المركزي بتخفيض هذه النسبة مما يزيد من قدرة البنوك التجارية على الإقتراض وبالتالي زيادة حجم المعروض النقدي المتداول لتحريك النشاط الاقتصادي.

2- الأدوات النوعية (المباشرة) للسياسة النقدية.

يقصد بالأدوات المباشرة (النوعية) بالأساليب المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي بهدف التأثير على نوعية الإئتمان وتوجيهه لتحقيق أغراض إقتصادية معينة، وعادة ما تستخدم الأدوات المباشرة في الدول النامية بشكل أكبر مقارنة بالدول المتقدمة لغياب فعالية آلية السوق في تلك الدول ولعجز بعض القطاعات الإقتصادية فيها بشكل كامل.[1]

وتتمثل أهداف الأدوات النوعية للسياسة النقدية فيما يلي:[2]

- التأثير على تكلف الإقراض لدى البنوك التجارية، وذلك للتأثير على حجم الإئتمان سواء الحد منه أو التوسع فيه.

- إتاحة الفرصة أمام قطاعات هامة في الإقتصاد من أجل التقدم والنمو عن طريق إعطائها قروضاً ميسرة آو ميزات تفضيلية على غيرها من القطاعات الأخرى.

- توفير قدر كاف من الأصول الممكن توفيرها عند الحاجة وخصوصا في أوقات الأزمات النقدية.

[1] ريمة بوالنش، ميادة بوسفط، **السياسة النقدية بين الأدوات التقليدية وغير التقليدية دراسة حالة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن بحي-جيجل، الجزائر، 2017-2018.ص 25

[2] محمد عبد الله شاهين، مرجع سابق الذكر، ص ص 95،96.

- **أنواع الأدوات النوعية (المباشرة) للسياسة النقدية:**

تتنوع أنواع الأدوات النوعية في :[1]

- **سياسة تأطير القروض:** تهدف هذه السياسة إلى تحديد المصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني وهي القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولم تشمل هذه الأداة تحديد المبلغ المتاح للقرض فقط، بل أيضاً تقليص الفترة الزمنية للأوراق التجارية الصالحة لإعادة الخصم، ففي ظروف التضخم مثلا تقدم الدولة عن طريق البنك المركزي بمنح الإئتمان حسب القطاعات ذات الأولوية و التي لم تكن سببا في إحداث التضخم، أما عند زيادة معدل التضخم فيتخذ سياسة تأطير القرض الإجبارية فيقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأقصى لحجم القروض الممنوحة من طرف البنوك تحديد معدل نمو القروض، وعادة ما تكون هذه السياسة مرفقة لبرامج إستقرار للكتلة النقدية، يشمل التقليل من النفقات العمومية و تشجيع الإدخارات وإصدار السندات والقيام بكل الوسائل الكفيلة بتخفيض الكتلة النقدية الفائضة، وتجدر الإشارة إلى أن هذه السياسة لم تحقق الضبط المطلوب للقروض في البلدان التي طبقتها وهذا يعود لما يلي:
  - غياب تأثيره على القروض الموجهة للخزينة.
  - رغبة السلطات النقدية بعدم إجراء تقيد كبير لتمويل الاقتصاد.
  - لجوء المشروعات إلى الاقتراض فيما بينها أو إلى إصدار سندات دين أو حتى إلى الاقتراض بالنقد الأجنبي.
- **السياسة الإنتقائية للقروض:** ينتهج البنك المركزي سياسة إنتقائية تجعل قراراته تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردودية للإقتصاد الوطني فيقوم بتوجيه

[1] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2006، ص ص 128-130.

القروض إليها، بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات ويمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال منها:

- إقرار معدل خصم مفضل لهذه القطاعات.

- إمكانية إعادة خصم الأوراق التي تتوفر فيها هذه الشروط الضرورية لعدة مرات.

- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى التدفق.

- تعتبر مدة إستحقاق القرض ومعدل الفائدة.

- التميز في أسعار الفائدة : حيث تقوم السلطات النقدية بتخفيض أسعار الفائدة على التمويلات المقدمة في المجالات التي تريد الدولة تشجيعها بهدف تخفيض تكاليف إنتاج معين.

- وضع قيود على الإئتمان الاستهلاكي : والغرض منه كبح الواردات، ويكون ذلك على النحو التالي:

❖ قيام البنك المركزي بتحديد الدفعة التي يجب دفعها مقدما لشراء السلع مما يؤدي إلى هبوط الطلب على الإئتمان لشراء السلع من قبل الوحدات الاقتصادية.

❖ تحدث فترة سداد القروض الإستهلاكية، فعندما يلجأ البنك المركزي إلى تحديد مدة قصيرة لسداد هذه الديون فإن ذلك يؤدي إلى إرتفاع قيمة القسط الذي يجب دفعه مما يحد من الطلب على القروض الإستهلاكية.

➢ **الإقناع الأدبي:** يلجأ البنك المركزي إلى أسلوب التباحث والحديث المقنع مع البنوك التجارية فيما يخص السياسة والهدف الذي يريد تحقيقه، كالسعي لإقناعها بإتباع سياسة إئتمانية معينة لتحقيق أهداف إقتصادية محددة، وتتوقف فعالية هذه الأداة على خبرة ومكانة البنك المركزي ومدى ثقة البنوك التجارية في إجراءاته، وكذا على مدى إستقلالية قراراته.

- **سعر الصرف:** يستخدم سعر الصرف من طرف البنك المركزي بهدف التأثير على حجم التجارة الخارجية حيث يقوم بتخفيض سعر الصرف العملة المحلية إذا كان هدفه زيادة الصادرات لأجل تحسين ميزان المدفوعات، ويقوم برفع سعر صرف العملة المحلية لزيادة الإستيراد من الخارج، ويعتبر صرف سبب رئيسي في نمو التجارة الخارجية.

المبحث الثالث: علاقة البنك المركزي بالسياسة النقدية والأثار المترتبة عنها

إن البنك المركزي هو المسؤول الوحيد عن إدارة وتنفيذ السياسة النقدية، وإلغاء تبعيته للدولة واكتسابه الاستقلالية التامة من جميع التدخلات السياسية، يؤدي إلى التأثير على تطبيق البنك المركزي وممارسته للسياسة النقدية.

المطلب الأول: أثر إستقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية

إن مصداقية أداء السياسة النقدية على الوجه الأصح مرتبطة بمدى إستقلالية البنك المركزي ، هذا يعني أن صياغة السياسة النقدية تكون من طرف مسؤولين لا يمارسون السياسة وأكثر جدارة عن غيرهم و قدرتهم على النظر إلى المدى البعيد لتحقيق الأهداف المرجوة، وان كل تدخل يطرأ على رسم وتنفيذ السياسة النقدية يفقدها مشروعية مصداقيتها، كما أن إستقلالية السلطة النقدية لها القدرة على توفير ونشر المعلومات المتعلقة بإجراءات السياسة النقدية، مما يساهم ذلك في تبيان مدى سعي البنك المركزي للإعلان عن تحقيق أهداف نقدية معينة كتحقيق إستقرار في مستويات الأسعار وعليه تخفيض التضخم، وهذا ما أكدت عليه بعض الدراسات مثل Bade & parking على 12 دولة (الولايات المتحدة الامريكية ،بريطانيا، ألمانيا و اليابان، فرنسا، ايطاليا، كندا، سويسرا، أستراليا بلجيكا، هولندا، السويد) حيث أن معدلات التضخم تكون منخفضة كلما زادت درجة إستقلالية البنك المركزي، وهو ما ينطبق على ألمانيا وسويسرا كما إن هذه الدراسات أظهرت وجود علاقة عكسية بين درجة إستقلالية البنوك المركزية ونسبة العجز في لموازنة العامة، عن طريق الإصدار النقدي أو بيع المزيد من السندات الحكومية وأذونات الخزانة [1].

[1] سمير يحياوي ، ليلى معمري ، **اثر استقلالية البنك المركزي على أداء فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم** ، مجلة التمنية والاشراف للبحوث والدراسات ، المجلد 2 ، ط2 ، 2017، ص63

المطلب الثاني: العلاقة بين إستقلالية البنك المركزي السياسة النقدية.

قبل حصول البنوك المركزية على إستقلاليها كانت تتسم السياسة النقدية، بقيام هذه البنوك بخلق النقود القانونية والتأثير على قدرة المصارف التجارية على خلق نقود والودائع ولكن بعد تمتع البنوك المركزية بإستقلاليتها وحريتها عن السلطات الحكومية وأهدافها، ومن هذا يمكن إستخلاص مجموعة من النتائج الناتجة عن العلاقة بين إستقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية كما يلي[1] :

-إلغاء تدخل الدولة وتأثيرها على رسم وتحديد السياسة النقدية.

-رفع كفاءة تنفيذ السياسة النقدية بسبب تحسن مصداقية السياسة النقدية وجعلها أكثر شفافية.

-التصدي لحالات التوسع في سياسة تمويل العجز.

-ظهور علاقة سلبية بين إستقلالية البنوك المركزية والسياسة النقدية من خلال الدراسة التي أقامها Mark and Marta Castello Branco ، وهذا ما أثبتته كذلك دراسة Masiandro and Jabellini التي سعت للبحث عن العلاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدلات التضخم أضاف فيها الباحثين خمس دول أخرى (النمسا الدنمارك نيوزلندا البرتغال اليونان) للدول التي تم دراستها في دراسة Bade and Parkin .

- السياسة النقدية هي أهم الوظائف التي يقوم البنك المركزي بتنفيذها لتحقيق أهداف نقدية محددة، على رأسها الإستقرار النقدي والتوازن العام وتخفيف حدة التقلبات المالية، ومواجهة الأخطار التي تواجه القطاع المصرفي والمالي وبذلك تكون البنوك المركزية قد أخذت على عاتقها بشكل صريح، قسما من مسؤولية الحكومات على تأمين الرخاء العام من خلال إدارة ناجعة للنقد الذي يعد حجمه رقما متغيرا يعسى لتحقيق هدف إستراتيجي يؤثر على مظاهر مهمة في النشاط الإقتصادي الوطني، لاسيما البطالة والفائدة والأسعار وميزان المدفوعات.

[1] معمري شيماء ، طيبي مروة عبير ، **اثر انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر** ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة نور البشير البيض ، الجزائر ، ص27-28

إن عدم فعالية السياسة النقدية في بعض الدول لمحاربة التضخم من بين أهم الأسباب التي نادت بحتمية إستقلالية البنوك المركزية، مما نتج عنه تضارب الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها السلطة النقدية من جهة والدولة من جهة أخرى، بحيث أن زيادة النمو يؤدي الى إرتفاع في الأسعار بينما يصاحب الإستقرار في الأسعار ركود في النشاط الإقتصادي، وهذا قد يجعل البنك المركزي يركز على المحافظة على الإستقرار الأسعار في المدى الطويل الذي يعتبر الهدف الرئيسي لكل البنوك المركزية نظرا لعدم تمتعها بالإستقلالية الكافية عن السلطات المالية أو التنفيذية في متابعة أهدافها، ولهذا نجد العديد من الدول ، خاصة التي عاشت تجربة التضخم المتسارع، تعطي أهمية أكبر وأولوية أسبق الإستقرار الأسعار مقارنة بهدف تحقيق النمو في الناتج، وبالتالي تمنح بنوكها المركزية درجة عالية من الإستقلالية عن الحكومة في إدارة السياسة النقدية لتكون أكبر فعالية في تحقيق هدفها الرئيسي والمتمثل في المحافظة على المستوى العام للأسعار وعليه مكافحة التضخم، ومن المسلم به وجود درجات متفاوتة إستقلالية البنوك المركزية عبر العالم، حيث نجد بعضها يتمتع بدرجة عالية من الإستقلالية كما هو الحال في ألمانيا سويسرا، فالبوندز بنك الألماني يعتبر أكثر البنوك إستقلالية في العالم بعد البنك المركزي السويسري فهو ليس مطالب بالأخذ بسياسة الحكومة إذا ما كانت غير منسجمة مع دوره القانوني في الحفاظ على إستقرار القيمة الخارجية للعملة، في حين يتمتع البنك المركزي الهولندي والنيوزلندي بإستقلالية كبيرة في مجال السياسة النقدية وإمكانية فرض وجهة نظرها بينما يعمل البنك المركزي في فرنسا وانجلترا بصفة المستشار ومنفذ بالسياسة النقدية وتقع على عاتق الحكومة مسؤولية القرارات الهامة المتعلقة بالسياسة النقدية أما الإحتياط الفيديرالي في الولايات المتحدة الأمريكية فهو في الواقع الجهاز الحكومي المسؤول عن إدارة السياسة النقدية (تنظيم سياسي)، إلا أنه مؤسسة مستقلة فيما يتعلق بالسياسة النقدية والإئتمانية والمصرفية منذ نشأته إلى يومنا هذا، مع أن هذه الإستقلالية يمكن إعتبارها قصيرة المدى بصفة عامة، حيث تعتمد العلاقة بين الحكومات وبنوكها المركزية في كثير من الدول على التشاور والتنسيق.

خلاصة الفصل:

ظهر الإهتمام بالسياسة النقدية خلال القرن الماضي وبدأ هذا الاهتمام يتزايد خاصة عند حدوث الازمات وعدم الاستقرار النقدي الذي شهده العام خلال القرن العشرين لذلك اعتبرت السياسة النقدية أحد اهم مكونات السياسة الاقتصادية وتتمثل السياسة النقدية في مجمل الاجراءات التي تتخذها السلطات النقدية في الدولة من اجل التأثر على العرض النقدي في الحدود المناسبة بما يتماشى ومستوى النشاط الاقتصادي المرغوب فيه وتستخدم السياسة النقدية من اجل تحقيق اهدافها مجموعة من الادوات المباشرة والغير مباشرة، وتهدف الادوات الغير مباشرة للسياسة النقدية إلى التأثير على حجم الائتمان الكلي وتتمثل أهم ادواته في الاحتياطي الاجباري وسعر اعادة الخصم والسوق المفتوحة كما يستخدم البنك المركزي الادوات المباشرة للسياسة النقدية وتسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الاهداف النهائية تتمثل اهمها في تحقيق معدل نمو امثل مصحوبا بالتوظيف الكامل وتحقيق الاستقرار النقدي داخليا وخارجيا ومن اجل تحقيق هذه الاهداف ولعدم قدرة السلطات النقدية التأثير عليها مباشرة تستعمل مجموعة من الأهداف الوسيطية التي لها ارتباط مباشر بالأهداف النهائية كما أن اثر السياسة النقدية ينتقل إلى الهدف النهائي عبر احدى القنوات، سعر الفائدة، سعر الصرف او قناة اسعار السندات المالية الأخرى.

الفصل الثالث:

تأثير إستقلالية بنك الجزائر على المتغيرات الاقتصادية الكلية

تمهيد :

ورثت الجزائر عن الاستعمار الفرنسي نظاما مصرفيا هشا يعاني العديد من المشاكل من استنزاف للثروات من جهة، ومن جهة أخرى نقص الإطارات والخبرات في الميدان البنكي، وباعتبار القطاع المصرفي من أهم القطاعات الضرورية للنهوض بالاقتصاد الوطني، قامت الجزائر بتكريس العمل لبناء جهاز بنكي يتماشى مع الأوضاع الاقتصادية في تلك الفترة وتماشيا مع الانتقال من النظام الاشتراكي المخطط الى نظام السوق ، عملت الجزائر منذ الاستقلال على الحصول على قطاع مصرفي متطور وبنك مركزي فعال يتميز بالاستقلالية في أداء وتنفيذ السياسة النقدية، حيث بذلت مجهودات كبيرة للوصول لذلك من خلال اصدار اصلاحات عميقة في الجهاز المصرفي، تمثلت في اصدار قانون النقد والقرض 90-10 يعتبر قانون النقد والقرض رقم90-10 نص تشريعي بحق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي في الجزائر، كما أن قول قانون النقد والقرض يعني استقلالية بنك الجزائر.

شكل قانون النقد والقرض رقم 90-10 منعرجا حساسا في الإصلاحات الاقتصادية، تبعته عدة تعديلات في المنظومة المصرفية بما يتماشى مع النظام الاقتصادي الجديد، حيث تم بموجب هذا القانون تحديد صلاحيات ومهام بنك الجزائر في تنفيذ سياسته من خلال تطبيق أدوات السياسة النقدية(المباشرة وغير المباشرة)وكذا قام القانون بتسطير أهداف بنك الجزائر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. مر قانون النقد والقرض على مجموعة من التغيرات وذلك من خلال اصدار الجزائر لتعديلات واصلاحات على طول الفترة (1990-2022)التي عملت على تنظيم عمل بنك الجزائر والقطاع المصرفي، وقد أثرت هذه التعديلات والأوامر المتعلقة بالنقد والقرض على درجة استقلالية بنك الجزائر ومدى صلاحياته في تطبيق سياسته النقدية، وعليه أدت هذه الإصلاحات إلى المساس بأداء أدوات السياسة النقدية مما يترتب عليه تأثر الأهداف النهائية للسياسة النقدية، وهذا ما سيشار إليه في الفصل الثالث من خلال عرض قانون النقد والقرض 90-10 وأهم التعديلات التي طرأت عليه، وكذا قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفق هذا القانون، كما تم دراسة أداء السياسة النقدية في إطار استقلالية بنك الجزائر ومدى تأثير هذه الأخيرة على تحقيق أهداف السياسة النقدية. وذلك وفق ما يلي:

المبحث الأول: مراحل استقلالية البنك الجزائر من2000 الى غاية2022.

المبحث الثاني: أثر إستقلالية البنك الجزائر على أدوات السياسة النقدية.

المبحث الثالث: أثر إستقلالية البنك على أهداف السياسة النقدية.

المبحث الأول : مراحل استقلالية البنك الجزائرمن 2000 الى غاية 2022

المطلب الأول: استقلالية البنك الجزائر حسب قانون النقد والقرض 90-10

يعتبر القانون رقم 90 - 10 المتعلق بالنقد والقرض أهم مرحلة للإصلاحات التي طرأت على الجهاز المصرفي في الجزائر بحيث تم من خلال منح درجة استقلالية معتبرة للبنك المركزي على غرار الوضعية السابقة التي كان فيها حيث كان يخضع لسلطة الخزينة العمومية كما تم بموجب هذا القانون تحديد معالم السياسة النقدية بعدما كانت غير واضحة في السابق وعليه يعتبر قانون النقد والقرض رقم 90-10 انطلاقة مشجعة لمصار الإصلاحات المصرفية وهذا ما سنأكده من خلال درجة استقلالية حسب نموذج cukierman webb and neypti كما يلي :

- **المحافظ:** أعطيت وزن نسبي يقدر ب0.2 مقسم على أربعة أقسام تتروح قيمتها بين (0-1) وهي :
- **جهة تعيين المحافظ:** يعين من قبل رئيس الجمهورية وذلك حسب المادة 20 من قانون النقد والقرض 90-10 ومنه درجة الترتيب تساوي 0.00
- **مدة خدمته:** تمتد فترة الوظيفة لمدة 6 سنوات حسب ما نصت عليه المادة 22 من القانون رقم 90- 10 وعليه درجة الترتيب تساوي 0.75
- **شروط إقالته:** حسب المادة 22 من نفس القانون يقال المحافظ في حالة العجز الصحي أو الخطأ الفادح معناه لأسباب لا تتعلق بالسياسة ومنه درجة ترتيبه 0.83
- **تقلد المحافظ لمناصب أخرى:** حسب المادة 23 من القانون 90-10 لا يسمح للمحافظ بشغل مناصب أخرى ومنه درجة ترتيبه تساوي 1.00

وعليه تتروح درجة استقلالية المحافظ حسب قانون النقد والقرض رقم 90-10 كالتالي:

0.129=0.2* (1+0.25+0.83*0.25+0.75*0.25+0.00*0.25)

صياغة السياسة النقدية:

الوزن النسبي لها 0.15 ينقسم الى ثلاث فقرات وتتراوح قيمتها بين(0 -1) ممثلة في:

من يصوغ السياسة النقدية : حسب المادة 56 من القانون رقم 90-10 فإن البنك المركزي يوصي الحكومة فقط ومنه درجة ترتيبه تساوي 0.33.

-**صاحب الكلمة الاخيرة في حل التعارض** : حسب المادة 46 من نفس القانون فإن الكلمة الأخيرة في حل التنازع في القرارات تعود للمصرف ومنه درجة ترتيبه تساوي 1.00.

-**دور البنك المركزي في اعداد الموازنة العامة:** لم يتم النص عليه في القانون وبالتالي درجة ترتيبها تساوي 0.00.

ومنه درجة استقلالية صياغة السياسة النقدية حسب قانون النقد والقرض90-10 هي:

0.0665 = 0.15 (* 0 * 0.33 + 1.00 * 0.33 + 0.33 * 0.33)

أهداف البنك المركزي: يتكون من قسم واحد يتراوح بين (1-0) وزنه النسبي 0.15

حسب المادة رقم 44 من القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض فإن الأهداف التي يسعى البنك المركزي لتحقيقها هي أهداف تخص الاستقرار النقدي واستقرار قيمة العملة وبالتالي فان درجة ترتيبه تساوي 0.40 وعليه فان درجة استقلالية الأهداف تكون:

0.06 = 0.15 * 0.40

الحدود على قابلية اقراض البنك المركزي للحكومة: تتكون من ثمانية مؤشر وله وزن نسبي قيمته 0.5 وهي:

-**التسليف:** وزنه النسبي 0.15 وحسب ما جاء في المادة 78 من القانون رقم 90-10 فإن الإقراض غير التوريقي مسموح في حدود مرنة وعليه نسبة ترتيبه 0.33.

اقراض توريقي: الوزن النسبي 0.10 وهو مسموح في حدود مرنة حسب ما جاء في المادة 76 و 77 من قانون النقد والقرض 90-10 ونسبة ترتيبه تساوي 0.67.

-**شروط الإقراض** : وزنه النسبي 0.10 وتكون الشروط محل اتفاق البنك المركزي مع السلطة التنفيذية حسب المادة 78 من قانون النقد والقر ض 90-10 ودرجة ترتيبه تساوي 0.33

-المقترضون المحتملون من البنك المركزي:

منح البنك المركزي قروض للبنوك والمؤسسات المالية بموجب المادة 73 و 74 و 78 من قانون النقد والقرض 90-10 ودرجة ترتيبه تساوي 0.33.

-حدود اقراض البنك المركزي:

منح البنك المركزي مكشوفات بالحساب الجاري لمدة 240 يوم على اساس % 10 كحد أقصى من إيرادات السنة السابقة وعليه نسبة ترتيبه تساوي 0.33.

استحقاق القرض: الوزن النسبي 0.025 وحسب ما نصت عليه المادة 74 و 78 فإن البنك المركزي يمنح للبنوك والمؤسسات المالية قروض لمدة سنة على الأكثر وكشوفات الخزينة لمدة لا تتجاوز 240 يوم ومنه درجة ترتيبه تساوي 0.67.

-أسعار الفائدة على القروض:

غير منصوص عليها في قانون النقد والقرض 90-10 وبتالي نسبة ترتيبه تساوي 0.025

الإقراض في السوق الأولية:

حسب ما جاء في المادة 76 من قان ون النقد والقرض 90-10 ممنوع بيع أو شراء البنك المركزي للأوراق المالية من السوق الاولية وعليه درجة ترتيبه تساوي 1.00

عليه يمكن قياس درجة استقلالية هذا المعيار كالتالي:

0.10)+(0.33*0.05)+(0.33*0.025)+(0.025)+(1*0.025)+(0.67*0.025)

0.2222=(0.33*0.15)+(0.67*0.10)+(0.33*

حسب قانون النقد والقرض رقم 90-10 تكون نسبة ودرجة الاستقلالية الكلية لبنك الجزائر كالتالي:

درجة الاستقلالية الكلية لبنك الجزائر = درجة استقلالية المحافظ + درجة استقلالية السياسة النقدية + درجة استقلالية الأهداف + درجة استقلالية حدود الإقراض .

0.2222 + 0.06 + 0.0665 + 0.129 = **0.4777**

درجة استقلالية بنك الجزائر حسب قانون النقد والقرض 90-10:

من خلال النتائج المتوصل اليها يمكن إجمال القول في:

لقد اعطى قانون النقد والقرض رقم 90-10 درجة استقلالية واسعة لبنك الج ا زئر بنسبة 0.4777 أي حوالي % 47.77 وهذا ما يعكس صلاحيات البنك فيما يخص تنفيذ وتسيير الشؤون المتعلقة بالسياسة النقدية.

المطلب الثاني : استقلالية البنك الجزائر حسب قانون 01-01

تم تعديل القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والق رض من خلال إصدار الأمر رقم 01-01 بتاريخ 27فيفري 2001 تضم مجموعة تعديلات وإصلاحات التي أدت إلى تغير درجة استقلالية بنك الجزائر . باستعمال نفس المقياس السابق و يكون حساب درجة الاستقلالية كالتالي:

المحافظ: وزنه النسبي يقدر ب 0.2 مقسم على أربعة أقسام:

-**جهة تعيين المحافظ:** يعين بمرسوم رئاسي من قبل رئيس الجمهورية حسب المادة 10 ومنه درجة الترتيب تساوي 0.00.

-**مدة خدمته:** الغيت عهدة المحافظ حسب ما نصت عليه المادة 13 من القانون رقم 01-01 وعليه درجة الترتيب تساوي 0.00.

-**شروط إقالته:** حسب المادة 13 من نفس القانون تم إلغاء شروط إقالة المحافظ ومنه درجة ترتيبه 0.00.

-**تقلد المحافظ لمناصب أخرى:** حسب المادة رقم 3 من الامر 01-01 لا يسمح للمحافظ ونوابه بشغل مناصب أخرى ومنه درجة ترتيبه تساوي 1.00

وبذلك تكون درجة استقلالية المحافظ:

(0.00 * 0.25 + 0.00 * 0.25 + 0.00 * 0.25 + 1.00 * 0.25 *) 0.20 = **0.05**

صياغة السياسة النقدية: الوزن النسبي لها 0.15 ينقس م إلى ثلاث فقرات هي:

-**من يصوغ السياسة النقدية** : حسب المادة 56 من الأمر رقم 01-01 فإن الحكومة تستشير البنك المركزي في مشاريع قانون متعلقة بالأمور المالية والنقدية ومنه درجة ترتيبه تساوي 0.33.

-**صاحب الكلمة الأخيرة في حل التعارض** : حسب المادة 46 من نفس الامر فإن الكلمة الأخيرة في حل التنازع في القرارات تعود للمصرف ومنه درجة ترتيبه تساوي 1.00.

-**دور البنك المركزي في إعداد الموازنة العامة** : لم يتم النص عليه في الامر 01-01 وبالتالي درجة ترتيبه تساوي 0.00 ، ومنه درجة استقلالية صياغة السياسة النقدية حسب الامر 01 - 01 هي:

(0.33 * 0.33 + 1.00 * 0.33 + 0 * 0) 0.15 = **0.0665**

أهداف البنك المركزي :

إن الأهداف التي يسعى البنك المركزي لتحقيقها هي أهداف تخص تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد وتحقيق نمو على مستوى الاقتصاد الوطني وبالتالي فإن درجة ترتيبه تساوي 0.40 وعليه فإن درجة استقلالية الأهداف تكون:

0.06 = 0.15 * 0.40

الحدود على قابلية اقراض البنك المركزي للحكومة : تكون من خلال:

-**التسليف** : وحسب ما جاء في المادة 78 من القانون 01-01 الإقراض غير التوريقي مسموح في حدود مرنة وعليه نسبة ترتيبه 0.33.

-**اقراض توريقي:** الوزن النسبي 0.10 وهو مسموح في حدو د مرنة حسب ما جاء في المادة 76 و 77 من قانون 01-01 ونسبة ترتيبه تساوي 0.67.

-**شروط الإقراض** : وزنه النسبي 0.10 وتكون الشروط محل اتفاق البنك المركزي مع السلطة التنفيذية حسب المادة 78 من قانون النقد والقرض 01-01 ودرجة ترتيبه تساوي 0.33.

-**المقترضون المحتملون من البنك المركزي:**

منح البنك المركزي قروض للبنوك والمؤسسات المالية بموجب المواد 73و74و78 من الأمر 01-01 ودرجة ترتيبه تساوي 0.33

حدود اقراض البنك المركزي:

منح البنك المركزي مكشوفات بالحساب الجاري لمدة 240 يوم على أساس % 10 كحد أقصى من إيرادات السنة السابقة وعليه نسبة ترتيبه تساوي 0.33.

-**استحقاق القرض:** وحسب ما نصت عليه المادة 74 و 78 من الامر 01-01 فإن البنك المركزي يمنح للبنوك والمؤسسات المالية قروض لمدة سنة على الأكثر وكشوفات الخزينة لمدة لا تتجاوز 240 يوم ومنه درجة ترتيبه تساوي 0.67.

-**أسعار الفائدة على القروض:**

غير منصوص عليها وبالتالي نسبة ترتيبه تساوي 0.025.

-**الإقراض في السوق الاولية:**

حسب ما جاء في المادة 76 من الامر 01-01 ممنوع على البنك المركزي القيام

بعمليات لصالح الخزينة والجماعات المصدرة للسندات وعليه درجة ترتيبه تساوي 1.00 ، وعليه يمكن قياس درجة استقلالية هذا المعيار حسب الأمر 01-01 كالتالي:

(1.00*0.025)+(0.025)+(0.67*0.025)+(0.33*0.025)+(0.33*0.05)+(0.10* 0.05)+(0.67*0.10)+(0.33*0.15)= **0.22225**

درجة الاستقلالية الكلية = درجة استقلالية المحافظ + درجة استقلالية السياسة النقدية + درجة استقلالية الأهداف + درجة استقلالية حدود الإقراض

0.22225+ 0.06 + 0.0665 + 0.05 = **0.3987**

درجة استقلالية بنك الجزائر حسب الأمر 01-01 المعدل والمتمم لقانون 90-10:

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن القول إن د رجة استقلالية بنك الجزائر وفق الأمر رقم01-01 المتمم للقانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض تقدر ب: 0.3987 أي ما يعادل 39.87% وبالمقارنة مع نسبة استقلالية بنك الجزائر حسب قانون النقد والقرض90-10

المطلب الثالث: استقلالية البنك الجزائر حسب الأمر رقم 03-11

بعد المرحلة الصعبة التي شهدها القطاع المص رفي خاصة بعد افلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي التجاري الجزائري جاء الأمر رقم 03 -11 الصادر بتاريخ 26 أو ت 2003 يحمل مجموعة من الإصلاحات مدعما بها قانون النقد والقرض 90-10 مع إلغاء بعض المواد فيه وتعديل البعض الاخر.

يمكن قياس درجة استقلالية بنك الجزائر حسب الأمر 03-11 بنفس المؤشر والمعيار السابق كالآتي:

المحافظ: وزنه النسبي يقدر ب 0.2 مقسم على أربعة أقسام:

-**جهة تعيين المحافظ:** يعين بمرسوم رئاسي من قبل رئيس الجمهورية حسب المادة 13 من الامر 03-11 ومنه درجة الترتيب تساوي 0.00.

-**مدة خدمته:** لم يحدد الأمر رقم 03 - 11 وعليه درجة الترتيب تساوي 0.00.

-**شروط اقالته:** حسب المادة 15 من الامر 03 - 11 يقال المحافظ في حالة العجز الصحي والخطأ الفادح ومنه درجة ترتيبه 0.83.

-**تقلد المحافظ لمناصب أخرى:** حسب المادة رقم 14 من الامر 03 - 11 لا يمكن للمحافظ ونوابه بشغل مناصب أخرى ومنه درجة ترتيبه تساوي 1.00.

وبذلك تكون درجة استقلالية المحافظ:

(1.00*0.25+0.83*0.25+0.00*0.25+0.00*0.25)*0.20= **<u>0.0915</u>**

صياغة السياسة النقدية: الوزن النسبي لها 0.15 ينقسم الى ثلاث فقرات هي:

-**من يصوغ السياسة النقدية** : حسب المادة 62 من الأمر رقم 03-11 فإن مجلس النقد والقرض هو الذي يقوم بتحديد السياسة النقدية ومتابعة تنفيذها ومنه درجة ترتيبه تساوي 1.00.

-**صاحب الكلمة الأخيرة في حل التعارض** : حسب المادة 62-63 من نفس الأمر 03-11فإن الكلمة الأخيرة في حل التنازع في القرارات تعود لمجلس النقد والقرض ومنه درجة ترتيبه تساوي 1.00.

-**دور البنك المركزي في إعداد الموازنة العامة:** لا يوجد أي دور لبنك الج ا زئر في إعداد الموازنة العامة وبالتالي درجة ترتيبه تساوي 0.00.

ومنه درجة استقلالية صياغة السياسة النقدية حسب الامر 01 - 01 هي:

(0.33 * 1.00 + 0.33 * 1.00 + 0.00 *) 0.15 = **0.10**

أهداف البنك المركزي :

بموجب الأمر رقم 03 - 11 تمثلت أهداف بنك الجزائر في تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد وتحقيق النمو الاقتصادي. وبالتالي فإن درجة ترتيبه تساوي 0.60.

وعليه فإن درجة استقلالية الأهداف تكون:

0.60* 0.15 = **0.09**

الحدود على قابلية اقراض البنك المركزي للحكومة: تكون من خلال:

-**التسليف:** وزنه النسبي 0.15 وحسب ما جاء في المادة 46 من الأمر 03-11 فإن الإقراض غير التوريقي مسموح في حدود مرنة وعليه نسبة ترتيبه 0.33.

-**اقراض توريقي:** وهو مسموح في حدود مرنة حسب ما جاء في المادة 45 من الأمر 03-11 ونسبة ترتيبه تساوي 0.33.

-**شروط الإقراض:** وتكون الشروط محل اتفاق ا لبنك المركزي مع السلطة التنفيذية بعد الاستماع إلى مجلس النقد والقرض حسب المادة 46 ودرجة ترتيبه تساوي 0.33.

-المقترضون المحتملون من البنك المركزي:

منح البنك كشوفات للخزينة العمومية بموجب المادة 46 ودرجة ترتيبه تساوي 0.33.

-حدود اقراض البنك المركزي:

حسب المادة 46 فإن حدود الاقراض مرتبطة بالايرادات العامة في حدود % 10 كحد أقصى من إيرادات السنة السابقة وعليه نسبة ترتيبه تساوي 0.33

استحقاق القرض: وحسب ما نصت عليه المادة 74 و 78 فإن البنك المركزي

يمنح للبنوك والمؤسسات المالية قروض لمدة سنة على الأكثر وكشوفات الخزينة لمدة لا تتجاوز 240 يوم ومنه درجة ترتيبه تساوي 0.67.

-أسعار الفائدة على القروض:

حسب المادة رقم 49 فان اسعار الفائدة يجب الا تتجاوز % 1 وبالتالي نسبة ترتيبه تساوي 0.5

-الإقراض في السوق الاولية:

حسب ما جاء في المادة 45 من الامر 03 - 11 ممنوع على البنك المركزي القيام بعمليات لصالح الخزينة والجماعات المصدرة للسندات وعليه درجة ترتيبه تساوي 1.00

وعليه يمكن قياس درجة استقلالية هذا المعيار حسب الأمر 01-01 كالتالي:

$$(0.05*0.33)+(0.33*0.025)+(0.67*0.025)+(0.5*0.025)+(1.00*0.025)$$

$$(0.33*0.15)+(0.33*0.10)+(0.33*0.10)+(\underline{\mathbf{0.1945}}$$

من خلال ما سبق تكون درجة الاستقلالية الكلية لبنك الجزائر كالتالي:

درجة الاستقلالية الكلية = درجة استقلالية المحافظ + درجة استقلالية السياسة النقدية + درجة استقلالية الأهداف + درجة استقلالية حدود الإقراض

0.09 + 0.1945 + 0.0915 = **0.4760**

درجة استقلالية بنك الجزائر حسب الأمر رقم 03-11:

نستنتج من هذه النتائج ان درجة استقلالية بنك الجزائر حسب الأمر 03-11 تساوي 0.4760 أي معناه % 47.60 وهذا يعني أن الأمر 03-11أعطى للبنك نسبة استقلالية أكبر مما جاء في الأمر 01-01 المعدل لقانون النقد والقرض 90-10

المطلب الرابع: استقلالية البنك الجزائر حسب الأمر رقم 17-10:

الأمر رقم 17-10 هو اخر تعديل يجرى للأمر 03-11 من قبل السلطات الجزائرية صدر هذا الأمر بعد أزمة أسعار المحروقات التي شهدتها الدولة الجزائرية بتاريخ 11 اكتوبر 2017. أثر هذا الأمر على شدة درجة استقلالية بنك الجزائر على النحو التالي:

تم قياس درجة استقلالية بنك الجزائر حسب الأمر 17-10 بنفس المعيار .

المحافظ: وزنه النسبي يقدر ب 0.2 كما يلي:

جهة تعيين المحافظ: يعين بمرسوم رئاسي من قبل رئيس الجمهورية حسب المادة 13 من الامر 03 – 11 المتعلق بقانون النقد ومنه درجة الترتيب تساوي 0.00.

-**مدة خدمته** : لم يحدد الامر رقم 17-10 وبقيت غير مذكورة وعليه درجة الترتيب تساوي 0.00.

-**شروط إقالته:** لم تتغير الشروط وبقيت حس ب ما نصت عليه المادة 15 من الامر 03 – 11 يقال المحافظ في حالة العجز الصحي والخطأ الفادح ومنه درجة ترتيبه 0.83.

-**تقلد المحافظ لمناصب أخرى:** لم تغير وبقي ت ما جاء في حسب المادة رقم 14 من الأمر 03 – 11 لا يمكن للمحافظ ونوابه بشغل مناصب أخرى ومنه درجة ترتيبه تساوي 1.00

وبذلك تكون درجة استقلالية المحافظ:

0.0915=0.20*(1.00*0.25+0.83*0.25*0.00*0.25+0.00*0.25)

صياغة السياسة النقدية: الوزن النسبي لها 0.15 ينقسم إلى ثلاث فقرات هي :

من يصوغ السياسة النقدية : حسب المادة 62 من ا لأمر رقم 03-11 فإن مجلس النقد والقرض هو الذي يقوم بتحديد السياسة النقدية ومتابعة تنفيذها ومنه درجة ترتيبه تساوي 1.00.

-**صاحب الكلمة الاخيرة في حل التعارض :** حسب المادة 63-62 من نفس الأمر 03-11 فإن الكلمة الاخيرة في حل التنازع في القرارت تعود لمجلس النقد والقرض ومنه درجة ترتيبه تساوي 1.00.

-**دور البنك المركزي في اعداد الموازنة العامة :** لا يوجد أي دور لمساهمة بنك الج ا زئر في إعداد الموازنة العامة وبالتالي درجة ترتيبه تساوي 0.00.

ومنه درجة استقلالية صياغ ة السياسة النقدية حسب الامر 17-10 هي:

(0.33 * 1.00 + 0.33 * 1.00 * 0.00 *) 0.15 = **0.10**

أهداف البنك المركزي:

بموجب الأمر رقم 03-11 تمثلت أهداف بنك الجزائر في تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد وتحقيق النمو الاقتصادي. وبالتالي فان درجة ترتيبه تساوي 0.60.

وعليه فإن درجة استقلالية الأهداف تكون:

0.60 * 0.15 = **0.09**

الحدود على قابلية اقراض البنك المركزي للحكومة: تكون من خلال:

-**التسليف:** وحسب ما جاء في المادة 46 من الامر 03 - 11 فإن الاقراض غير التوريقي مسموح في حدود مرنة وعليه نسبة ترتيبه 0.33.

-**اقراض توريقي** : ويسمح بالتسليف الورقي دون حدود حسب ما جاء في المادة 45 مكرر و نسبة ترتيبه تساوي 0.00.

-**شروط الإقراض** : وزنه النسبي 0.10 وتكون الشروط محل اتفاق البنك المركزي مع السلطة التنفيذية بعد الاستماع إلى مجلس النقد والقرض حسب المادة 46 ودرجة ترتيبه تساوي 0.33.

-**المقترضون المحتملون من البنك المركزي:**

منح بنك الجزائر للقروض لفائدة البنوك والخزينة العمومية بموجب المادة 46 ودرجة ترتيبه تساوي 0.33.

-**حدود اقراض البنك المركزي:**

حسب المادة 46 فان حدود الإقراض مرتبطة بالايرادات العامة في حدود % 10 كحد أقصى من إيرادات السنة السابقة وعليه نسبة ترتيبه تساوي 0.33

-**استحقاق القرض** :

وحسب ما نصت عليه المادة 43 و46 من الامر 03-11 فإن البنك المركزي يمنح للبنوك والمؤسسات المالية قرو ض لمدة سنة على الأكثر وكشوفات الخزينة لمدة لا تتجاوز 240 يوم ومنه درجة ترتيبه تساوي 0.67.

-**أسعار الفائدة على القروض:**

أسعار الفائدة يجب ألا تتجاوز % 1 وبالتالي نسبة ترتيبه تساوي 5%

-**الاقراض في السوق الاولية:**

حسب ما جاء في المادة 45 من الأمر 03-11 ممنوع على البنك المركزي القيام بعمليات لصالح الخزينة والجماعات المصدرة للسندات معناه لا يجوز للبنك بيع أو شراء الأوراق المالية في السوق الأولية وعليه درجة ترتيبه تساوي 1.00.

وعليه يمكن قياس درجة استقلالية هذا المعيار حسب الأمر 01-01 كالتالي:

)+(0.33*0.025)+(0.33*0.05)+(0.33*0.10)+(0.00*0.10)+(0.33*0.15)

0.1615=(1.00*0.025)+(0.50*0.025)+(0.67*0.025

من خلال ما سبق تكون درجة الاستقلالية الكلية لبنك الجزائر كالتالي:

درجة الاستقلالية الكلية = درجة استقلالية المحافظ + درجة استقلالية السياسة النقدية + درجة استقلالية الأهداف + درجة استقلالية حدود الإقراض

0.443 = 0.0915 + 0.1 + 0.09 + 0.1615

درجة استقلالية بنك الجزائر حسب الامر رقم 17-10 :

انطلاقا من النتائج نلاحظ تسجيل درجة استقلالية لبنك الجزائر بمقدار 0.443 معناه بنسبة 44.3% وهذا يفسر بانخفاض في درجة استقلالية بنك الجزائر حسب الامر 17-10. مقارنة بالأمر 03 -11 ويرجع ذلك بإضافة المادة 45 مكرر التي تسمح للخزينة العمومية بالاقتراض من بنك الجزائر بدون وضع حدود.

من خلال ما سبق من النتائج المتعلقة بقياس درجة استقلالية بنك الجزائر في ظل قانون النقد والقرض ومختلق التعديلات التي طرأت عليه نستنتج أن القانون رقم 90 -10 المتعلق بالنقد والقرض هو الذي أعطى نسبة كبيرة ودرجة استقلالية عالية لبنك الجزائر بمقدار % 47.77 ثم يليه في المرتبة الثانية الأمر رقم 03-11الذي أعطى بنك الجزائر نسبة استقلالية تقدر % 47.60 ثم الأمر رقم 17 - 10 بدرجة استقلالية تساوي

44.30 %وفي المرتبة الأخيرة الأمر رقم 01 - 01 بنسبة % 39.87.

يمكن تلخيص ذلك في الجدول كالتالي :

الجدول رقم (03): درجة استقلالية بنك الجزائر حسب قانون النقد والقرض ومختلف التعديلات التي طرأت عليه

درجة الاستقلالية / المتغيرات	حسب قانون رقم 10-90	حسب الأمر 01-01	حسب الأمر 11-03	حسب الأمر 10-17
المحافظ	0.129	0.05	0.0915	0.0915
صياغة السياسة النقدية	0.0665	0.0665	0.1	0.1
الأهداف	0.06	0.06	0.09	0.09
فرض حدود على الإقراض	0.2222	0.2222	0.1945	0.1615
درجة الاستقلالية الكلية	0.4777	0.3987	0.4760	0.4430

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات سابقة

المبحث الثاني: أثر إستقلالية البنك الجزائر على أدوات السياسة النقدية .

المطلب الأول: أثر إستقلالية البنك على العرض النقدي خلال الفترة (2000-2022).

تولي السلطة النقدية الجزائرية أهمية كبيرة للعرض النقدي وتنظيم إصداره بما يتوافق مع أهداف السياسة الاقتصادية، هذا ما وقع على عاتق بنك الجزائر التحكم في عرض النقود وبقائها في مستوى مقبول .شهد الإصدار النقدي ارتفاعا صاعدا بسبب اتباع الجزائر وتطبيق جهازها المصرفي لسياسة توسعية في إطار البرامج التنموية المسطرة خلال فترة التوجه الرأسمالي.

- **تطور الكتلة النقدية :**

تعرف الكتلة النقدية على أنها كمية النقود المتداولة في أي اقتصاد، وفي الجزائر تعرف الكتلة النقدية ب(M2) وتتكون من المتاحات النقدية (M1) بالإضافة إلى أشباه النقود التي تشمل الودائع لأجل وودائع التوفير في البنوك التجارية بما فيها الودائع بالعملات لأجنبية .[1]

- **الكتلة النقدية بالمعنى الضيق (M1)**:وهي الأموال المتاحة النقدية تشمل العملة في التداول خارج النظام المصرفي"النقود الورقية" والودائع الجارية لدى النظام المصرفي والودائع في الحسابات الجارية البريدية سواء كانت بالدينار أو بالعملة الأجنبية "النقود الكتابية".
- **أشباه النقود:** تمثل الودائع لأجل لدى البنوك التجارية والودائع الخاصة المسيرة من قبل المؤسسات القرضوالتي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصاديين . [2]

بعد صدور قانون النقد والقرض رقم 90-10 سنة 1990 ، شهدت الكتلة النقدية العديد من التغيرات من خلال التغير على مستوى حجم مكوناتها من النقود القانونية والودائع وأشباه

---

[1] عمار بوزعرور، **السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية– حالة الجزائر–**، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015 ، ص. 349 – 347

[2] صلاح الدين سعودي وكزار رمضان، **انعكاسات تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2017 على فعالية السياسة النقدية في الجزائر**، الجزائر،ديسمبر 2020 ، ص4

النقود، كما عرفت هذه المرحلة تغيرات على مستوى مقابلات الكتلة النقدية باعتبارها مصدر التغير في حجم الكتلة النقدية.

الجدول التالي يوضح تطور الكتلة النقدية بعد تعديلات على قانون النقد والقرض 90-10:

الجدول رقم (04): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

السنوات	النقود الورقية	النقود الكتابية	المتاحات النقدية M1	أشباه النقود	M2
2000	484.527	563.658	185.1048	974.351	2022.536
2001	577.15	661.36	1238.51	235.006	1473.516
2002	644.688	751.653	1416.341	1485.191	2901.532
2003	781.393	849.04	1630.379	1724.043	3354.422
2004	874.347	1286.233	2160.58	1577.456	3438.036
2005	920.964	1500.475	2421.439	1736.164	5157.603
2006	1081.358	2086.28	3167.638	1766.105	4933.743
2007	1284.439	2949.08	4233.573	1761.035	5994.603
2008	1539.975	3424.954	4964.929	1991.04	6955.969
2009	1829.348	3114.81	4944.158	2228.893	5173.051
2010	2089.629	3657.83	5756.459	2524.281	8280.74
2011	2571.481	4570.218	7141.699	2787.489	9929.188
2012	2952.3	4729.10	7681.4	3333.6	11015
2013	3204.0	5045.80	8249.80	3691.7	11941.5
2014	3685.9	5944.10	9603	4083.7	13686.70
2015	4108.10	5153.10	9261.20	4449.3	13704.50

2016	4497.20	4909.80	9407	4409.3	13816.3
2017	4716.90	5549.10	10266	4708.5	14974.5
2018	4926.80	6477.60	11404.4	5232.60	16636.7
2019	5437.6	5537.60	10975.20	5531.4	16506.6
2020	6034.50	5568.20	11602.7	5718	17659.6
2021	6768.86	6821.14	13590	6712	20053.5
2022	7506.77	7379.23	14886	7472	22955.3

المصدر:من إعداد الطالب إعتمادا على النشرات الإحصائية والتقارير السنوية لبنك الجزائر

من خلال تحليل الجدول يتضح:

-**النقود القانونية** :هي إحدى المكونات الاساسية للكتلة النقدية بالجزائر، يقوم بنك الجزائر بإصدارها وهي ممثلة في النقود الورقية والقطع النقدية. تعتبر النقود الورقية أكثر مكونات الكتلة النقدية من حيث السيولة، بحيث شكلت حيز كبير من الكتلة النقدية خلال السنوات الأولى من الاستقلالية، وذلك لبروز الجهاز المصرفي الجزائري وتطور مداخيل الأفراد التي تعتبر مصدر تلك الودائع. أما فيما يخص الحجم سجلت نسبة 17.35 % من سنة 2000 إلى غاية سنة 2014، هذا ما يعني أن النقود القانونية تشكل نسبة هامة من حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد، حيث أنها شهدت أقل نسبة بمقدار 22.2 % سنة 2005 وبمبلغ قدره 921مليار دينار جزائري ، كما سجلت نسبة 20.27 %بمبلغ قدره 1284.493 مليار دينار جزائري خلال سنة 2007 ، وقد كانت أعلى نسبة لها بعد ذلك سنة 2012 بمقدار % 27.8تزامنا مع انطلاق تطبيق البرنامج التكميلي لتوطيد النمو الاقتصادي (2011-2014). ثم تراجعت وتيرة نمو تداول النقد الورقي بشكل طفيف في سنة 2018 بنسبة % 4.5مقابل4.9 % سنة 2017 مما جعل حصة النقود الورقية ضمن الكتلة النقدية تتقلص للسنة الثانية على التوالي لتعود إلى الارتفاع بعد ذلك في سنة 2019 بنسبة 10 % وتستمر إلى غاية 2022 حيث سجلت مبلغ قدره7506.77 مليار دينار جزائري.

- **ودائع تحت الطلب(النقود الكتابية):** تعتبر الودائع تحت الطلب أكثر سيولة مقارنة مع الودائع لأجل، وذلك لسرعة تداولها وتحولها إلى النقود القانونية لتشكل المستوى الأول من الكتلة النقدية (M1) وتتشكل هذه الودائع من الودائع الجارية لدى البنوك التجارية، الودائع الجارية لدى مراكز البريد وصناديق الادخار، وودائع الأموال الخاصة في الخزينة.

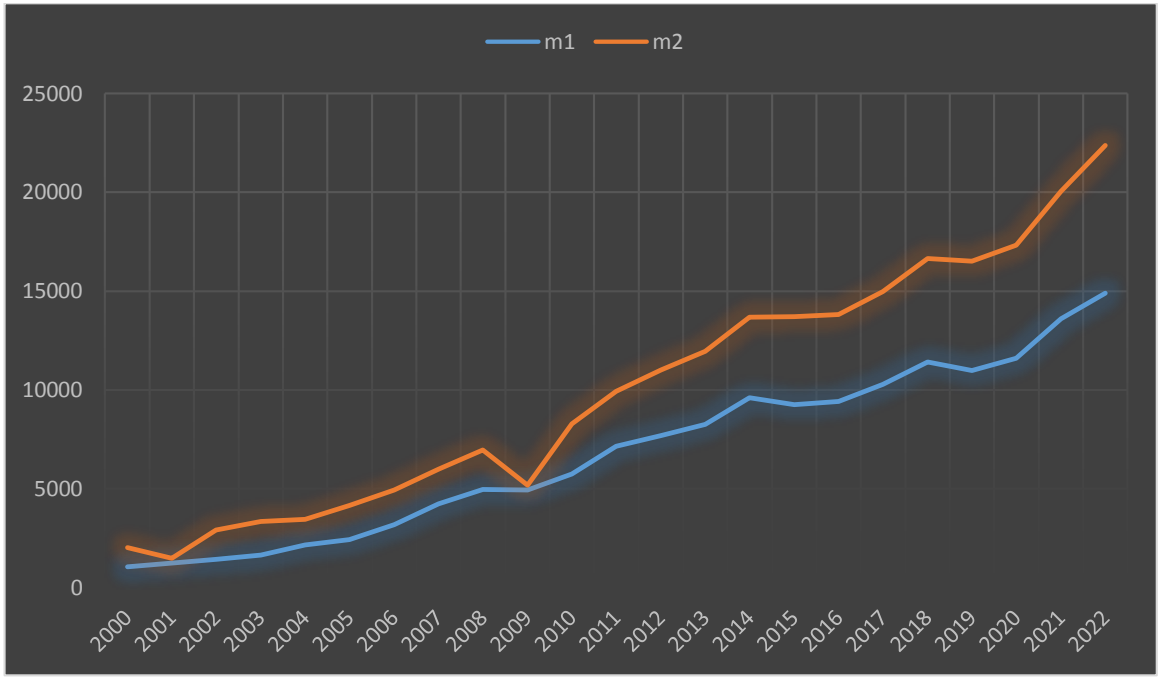
شهدت النقود الكتابية ارتفاعا مستمرا منذ سنوات الأولى من الاستقلال إلى يومنا هذا فقد كانت نسبة الودائع تمثل نسبة 39.34 % سنه 1990 ، حيث سجلت نسبه الودائع تحت الطلب نسبة 30 % من مجموع الكتلة النقدية سنة 2002 بمقدار 751.6 مليار دينار جزائري ثم ترتفع قيمتها بعد ذلك إلى 2096.4 مليار دينار جزائري سنة 2006 وسنة 2007 بمقدار 2949.1 مليا ر دينار جزائري بنفس النسبة % 49.19 للسنتين .فقد شكلت أعلى نسبة نم و 51.5 %سنة 2004 و2007 ، وأقل نسبة لها بعد ذلك سنة 2009 حيث كان معدل نمو الودائع تحت الطلب سالب وبنسبة- 8.96 % ، حيث انخفضت سنة 2008 من 3424.9مليار دينار جزائري إلى3114.8 مليار دينار جزائري سنة 2009 ذلك راجع للتأثر بالأزمة الأوروبية وانتشار الذعر المصرفي بين الأفراد الاقتصاديين. أما بالنسبة للفترة (2010-2011) فقد شهدت نسبة نمو 17.42 % و 24.94 % على التوالي وذلك نتيجة لدفع مجموعة من مخلفات الأجور والمنح للطبقات العمالية. أما سنتي 2012 و 2013 وحتى النصف من سنة 2014 شهدت نوعا من الاستقرار في معدل التغير بين 4 % و % 7و 24.94 على التوالي، هذا ما يوحي بتحسن مستوى الفوائد المالية لدى الأفراد نتيجة التحسنات التي عرفتها منظومة الأجور في السنوات الأخيرة، وكذلك زيادة عدد الأشخاص الذين فتحوا حسابات على مستوى مؤسسات البريد أو البنوك الوطنية.

أما خلال الفترة (2019-2020)بدأت بالانخفاض نتيجة للظروف السياسية، وكذلك تخوف الأفراد من إيداع أموالهم في البنوك بسبب أزمة السيولة لدى البنوك ومكاتب البريد، وتفضيلهم للسيولة بدل من النقود الكتابية لتعود للارتفاع سنتي 2021 و 2022 بعد انخفاض حدة الأزمة.

-**الودائع لأجل(أشباه النقود)**: تحتل المرتبة الثانية في تركيب العرض النقدي، وهي عبارة عن أموال مجمدة لفترة معينة تعطي مقابله فائدة، وتتكون من الودائع المودعة لغرض الحصول على فوائد و ودائع لأجل البنوك، والودائع على أساس صندوق التوفير والاحتياط.

بلغت نسبة هذه الودائع نسبة 37.25 %سنة 2002 لتصل إلى نسبة 30.08 % سنة 2012.أما أعلى نسبة نمو حققتها فكانت متفاوتة مكن فترة إلى اخرى حسب الأوضاع الاقتصادية،ليصل إلى % 10.2 سنة 2000 ، بعد ذلك بدأ معدل نمو الودائع لأجل بالارتفاع بنسبة % 26.3 في سنة 2001 وسكنة 2002 بنسبة % 20.3 وكان ذلك نتيجة لإيداع الأفراد والمؤسسات أموالهم في بنك الخليفة، الذي كان أنشط البنوك في هذه الفترة حيث سجلت أسعار فائدة على الودائع التي يمنحها بنك الخليفة بنسبة % 17 وبعد أزمة بنك الخليفة واعلان إفلاسه سجل معدل نمو سالب للودائع لأجل، حيث بلغت % 0.3 سنة 2007 وذلك راجع للسحوبات المتتالية على الودائع مع قلتها نتيجة الذعر الذي أصاب الأفراد في تلك الحادثة غير أن تدخل الدولة لإعادة الثقة في الجهاز المصرفي وعودة نمو الودائع لأجل أدى إلى تحقيق نسبة% 19.45 سنة 2012 ، تزامن ذلك مع ارتفاع نفقات برنامج الاستثمارات العمومية (2010-2014) لتسجيل ارتفاع أشباه النقود مرة أخرى إلى 5235.6 مليار دينار جزائري سنة 2018 وفي سنة 2019 بمقدار 5533 مليار دينار جزائري ، وذلك راجع لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) وقد سجلت هذه الودائع ارتفاعا نوعا ما إلى غاية سبتمبر 2020 بمبلغ قدره 5718 مليار دينار جزائري نتيجة لارتفاع الودائع تحت الطلب الخاصة بقطاع المحروقات ثم تتزاد في الارتفاع إلى غاية سنة 2021 بمقدار 6712 مليار دينار جزائري بنسبة % 13 ثم بمبلغ 7472 مليار دينار جزائري سنة 2022 .

الشكل رقم (05): منحنى بياني يوضح تطور المعروض النقدي M1 و M2 في الجزائر خلال الفترة (2000-2022).



المصدر: اعتمادا على معطيات الجدول السابق

- **تطور مقابلات الكتلة النقدية** :ان التغيرات التي تطرأ على مستوى الكتلة النقديةمرتبطة بالتغيرات التي تحدث في مقابلات الكتلة النقدية(غطاء الإصدار النقدي) تتكون مقابلات الكتلة النقدية من الموجودات الخارجية الصافية لبنك الجزائر من ذهب وعملات أجنبية، وذلك نتيجة للمبادلات التجارية أو التحويلات والهبات والمكون الثاني متمثل في القروض المقدمة للاقتصاد الوطني، التي تقوم البنوك بتقديمها للأعوان الاقتصاديين، وأخيرا القروض المقدمة للحكومة وتشمل ودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخزينة والاكتتاب في سندات الخزينة والتسبيقات التي يمنحها البنك المركزي للخزينة[1].

[1] رسول حميد، محاضرات في الاقتصاد النقدي، أسواق رأس المال ، جامعة بويرة، الجزائر ، 2018 ، ص179

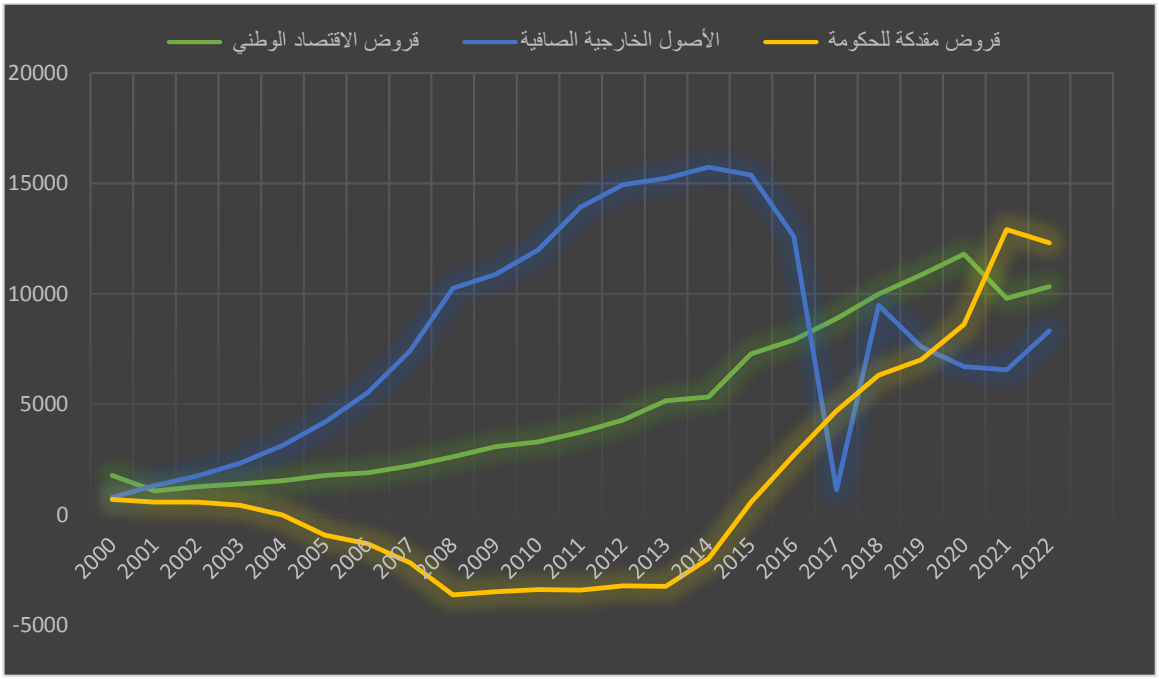
الجدول رقم (05): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

السنوات	قروض الاقتصاد الوطني	الأصول الخارجية الصافية	قروض مقدمة للحكومة
2000	1779.8	775.9	677.5
2001	10.78.4	1310.8	569.7
2002	1266.8	1755.7	578.6
2003	1380.20	2342.60	423.4
2004	1535	3119.2	-20.6
2005	1779.8	4179.7	-933.2
2006	1905.4	5515.05	-1304.1
2007	2205.2	7415.5	-2193.1
2008	2615.5	10246.9	-3627.3
2009	3086.5	10885.7	-3488.9
2010	3286.1	11996.5	-3392.9
2011	3726.51	13922.41	-3406.6
2012	4287.6	14940	-3216.4
2013	5154.25	15225.16	-3235.4
2014	5314	15734.50	-1992.4
2015	7277.2	15375.4	567.5
2016	7909.9	12596	2682.2
2017	8880	1127.4	4691.9
2018	9976.3	9485.6	6325.7

2019	10857.8	7598.7	7019.9
2020	11804.6	6706.5	8611.30
2021	9794	6559	12908
2022	10313	8321	12293

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

الشكل رقم (06): منحنى بياني يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة(2000-2022).



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول السابق

الأصول الخارجية الصافية : تتشكل الأصول الخارجية من مجموعة وسائل الدفع الدولية الموجودة لدى الجهاز المصرفي متمثلة في الذهب وعملات أجنبية، يتمثل مصدر هذه الأصول في الصادرات من السلع والخدمات والمداخيل الصافية لرؤوس الاموال، وكذلك تحويلات الأشخاص إلى الداخل .يرتبط تطور هذه الأصول في الاقتصاد الوطني بالصادرة من البترول وعليه كلما ارتفعت أسعار النفط كلما كانت الأصول الخارجية مرتفعة والعكس صحيح . بما أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على إيراداتها البترولية التي تمثل 99 % ، فإن حجم الأصول

الخارجية متعلق بأسعار النفط. ارتفعت هذه الأصول الخارجية من 776 مليار دينار جزائري سنة 2000 الى 1755.7 مليار دينار جزائري سنة 2002 ، حتى بلغت في سنة 2005 إلى مبلغ قدره 4179.39 مليار دينار جزائري وواصلت ارتفاعها لتصل إلى 11997 مليار دينار جزائري سنة 2010 ، وهذا بسبب ارتفاع أسعار البترول وأصبحت تعتبر من أهم مقابلات الكتلة النقدية، وقد ساهم هذا التطور على مستوى الموجودات إلى تسجيل فوائد نقدية كبيرة .شهد صافي الموجودات الخارجية الذي سجل 15225.16 مليار دينار جزائري سنة 2013 مقابل 14939.97 مليار دينار جزائري سنة 2012 ارتفاعا ضعيفا مقارنة بالسنة السابقة و ذلك ارتباطا بالوضعية الخارجية، وعليه فقد احتل هذا المجمع مكانة معتبرة في الوضعية النقدية الإجمالية حتى وان كان له دور ضعيف في مسار الإنشاء النقدي. بلغت نسبه صافي الموجودات الخارجية الى 1.75 % (M2)في سنة 2013 بعد انتقالها من % 0.834في نهاية 2004 إلى 1.473 % في نهاية 2008 ، هذا ما يؤكد أهمية وضعية الموجودات الخارجية كضمان للنقود في الاقتصاد الوطني ، وقد سجل تقلصا بنسبة 15.5 % سنة 2018 مقابل10.9 % في سنة 2017 وهذا يمثل تراجعابمقدار 1741.8 مليار دينار جزائري، يفسر بانخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار على الرغم من التحسن المواتي لسعر صرف اليورو مقابل الدولار(العملات التي تشكل احتياطيات الصرف)، ليواصل الانخفاض إل ى 6706.5 مليار دينار جزائري سنة 2020 بسبب انخفاض قيمة صرف العملة الوطنية مقابل الدولار ويسجل 6559 مليار دينار جزائري سنة 2021 ليرتفع سنة 2022بمقدار 8321 مليار دينار جزائري .

- **القروض المقدمة إلى الاقتصاد الوطني** :هي القروض الممنوحة من قبل البنوك إلى الأعوان الاقتصاديين غير الماليين لمواجهة إحتياجاتهم وتشمل نوعين من القروض:

- القروض المقدمة من طرف بنك الجزائر للبنوك التجارية لتلبية احتياجاتها من السيولة النقدية في إطار عمليات الاقتراض منها وسياسة إعادة الخصم.

- القروض المقدمة من طرف بنك الجزائر لصالح الأعوان الاقتصاديين باستعمال الشيكات وأدوات السحب.

ومع تحسن الأوضاع الاقتصادية خلال الفترة 2002 - 1999 عادت للارتفاع مرة أخرى وذلك راجع لزيادة أهمية النشاط الاستثماري، كما ساعدت السيولة المفرطة لدى البنوك سنة 2002من انتقال القروض إلى الاقتصاد من 1266.799 مليار دينار جزائري سنة 2002 إلى 3086.545 مليار دينار جزائري سنة 2009 ، لتعرف بعد ذلك استقرار في معدلات النمو مستقرة خلال الفترة 2011 - 2010 ثم باشرت بالارتفاع لتبلغ 7277.2سنة 2015 و2.7980سنة2016 ، وذلك بسبب الطلب على القروض المصرفية بالإضافة إلى التسهيلات الائتمانية لبعض البنوك، ثم واصلت الارتفاع الى 8880.9 مليار دينار جزائري سنة 2017 وذلك راجع لأثر تزايد مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية، وزادت أيضا خلال سنة 2018لتصل إلى أعلى مستوى لها 11804.6 مليار دينار جزائري في نهاية 2020 ثم تنخفض سنة 2021 لتصل إلى9794 مليار دينار جزائري ثم تعود لترتفع الى 10313 مليار دينار جزائري سنة2022

-**القروض المقدمة للحكومة** : وهي تسبيقات يمنحها بنك الجزائر للخزينة العمومية والاكتتاب في سندات الخزينة العامة من طرف البنوك التجارية والأشخاص، وودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخزينة والتي منها الحسابات البريدية.

شهدت هذه القروض تذبذبا تماشيا مع منهج التمويل والسياسة المالية المتبعة من فترة لأخرى اوبتداءا من سنة 2000 حتى سنة 2010 خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط حيث أصبحت الخزينة العمومية لا تلجأ إلى إعادة التمويل لكدى البنك الجزائر، حيث انخفضت قيمة هذه القروض من 423.4 مليار دينار جزائري في سنة 2003 إلى - 3510.9 وهذا الانخفاض الشديد يعكس لنا تطور الوضعية النقدية، ولأول مرة منذ 2005 لم تعد الدولة دائنا صافيا اتجاه النظام المصرفي في نهاية سنة 2015 ، حيث بلغ صافي القروض المصرفية على الدولة 567.5 مليار دينار" جزائري ، وذلك بسبب تسجيل انخفاض في صندوق ضبط

الموارد واستحقاقات المصارف على الدولة، ثم سجلت ارتفاعا في سنة 2017 بمقدار 4691.9مليار دينار جزائري ، بعدما كانت 2862.2 مليار دينار جزائري في سنة 2016 تحت أثر تزايد مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية وتواصل في الارتفاع لتسجل أعلى نسبة سنة 2022 مبلغ قدره 12293 مليار دينار جزائري.

- **أثر استقلالية بنك الجزائر على تطور المعروض النقدي:**

في ظل الامر 01-01عند درجة استقلالية0.3987 : عرفت الكتلة النقدية ارتفاع ملحوظ بعد انخفاض استقلالية بنك الجزائر خلال هذه الفترة، كما أن الانخفاض في درجة الاستقلالية لم يؤثر على علاقة البنك بالخزينة بل بقي بنك الجزائر يقدم القروض للخزينة.

في ظل الامر 03-11 عند درجة استقلالية0.4760 : بارتفاع درجة الاستقلالية عادت المياه إلى مجاريها وامتنع بنك الجزائر على دفع التسبيقات للخزينة وأصبحت هذه الأخيرة تسدد ديونها لبنك الجزائر.

وبالرغم من ارتفاع درجة الاستقلالية سجل ارتفاع مستمر للكتلة النقدية وهذا راجع إلى تبني سياسة مالية توسعية تسعى لتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

في ظل الامر 10-17 عند درجة استقلالية0.4430 : إن انخفاض الاستقلالية أدى إلى تراجع للودائع تحت الطلب وارتفاع نسبة القروض المقدمة للحكومة.

في ظل قانون النقد والقرض عند درجة استقلالية0.4777 : ساهمت درجة الاستقلالية العالية لبنك الجزائر على ضبط تطور المعروض النقدي وهذا راجع لاستقلالية أدوات السياسة النقدية .وبالرغم من ارتفاع درجة استقلالية بنك الجزائر إلا أنها لم تأثر على عملية تمويل الخزينة.

المطلب الثاني : أثر إستقلالية البنك على معدل الإحتياطي الإجباري خلال الفترة (2000-2022).

تعتبر سياسة الاحتياطي الإجباري أداة فعالة لامتصاص السيولة الفائضة لدى البنوك ومعالجة نمو الكتلة النقدية في الجزائر، حيث يلتزم كل بنك تجاري بالاحتفاظ بجزء أو نسبة من أصوله النقدية وودائعه في شكل رصيد دائم لدى بنك الجزائر، وقد قام قانون النقد والقرض رقم 90-10 في المادة 93 بتحديد نسبة الاحتياطي الالزامي على الا تتعدى[1]28 %

وفي سنة 1994 أصدرت التعليمة رقم16-94 التي تلزم المصارف والمؤسسات المالية بالاحتفاظ بمبالغ معينة من الاحتياطيات لديها في شكل ودائع لدى بنك الجزائر، وتم تحديد معدل الاحتياطي الإلزامي في هذه التعليمة بنسبة 2.5 %على مجموع العناصر المذكورة في المادة الثانية في هذه التعليمة أما الأمر رقم 03-11 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض رقم 90-10 لم يقم بذكر هذه الأداة بشكل مباشر، إلا أن بنك الجزائر أعاد تقنيتها عبر تعليمة صادرة عنه سنة 2004، والذي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع لمعدل الاحتياطي الإجباري بنسبة 15 % ، بالإضافة إلى ذلك يتضمن تطبيق هذه السياسة في الجزائر منح بنك الجزائر عائدا على الاحتياطات الإجبارية في شكل فائدة يتم احتسابها انطلاقا من حجم الاحتياطات، والجدول الموالي يبين تطور نسبة الاحتياطي الازامي خلال الفترة "2000-2022".

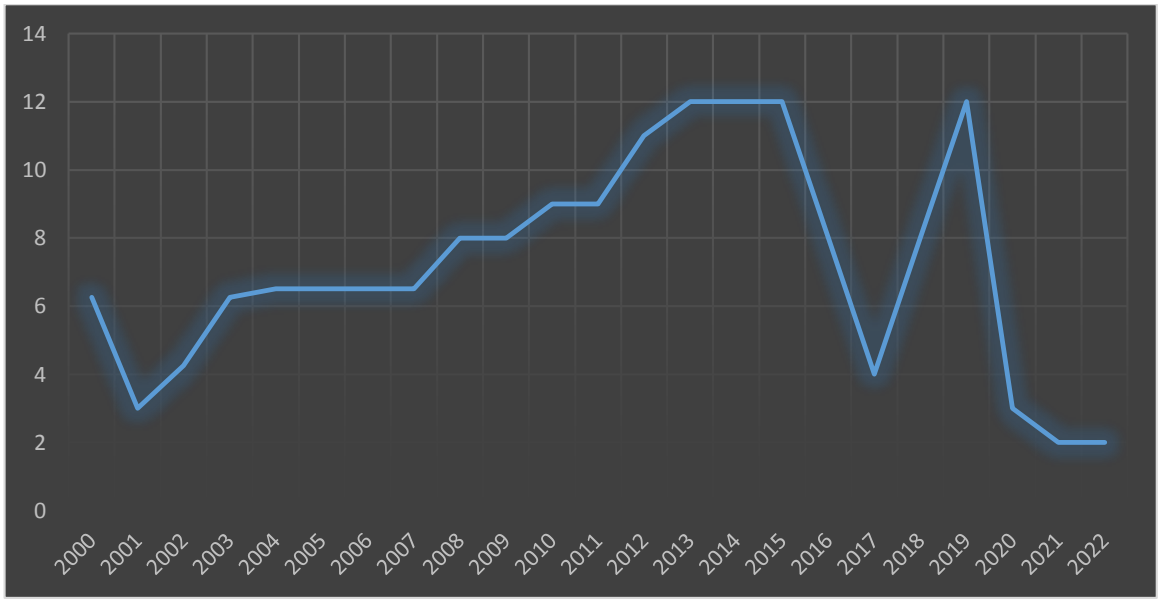
[1] فضيل رايس ، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 2011 - 2000 ، بحوث اقتصادية عربية ، العدد 61 و 62 ، جامعة تبسة ، 2013 ، ص20

الجدول رقم(06): تطورات نسبة معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل الإحتياطي الاجباري	6.25	3	4.25	6.25	6.5	6.5	6.5	6.5
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل الإحتياطي الاجباري	8	8	9	9	11	12	12	12
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	
معدل الإحتياطي الاجباري	8	4	8	12	3	2	2	

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر

الشكل رقم (07): منحنى بياني يوضح تطورات نسبة معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول السابق

من خلال المعطيات نلاحظ أن نسبة الاحتياطي الإجباري كانت نسبة 6.25 % سنة 2000، وفي سنة 2001 تم تخصيص نسبة 3 % وذلك بعد إحساس بنك الجزائر بتمادي البنوك التجارية في منح تسهيلات، بجعلها أداة هامة للتحكم في سيول البنكية. منذ بداية 2002 تم تسجيل ارتفاع جد محسوس حيث تم تسجيل 4.25 % ، وهذا راجع لتسجيل فائض في السيولة، كما ان تشديد السلطات النقدية على أهمية هذه الأداة في التأثير في سيولة البنوك التجارية، وفي الحد من التضخم، حيث أدى تطور معدلات الاحتياطي الإجباري بعد سنة 2001إلى التأثير في حجم حسابات البنوك التجارية لدى بنك الجزائر تحت بند الاحتياطي الإجباري ، إذ أدى ارتفاع معدل الاحتياطي الإجباري سنة 2002 مقارنة بسنة2001.

ثم زاد في الارتفاع وصولا إلى 6.25 % سنة 2003 ، وفي سنة 2004 لجأ البنك من رفع النسبة إلى 6.5 % قصد تخفيف عبئ الفائض الكبير لسيولة إلى غاية 2007 وبعد اصدار التعليمة رقم 07-13 الخاصة بنظام الاحتياط الإجباري ، تم رفعه إلى 8 % في سنة 2008 ، ثم ليعيد رفعه مجددا سنة 2010إلى9 % ، واستقر إلى غاية سنة 2011 ، ولتحكم أكثر اضطر البنك إلى الرفع مرة أخرى سنة 2013إلى 12 % إلى غاية 2015 ،إلا أنه منذ سنة 2016 شهدت تسجيل انخفاض حيث سجلت8 % وهذا بعد انطلاق عمليات "السوق المفتوحة "لضخ السيولة، وكذلك الأزمة النفطية والأزمة المالية العالمية في أوت 2017التي أدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية، حيث انخفضت من 8 % سنة 2016 إلى نسبة 4 % خلال 2017 سنة، ثم في سنة 2018 ارتفعت مرة أخرى إلى 8 % خلال ارتفاع نسبة التضخم بسبب تراكم السيولة البنكية، وهذا ما سمح بتحقيق استقرار للسيولة البنكية في سنة 2019 حسب التعليمة 01-2019 المؤرخة في 14 فيفري 2019 التي تتم و تعدل التعليمة الصادرة في 2004 حيث رفع نسبة الاحتياط الى 12 % ، وكان ذلك ابتداء من 15 فيفري 2019 غير أن سنة 2020 تم خفض معدل الاحتياط الإجباري% 3 ، نظرا لجائحة فيروس الكوفيد التي مست العالم بأسره، ثم لينخفض سنة 2021 إلى 2% ويحافظ على نفس النسبة سنة2022.

- **أثر استقلالية بنك الجزائر على معدل الاحتياطي الإجباري:**

في ظل قانون النقد والقرض عند درجة استقلالية 0.4777: عرف معدل الاحتياطي الإجباري ثبات في هذه الفترة هذا ما يفسر عدم وجود أية علاقة بين معدل الاحتياطي الإجباري واستقلالية بنك الجزائر.

في ظل الامر 01-01 عند درجة استقلالية 0.3987: في نفس السنة التي انخفضت فيها درجة الاستقلالية تم رفع نسبة معدل الاحتياطي الإجباري حيث قامت السلطة النقدية بتفعيل هذه الأداة للسيطرة بشكل غير مباشر على المعروض النقدي الذي شهد توسعا بفضل أداة معدل إعادة الخصم وسعر الفائدة.

في ظل الامر 03-11 عند درجة استقلالية 0.4760: بالرغم من ارتفاع درجة الاستقلالية إلا أن السلطة النقدية بقيت تعتمد نفس السياسة في استخدام أداة الاحتياطي الإجباري، تفاديا إلى وقوع أزمة قد تتسبب في اختلالات نقدية من شأنها أن تمس بالاستقرار الاقتصادي.

في ظل الامر 17-10 عند درجة استقلالية0.4430: انخفضت نسبة الاحتياطي الإجباري في نفس سنة انخفاض درجة الاستقلالية في ظل تراكم السيولة البنكية.

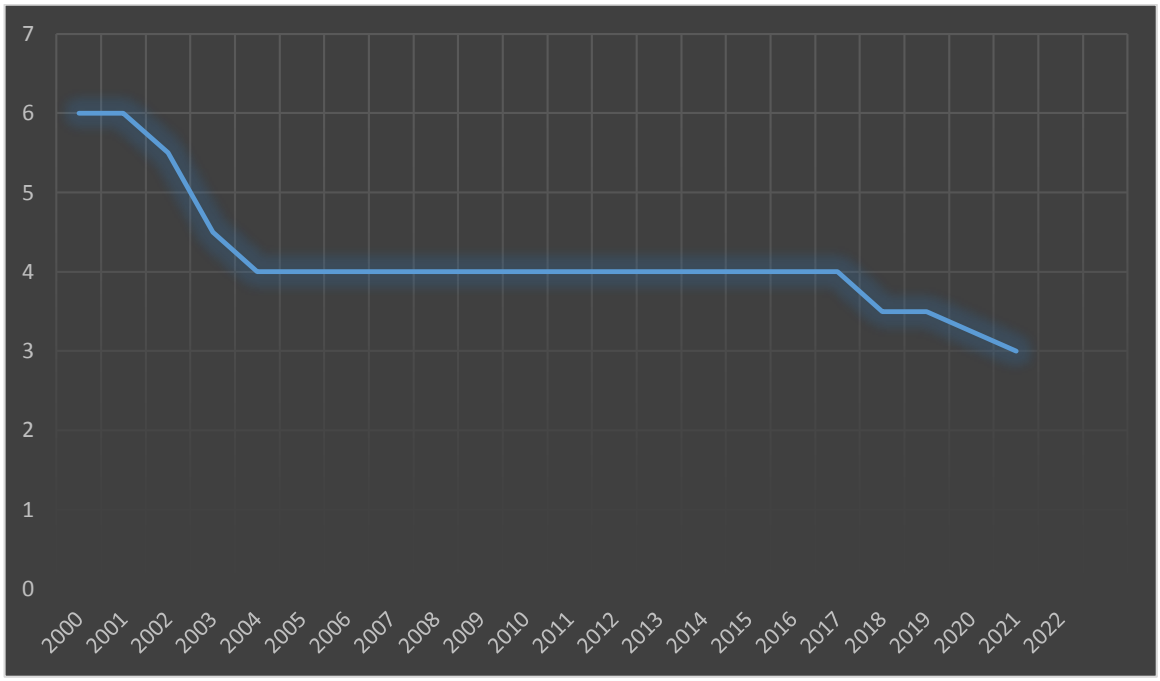
المطلب الثالث : أثر إستقلالية البنك على معدل الخصم إعادة خلال الفترة (2000-2022).

الجدول رقم (07): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة(2000-2022)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل إعادة الخصم	6	6	5.5	4.5	4	4	4	4
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل إعادة الخصم	4	4	4	4	4	4	4	4
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	
معدل إعادة الخصم	4	4	3.5	3.5	3.25	3	3	

المصدر :من إعداد الطالب اعتمادا على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر

الشكل رقم(08): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة(2000-2022)



المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق

من خلال الجدول يتضح أنه تم تسجيل إعادة الخصم بنسبة % 10.5 سنة 1990 ثم ارتفع إلى% 11.5من سنة 1991 إلى غاية ابريل 1994 ، ليصل إلى الحد الأقصى له في سنة 1995 بنسبة قدره 15% ، ويرجع هذا الارتفاع المتواصل لسعر الخصم إلى سياسة البنك المركزي الصارمة للحد من الطلب على حجم الأوراق المالية، للحد من توسع الائتمان والتحكم في معدل التضخم، إلا أن ارتفاع معدل التضخم نتيجة تدهور سعر الصرف وتحرير الأسعار في هذه الفترة حالت دون تحقيق الغاية المطلوبة وذلك أن أسعار الفائدة الحقيقية كانت سلبية وأقل من معدل التضخم مما أفقد هذه الأداة فعاليتها، ثم انخفض في أواخر سنة 1995إلى غاية 1996 إلى نسبة 14 % نتيجة تحقق هدف التحكم في التضخم، ثم يستمر بالانخفاض إلى معدل 9.5% في سنة 1998 وهي فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، اوستمر انخفاضه إلى 6 % سنة 2001 وذلك بسبب التحكم في معدل التضخم وانخفاضه وهو ما تزامن مع تسجيل أسعار فائدة إيجابية تعطي نوع من المصداقية.

استمر معدل الخصم في الانخفاض ليصبح 4.5 % سنة 2003 ، ثم نلاحظ استقرار معدل إعادة الخصم عند 4 % بداية من 2004 إلى غاية 2017 ، وهذا راجع للتحسن المالي للمصارف وتسجيل فائض سيولة لديها، وقد أدى هذا إلى الإحجام عن طلب إعادة تمويل لدى البنك المركزي، فمنذ 2001 لم تلجأ المصارف إلى إعادة التمويل وهو ما يفسر بقاء معدل إعادة الخصم ثابتا خلال الفترة الأخيرة، وبعدها انخفض إلى 3.5 % سنة 2018 ، إلى أن يصل إلى 3.25 % سنة 2020 ويثبت عند 3 % سنتي2021 و 2022.

- **أثر استقلالية بنك الجزائر على معدل إعادة الخصم:**

في ظل قانون النقد والقرض عند درجة استقلالية 0.477: ارتفعت نسبة معدل إعادة الخصم بارتفاع درجة الاستقلالية وعليه يمكن القول أن درجة الاستقلالية العالية هي العامل الأساسي الذي يتحكم في معدل إعادة الخصم بما يخدم أهداف السياسة النقدية.

في ظل الامر 01-01 عند درجة استقلالية 0.3987: انخفاض درجة الاستقلالية أثر على معدل إعادة الخصم بالانخفاض وهذا ما يفسر وجود علاقة طردية بين الاستقلالية ومعدل إعادة الخصم.

في ظل الامر 03-11 عند درجة استقلالية 0.4760: عاودت الاستقلالية بالارتفاع لكن معدل إعادة الخصم بقي في الانخفاض ما نفسره بتعدد أهداف السلطة النقدية نتيجة تارجع صلاحياتها.

في ظل الامر 17-10 عند درجة استقلالية 0.4430: انخفضت الاستقلالية وكذلك انخفض معدل إعادة الخصم ما يؤكد لنا تأثر معدل إعادة الخصم بالاستقلالية

المطلب الرابع : أثر إستقلالية البنك على أدوات السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2022).

بالنظر إلى فائض السيولة منذ سنة 2002 الذي تحول إلى ظاهرة هيكلية استعمل بنك الجزائر وسائل جديدة للسياسة النقدية لامتصاص فائض السيولة ويتعلق الأمر بكل من استرجاع السيولة وتسهيله الودائع المغلة للفائدة.[1]

[1] التقرير السنوي2008 ،التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، ص ص181 -180

- **إسترجاع السيولة:**

تعتمد آلية استرجاع السيولة على البياض بحيث يقوم بنك الجزائر باستدعاء البنوك التجارية لحل المشكلة في الجهاز المصرفي من خلال وضع البنوك التجارية حجما من سيولتها في شكل ودائع لدى بنك الجزائر لمدة 24 ساعة أو لأجل، في مقابل استحقاقها لمعدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق، وذلك من خلال مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر، وتظهر مرونة آلية استرجاع السيولة في الحرية التي يمنحها بنك الجزائر في تحديد سعر الفائدة المتفاوض عليه، وفي حجم السيولة التي يرغب في سحبها من السوق ، والتي قد لا يتم تحقيقها عبر سياسة الاحتياطي الإجباري. يتدخل بنك الجزائر بآلية استرجاع السيولة بصورة أسبوعية في السوق النقدية منذ 2002 ، وقد أصبحت هذه الآلية من الأدوات الرئيسة في تنفيذ بنك الجزائر لسياسته النق دية، نظرا لما تتمتع به من مرونة منذ سنة 2001 ، خاصة في ظل تسجيل البنوك للفائض الكبير في السيولة.

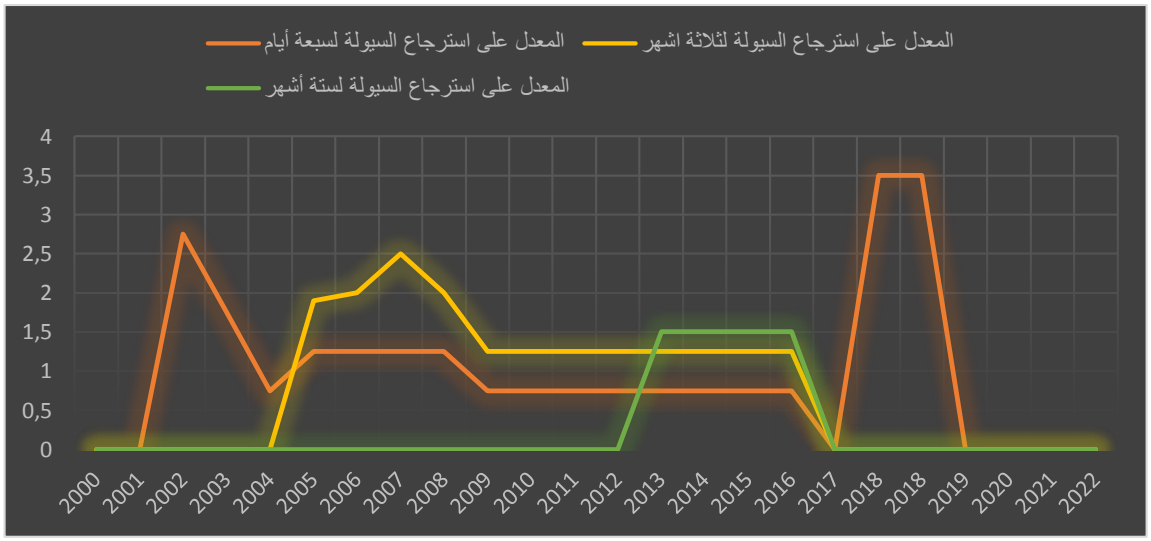
الجدول رقم (08): تطور معدلات استرجاع السيولة من قبل بنك الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

السنوات	المعدل على استرجاع السيولة لسبعة أيام	المعدل على استرجاع السيولة لثلاثة اشهر	المعدل على استرجاع السيولة لستة أشهر	مبلغ السيولة الممتصة "مليار"
2000	-	-	-	-
2001	-	-	-	-
2002	2.75	-	-	129.7
2003	1.75	-	-	250
2004	0.75	-	-	400
2005	1.25	1.9	-	450
2006	1.25	2	-	449.7
2007	1.75	2.5	-	1101
2008	1.75	2	-	1100

2009	0.75	1.25	–	1100
2010	0.75	1.25	–	1100
2011	0.75	1.25	–	1100
2012	0.75	1.25	–	1350
2013	0.75	1.25	1.5	1350
2014	0.75	1.25	1.5	1350
2015	0.75	1.25	1.5	1350
2016	0.75	1.25	1.5	1350
2017	–	–	–	–
2018	3.5	–	–	–
2019	3.5	–	–	–
2020	–	–	–	–
2021	–	–	–	–
2022	–	–	–	–

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر

الشكل رقم (09) : منحنى بياني لتطور معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة خلال الفترة (2000-2022)



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول السابق

شرع تنفيذ هذه الأداة بمبلغ قدره 100 مليار دينار جزائري في ظل غياب لجوء البنوك إلى إعادة التمويل ليرتفع إلى 250 مليار دينار جزائري في ديسمبر 2003 مقابل 129.7 مليار دينار جزائري في ديسمبر 2002 ، لترتفع في سنة 2004 إلى 400 مليار دينار جزائري في ظل توافر السيولة لدى البنوك، لتستمر في الارتفاع خلال سنتي 2005 و 2006 حيث وصل إلى 450 مليار دينار جزائري ، لتقفز إلى 1100مليار دينار جزائري ابتداء من 2007 ومن سنة 2008 تبقى على استقرار محافظة على نفس المبلغ من السيولة 1100 دينار جزائري الى غاية سنة 2011 ، ثم تبدأ بالارتفاع التصاعدي إبتداءا من سنة 2012 إلى غاية سنة 2016 وذلك بسبب تثبيت النسبة من قبل مجلس النقد والقرض، حيث رفع بنك جزائر عتبة المبلغ لامتصاص السيولة الى 1350 مليار دينار جزائري .أن أداة استرجاع السيولة جاءت في المقام الأول منذ استخدامها على خلاف سنة 2008 جاءت في المقام الثاني بعد التسهيلة الخاصة بالوديعة.

من خلال المعطيات نلاحظ معدلات استرجاع السيولة لسبعة أيام بدأت حيز التطبيق سنة2002 بمعدل 2.75 % ، لينخفض في سنة 2004 الى 0.75% ، ثم يبقى يتراوح ما بين سنة 2005 و 2008 بين 1.25%و 1.75 % ، بعدها يستقر المعدل عند 0.75 % منذ سنة 2009 إلى غاية سنة 2016 ، ثم يعود في سنة 2018 و 2019 بنسبة % 3.50أما خلال الفترة 2022 – 2020 لم تسجل أية نسبة لعدم تسجيل أية سيولة ممتصة . قام بنك جزائر بإدراج أداة استرجاع السيولة لثلاثة أشهر في سنة 2005 بنسبة 1.9 % ، لتبقى تتراوح بين 2% و 2.5 % في الفترة 2008 – 2006 ، ثم تبقى ثابتة خلال الفترة الممتدة بين 2009 و2016 بنسبة . 1.25 % أما فيما يخص آلية الامتصاص لستة أشهر بدأ استعمالها سنة 2013 بنسبة. 1.5 % يمكن القول إن أداة استرجاع السيولة عن طريق نداءات العروض التي تم استخدامها منذ 2002 تعد وسيلة أكثر مرونة، حيث يمكن تعديلها يوم بعد يوم، علاوة على ذلك ليست المشاركة في عمليات استرجاع السيولة إجبارية مما يتيح الفرصة لكل بنك تسيير سيولته.

- **أثر استقلالية بنك جزائر على أدوات السياسة النقدية غير المباشرة:**

في ظل قانون النقد والقرض عند درجة استقلالية 0.4777: لم يكن لأدوات السياسة غير المباشرة أي وجود وعليه لم تتأثر بدرجة الاستقلالية خلال تلك الفترة.

في ظل الامر 01-01 عند درجة استقلالية0.3987: بسبب انخفاض استقلالية جزائري عملت السلطات النقدية على دعم أدوات السياسة النقدية بأداة جديدة تمثلت في استرجاع السيولة لامتصاص سيولة البنوك التجارية، والتحكم في المعروض النقدي بما يخدم المحافظة على استقرار الأسعار.

في ظل الامر 03-11 عند درجة استقلالية 0.4760: بعد ارتفاع الاستقلالية قام بنك جزائر بتكييف عمليات مناقصة جديدة لاسترداد فائض السيولة.

في ظل الامر 17-10 عند درجة استقلالية 0.4430: قام بنك جزائر بتخفيض معدل استرجاع السيولة إلى 0 بسبب أزمة السيولة التي مست الجهاز المصرفي.

المبحث الثالث: أثر إستقلالية البنك على أهداف السياسة النقدية

أشار قانون النقد والقرض ومختلف التعديلات اللاحقة عليه إلى مسؤوليات بنك الجزائر المتمثلة في رسم وتنفيذ السياسة النقدية، وقد حددت المادة رقم 55 من نفس القانون أهداف السياسة النقدية التي يسعى بنك الجزائر إلى تحقيقها " :تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد".[1]

من خلال ما نصت عليه المادة 55 فإن أهداف السياسة النقدية في الجزائر تمثلت فيمايلي:

-تحقيق النمو الاقتصادي.

-تحقيق التشغيل الكامل.

-تحقيق استقرار للأسعار.

-تحقيق الاستقرار الخارجي.

المطلب الأول: أثر إستقلالية البنك على معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2022).

من بين الأهداف التي نص عليها قانون النقد والقرض 90-10 من خلال المادة رقم 55هدف تحقيق النمو، واعتبر أول هدف يسعى بنك الجزائر إلى تحقيقه، وبقي الهدف الأول كذلك بعد صدور الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض حيث أشار عليه في نص المادة رقم 35 ،إلا أنه فقد مكانته كهدف أول للسياسة النقدية بعد صدور الأمر رقم10-04 المتمم والمعدل للأمر 03-11 لتصبح أهداف السياسة النقدية التي يسعى بنك الجزائر إلى تحقيقها كالتالي:" تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وتوفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ على

[1] المادة 55 من القانون رقم 10 / 90 الصادر في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** العدد 16 ، ص92

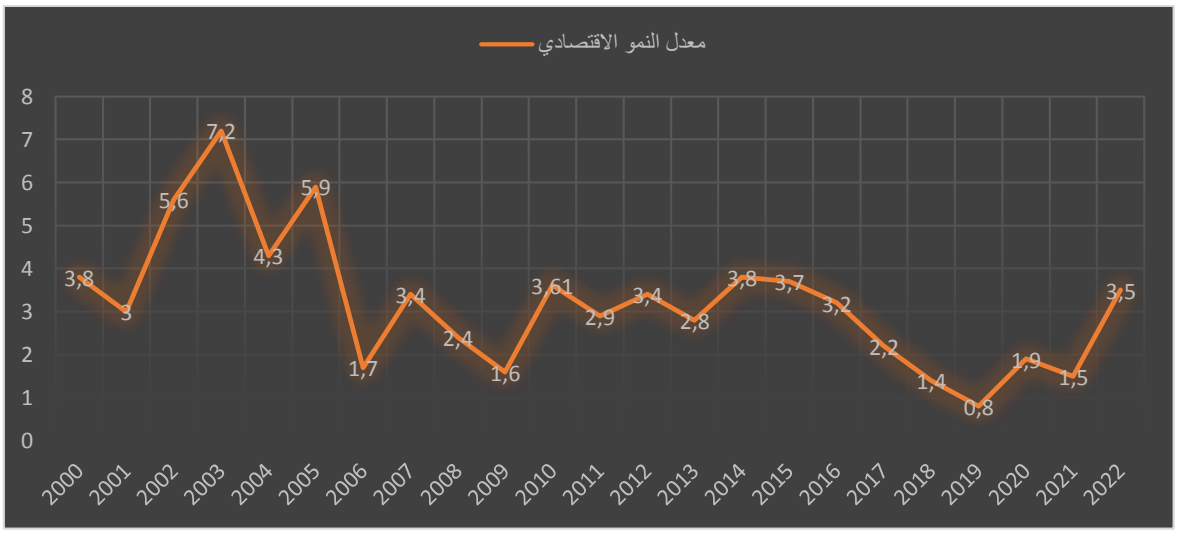
الاستقرار النقدي والمالي على أن تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف على توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطن".[1]

الجدول رقم (09): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2022).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل النمو	3.8	3	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4	2.4
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل النمو	1.6	3.61	2.9	3.4	2.8	3.8	3.7	3.2	2.22
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022				
معدل النمو	1.4	0.8	1.9	1.5	3.5				

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم (10): منحنى بياني يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2000-2022)



المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول السابق

[1] المادة رقم 35 من الامر رقم 04 – 10 المتعلق بقانون النقد والقرض ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 80، ص. 05

يتضح من الجدول أعلاه أنه قد مر معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2000-2022) بعدة مراحل تماشيا مع مختلف البرامج الاقتصادية التي طبقتها الجزائر في الفترة الممتدة بين 2000 و 2003 فقد سجل نمو منتظم للاقتصاد و هذا تزامنا مع تطبيق الحكومة لبرنامج الانعاش الاقتصادي الذي كان يهدف الى تحقيق معدل نمو لا يقل عن5 % ، حيث ارتفع معدل النمو من 3.8% سنة2000 إلى 7.2 % سنة 2003 لتكون أعلى نسبة سجلها معدل النمو في طول فترة (2000-2021)وهذا بفضل نتائج القطاع الفلاحي الذي سجل نموا قدره 17 %سنة 2003 ، وقطاع المحروقات الذي يعتبر المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي حيث مثل نسبة 8.8 % من حجم الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2004 مقابل 9.4 % لقطاع الفلاحة و 6.3 %لقطاع الصناعة، ثم بدأ معدل النمو في الانخفاض في سنة 2004 و 2005 تزامنا مع اصدار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي واستمر في الانخفاض ليصل الى 1.7 % سنة 2006 وهذا بسبب انخفاض نمو القطاعات خارج المحروقات حيث سجلت نسبة نمو 48.7 %لسنة 2006 مقابل 59 % سنة. 2005 عاد معدل النمو للارتفاع في فترة 2007-2008 بسبب نمو قطاع الأشغال العمومية بمقدار 9.8 %وكذا الخدمات المسوقة بنسبة 7.8 % سنة 2008 ، ثم لينخفض الى 1.6 % سنة 2009، تزامنا مع الأزمة الاقتصادية العالمية وتراجع قطاع المحروقات بسبب انهيار أسعار البترول إلى نسبة 31.2 % لسنة 2009 ،ثم يرتفع في 2010 تزامنا مع فترة تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي الى نسبة 3.61 % وهذا ا رجع لارتفاع معدل نمو قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية، وينخفض إلى 2.9 % سنة 2011 ، ويعود للارتفاع سنة2012 إلى 3.4 % لينخفض سنة 2013 إلى 2.8 % ، ليرتفع مرة أخرى في فترة2014-2015 راجع إلى انتعاش قطاع المحروقات بالإضافة إلى نمو قطاع الخدمات المسوقة، أما الفترة (2015-2019) تزامنا مع إكمال البرامج السابقة حيث أعطت الأولوية للمنتوج الوطني قصد التخلص من تبعية المحروقات، فقد شهدت انخفاض على مستوى معدل

النمو لتسجل نسبة 0.8 % سنة 2019وذلك راجع لانخفاض أسعار البترول في السوق الدولية وترتفع سنة 2020 الى 1.9 % و 1.5 %سنة 2021 و سنة 2022 بنسبة3.5 % انتهجت الجزائر خلال المرحلة 2000-2022 سياسة مالية توسعية من خلال البرامج المالية الكبرى من أجل تشجيع الاستثمارات وإقامة صناعات وبالرغم من استقلالية بنك الجزائر الكبيرة في هذه الفترة إلا أن معدل النمو بقي ضعيف وهذا راجع لارتباطه بعوامل خارجية متمثلة في انحصاره على قطاع المحروقات بحيث كان معدل النمو في الجزائر يتأثر بتغيرات أسعار البترول العالمية، بالإضافة إلى الظروف الطبيعية التي كانت تؤثر في الإنتاج الفلاحي، وخلال هذه المرحلة استخدم بنك الجزائر سياسة نقدية انكماشية كانت تهدف إلى امتصاص فائض السيولة الهيكلية التي كان يعاني منها الجهاز البنكي منذ 2002.

- **أثر استقلالية بنك الجزائر على معدل النمو الاقتصادي:**

من خلال النتائج المتوصل إليها نرى بأن النمو سجل ارتفاعات ضعيفة نوعا ما خلال فترة الاستقلالية ما يترجم تسجيل علاقة طردية بين الاستقلالية والنمو ولو كانت قليلة .وهذا بسبب أن النمو الاقتصادي تأثر بعوامل خارجية تنحصر على أسعار النفط وعليه فإن النمو الاقتصادي لم يتأثر بدرجة كبيرة من استقلالية السلطة النقدية خلال قانون النقد والقرض 90-10 وكل التعديلات التي طرأت عليه (الأمر 01-01 والأمر 03-11والامر 17-10)

المطلب الثاني: أثر إستقلالية البنك على معدل البطالة خلال الفترة (2000-2022).

لقد نص قانون النقد والقرض 90-10 على هدف التشغيل والقضاء على البطالة في مادته رقم 56 التي ذكرت الوظائف التي يسعى إلى تحقيقها بنك الجزائر وكان من بينها هدف تنمية الطاقات الانتاجية وتم حذف هذا الهدف بعد صدور الامر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض وذلك لتعارضه مع هدف استقرار الاسعار[1].

والجدول التالي يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر من سنة 2000الى 2022

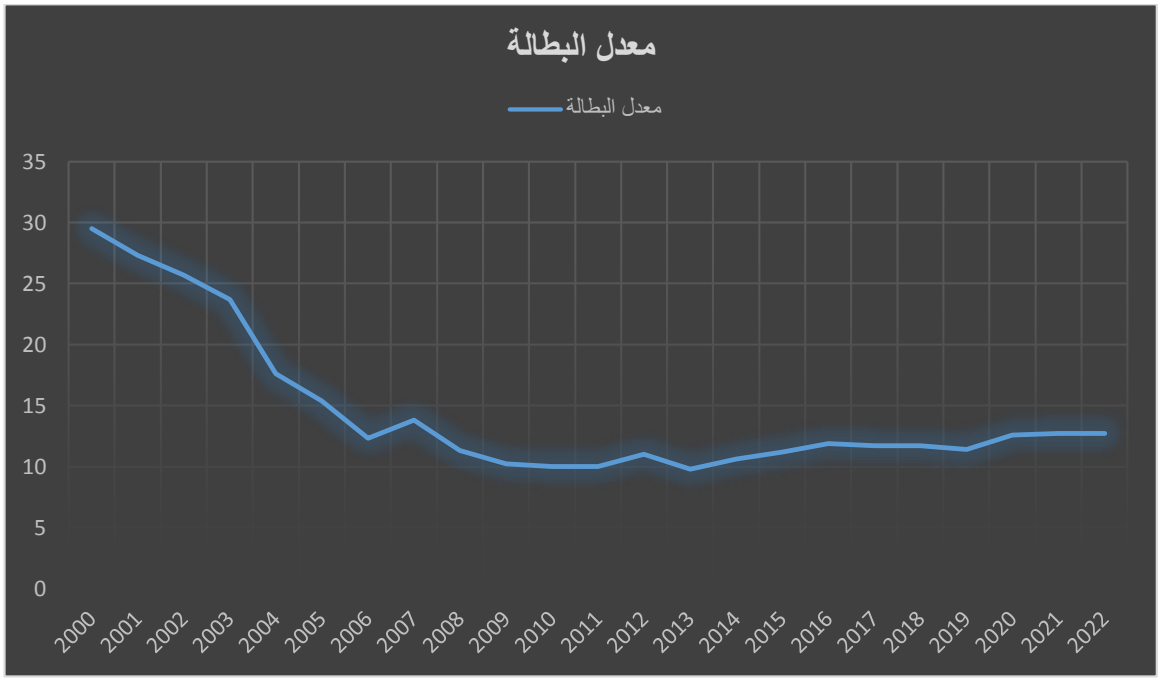
[1] حمداني معمر،أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر،أطروحة دكنوراة في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقدي وبنكي، جامعة الجزائر03، 2021-2022، ص196

الجدول رقم(10): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل البطالة	29.5	27.3	25.7	23.7	17.6	15.4	12.3	13.8
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل البطالة	11.3	10.2	10	10	11	9.8	10.6	11.2
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	
معدل البطالة	11.9	11.7	11.7	11.4	12.6	12.7	12.7	

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الديوان الوطني للاحصائيات

الشكل رقم(11): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2022



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق

شهد الاقتصاد الوطني في الجزائر معدلات بطالة كبيرة مست جميع الفئات الاجتماعية بما فيها الشباب و أصحاب الشهادات العلمية لتبلغ أقصى حد سنة2000 بنسبة 29.5 % ، ولكن بدأت معدلات البطالة بالانخفاض لتبلغ 23.7 % سنة 2003 و 17.6 %سنة 2004 ، لتصل إلى معدل 12.3 %سنة 2006 ، ويعود انخفاض البطالة في هذه الفترة الى برنامج

الانعاش الاقتصادي الذي أجرته الحكومة من خلال زيادة حجم المشاريع الاستثمارية وهذا ما يؤكده زيادة الانفاق العام خلال هذه المرحلة، بالإضافة إلى إحداث آليات جديدة للتقليل من حجم البطالة وكالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب حيث خصص مبلغ 9000 مليار دينار جزائري خلال الفترة 2001-2004 لإنشاء حوالي 22000 منصب شغل، وعن طريق استحداث جهاز عقود ما قبل التشغيل من طرف الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب باعتباره جهاز الإدماج المهني للشباب ومكافحة بطالة الشباب الحائزين على شهادة التعليم العالي، وخرجي معاهد التكوين الوطنية والباحثين عن منصب عمل لأول مرة .أما الفترة 2006-2009انخفضت البطالة حيث تزامنت هذه الفترة مع إطلاق الجزائر لبرنامج دعم النمو الاقتصادي، حيث خصص له مبلغ مالي ب قدر 4.203.00 مليار دينار جزائري كما ساهم التحسن في أسعار النفط إلى زيادة حجم الانفاق وتمويل برنامج دعم النمو، كما ساعدت الصيغة الجديدة لإدماج حاملي الشهادات التي ظهرت سنة 2008 في التقليل من حجم البطالة .أوما الفترة الممتدة من 2010-2014 تزامن مع إطلاق الجزائر للبرنامج التكميلي لدعم النمو حيث خصص له غلاف مالي بقدر 21.21400 مليار دينار جزائري قد بلغت نسبة البطالة 10 % سنة 2010 وسنة 2011 ثم انخفضت إلى أدنى نسبة 9.8 % سنة 2013لتعود للارتفاع إلى 10.6 % سنة 2014 ، وهذا بسبب ارتفاع نسبة البطالة لكدى خرجي الجامعات والمعاهد العليا .بالرغم من تمتع بنك الجزائر باستقلالية كبيرة في ظل قانون النقد والقرض 90-10 والامر 03-11 ، إلا أن بنك الجزائر من خلال السياسة النقدية المطبقة خلال المرحلة 2000-2014 لم يكن لها أي دور في تخفيض البطالة، لأن بنك الجزائر كان يهدف خلال هذه الفترة إلى امتصاص الفائض من السيولة عن طريق تطبيق سياسة نقدية انكماشية تتمثل في رفع معدل الاحتياطي الإجباري واستحداث أدوات جديدة أخرى من أجل امتصاص فائض السيولة. عرف ت المرحلة من سنة 2015-2022ارتفاعا في معدل البطالة حيث بلغت نسبة البطالة سنة 2015إلى 11.2 % وارتفعت لتصل إلى 11.9 %سنة2016 والسبب في ذلك الانخفاض الذي شهدته أسعار البترول مما أثر على

خفض الموارد المالية للدولة الأمر الذي أدى بالدولة إلى إ تباع سياسات تقشفية من خلال تخفيض حجم الانفاق العام، تقليص الاستثمار العمومي وتجميد التوظيف من أجل المحافظة على الموارد المالية، إلى أن تصل سنة 2021 وسنة 2022 الى 12.7 % بالرغم من استقلالية بنك الجزائر في تنفيذ ورسم السياسة النقدية إلا أن هذه ا لأخيرة لم تتمكن من تحقيق هدف التشغيل خلال الفترة (2000-2022)

- **أثر استقلالية بنك الجزائر على معدل البطالة :**

بالرغم من ارتفاع درجة الاستقلالية في ظل قانون النقد والقرض، إلا أن الجزائر سجلت معدلات بطالة مرتفعة، ما يترجم لوجود علاقة عكسية بين مؤشر الاستقلالية والبطالة .هذا ما يفسر أن بنك الجزائر رغم استقلاليته لم يتمكن من تحقيق معدلات بطالة منخفضة وعليه لم يحقق هدف التشغيل.

المطلب الثالث: أثر إستقلالية البنك على معدل التضخم خلال الفترة (2000-2022).

يعتبر التضخم من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني لذلك حدد قانون النقد والقرض في مادته رقم 55 الأهداف النهائية للسياسة النقدية، حيث تعددت هذه الأهداف لتشمل هدف تحقيق النمو الاقتصادي ثم التشغيل الكامل فهدف استقرار الأسعار واخيرا الحفاض على الاستقرار الخارجي، وتم التأكيد على هذا الهدف في الامر رقم 03-11 في مادته رقم 35 ، وجاءت خلاصة التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2013 كما يلي :

"إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاض على استقراريه الأسعار باعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الاستهلاك ويبقى الهدف الأساسي للسياسة النقدية الذي حدده بنك الجزائر هو استقرار الأسعار ومراقبة وتيرة التضخم التي يقيسها مؤشر أسعار الاستهلاك."

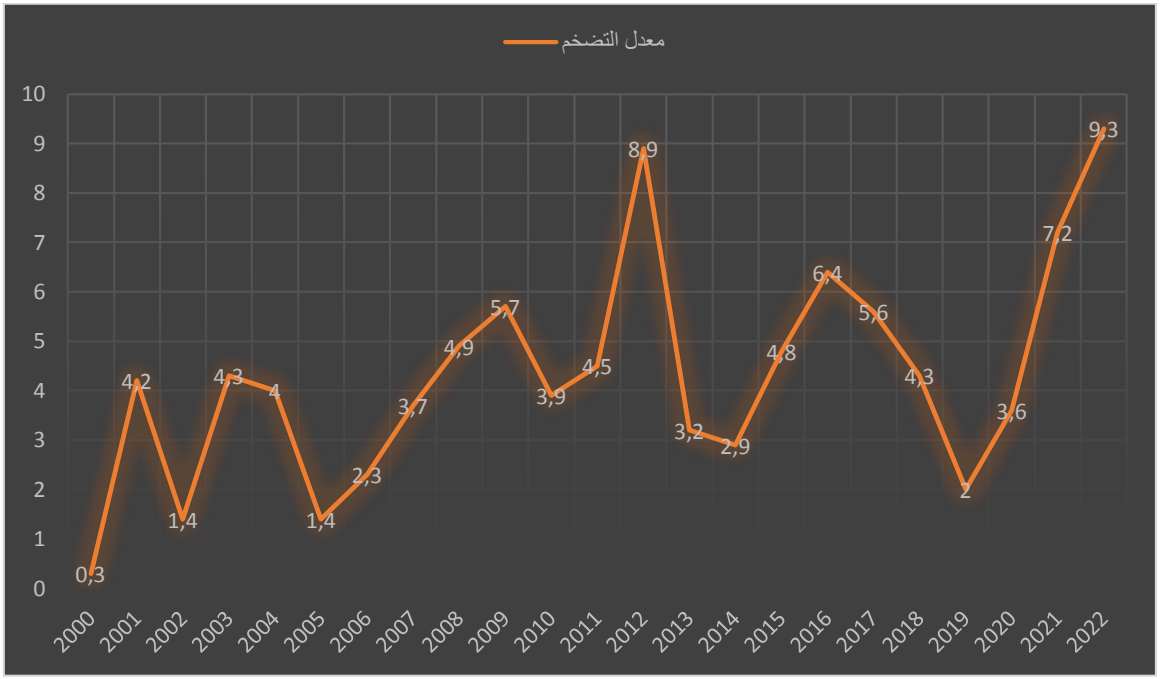
وجاء الأمر رقم 10-04 المعدل للأمر رقم 03-11 الذي عدل المادة رقم 35 ليصبح الهدف الأول لبنك الجزائر هو المحافظة على استقرار الأسعار.

الجدول رقم(11): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم	0.3	4.2	1.4	4.3	4	1.4	2.3	3.7
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل التضخم	4.9	5.7	3.9	4.5	8.9	3.2	2.9	4.8
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	
معدل التضخم	6.4	5.6	4.3	2	3.6	7.2	9.3	

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على تقارير والنشرات الإحصائية لبنك الجزائر وإحصائيات البنك الدولي

الشكل رقم (12) : منحنى بياني يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة(2000-2022)



المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول السابق

من خلال ما سبق نلاحظ أ ن التضخم بداية سنة 2000 عرفت انخفاض في معدل التضخم بنسبة 0.3 % يمكن تفسير هذا الانخفاض إلى الإجراءات التياتخذتها الحكومة

في إطار برنامج التعديل الهيكلي، حيث عملت الحكومة على تقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة من خلال تخفيض النفقات، والصرامة في تسيير الكتلة النقدية من خلال اتخاذ أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط وسنة 2001عاد معدل التضخم للارتفاع مجددا ليبلغ 4.2 % وهذا بسبب ارتفاع نمو الكتلة النقدية M2بنسبة 22.3 %وبرنامج الإنعاش الاقتصادي، أما الفترة2002-2009 عرف معدل البطالة تذبذ بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغ1.4 % بسبب تراجع معدل نمو الكتلة النقدية M2سنة 2002 ليرتفع إلى 5.7 % سنة 2009 ، وهذا بسبب التوسع في السياسة المالية وتزامنا مع برنامج دعم النمو الاقتصادي، وقد انخفض معدل التضخم سنة 2010 إلى % 3.9وهذا راجع لاحتواء بنك الجزائر الوضع وامتصاص فائض السيولة المصرفية من خلال استحداث أدوات جديدة (أداة استرجاع السيولة و تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة) ، ثم ليرتفع سنة 2011 إلى4.5 % ثم ليبلغ 8.9 % سنة 2012 وهذا الارتفاع يفسر بالتزايد الكبير في حجم النفقات العامة الموجهة لبرامج دعم النمو، وكذلك ارتفاع تكاليف الإنتاج، والاسترداد والزيادة في الأجور لفائدة موظفي الإدارة العمومية، مما ترتب عليه زيادة الطلب على السلع وهذا ما أدى إلى ارتفاع في الأسعار لبعض المنتجات .ثم عاد معدل التضخم إلى الانخفاض سنة 2013 حيث بلغ 3.2 % وهذا ا رجع لاستحداث بنك الجزائر لأداة استرجاع السيولة لستة أشهر بمعدل فائدة 1.5 % التي ساهمت في تقليص أثر فائض السيولة على التضخم واستمر في الانخفاض خلال سنة 2014 بنسبة 2.9 % محققا الهدف المسطر من قبل مجلس النقد والقرض(الا يتجاوز التضخم4 بالمئة) و عاد معدل التضخم للارتفاع خلال الفترة 2015-2016 بسبب النقائص الموجودة لضبط الأسواق والوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية، وابتداءا من سنة 2018 الى سنة 2020 عاد مع دل التضخم للانخفاض حيث سجل نسب أقل من نسبة التضخم المستهدف(4 %)، وهذا ا رجع إلى انخفاض بعض أسعار المنتجات الغذائية(المنتجات الفلاحية الطازجة)ليعود إلى الارتفاع سنة2021 بنسبة 7.2 %و 9.3 % سنة 2022 بسبب أزمة الكوفيد التي مست العالم.

- **أثر استقلالية بنك الجزائر على معدل التضخم:**

في ظل قانون النقد والقرض عند درجة استقلالية 0.47777: عرفت الفترة في البداية ارتفاع لمستويات التضخم ولكن بعد 1996 شهدت تراجع لمعدلات التضخم نتيجة للتأثر بدرجة الاستقلالية العالية لبنك الجزائر الذي عمل على احتواء معدلات التضخم المرتفعة من خلال إتباع سياسة نقدية صارمة مجسدا كل مبادئ الاستقلالية الفعلية.

في ظل الامر 01-01 عند درجة استقلالية 0.3987: انخفاض درجة الاستقلالية أدى إلى التقليل من صلاحيات بنك الجزائر هذا ما دفع معدلات التضخم نحو الارتفاع .هذا يعني وجود علاقة عكسية بين انخفاض الاستقلالية وارتفاع في التضخم.

في ظل الامر 03-11 عند درجة استقلالية 0.4760: الارتفاع الملحوظ لنسبة الاستقلالية أدى إلى تراجع معدلات التضخم وأصبحت مستقرة نوعا ما.

في ظل الامر 17-10 عند درجة استقلالية 0.4430: انخفاض الاستقلالية صاحبه ارتفاع نوعا ما لمعدلات التضخم.

المطلب الرابع: أثر إستقلالية البنك على توازن ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2022).

تسعى جميع الدول من أجل تحقيق فائض في ميزان المدفوعات ولذلك فقد نص قانون النقد والقرض 90-10 في مادته 56 على ضرورة تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، كما نص ايضا الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض في مادته رقم 19 على ضرورة تحقيق التوازن الداخلي والخارجي وذلك راجع إلى أهمية هذا الهدف.

الجدول رقم (12): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة(2000-2022)

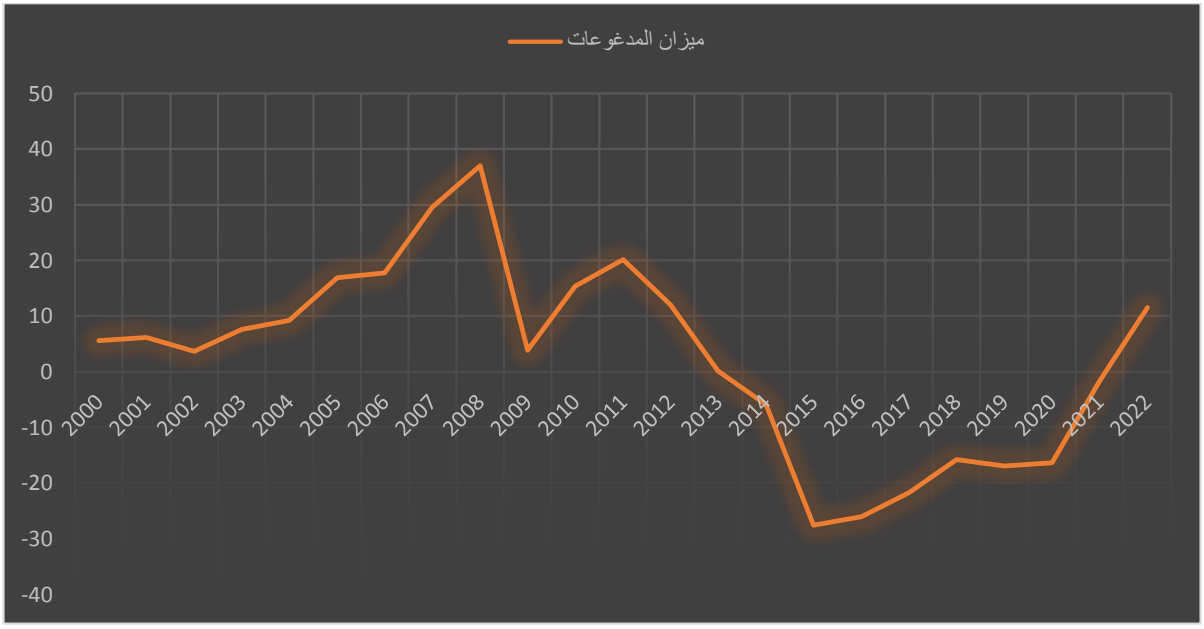
السنوات	سعر الصرف (دينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي)	ميزان المدفوعات
2000	75.28	5.57
2001	77.27	6.19
2002	79.68	3.65

2003	77.37	7.59
2004	72.06	9.25
2005	73.36	16.94
2006	72.64	17.73
2007	69.36	29.55
2008	64.56	36.99
2009	72.64	3.86
2010	74.40	15.32
2011	72.85	20.14
2012	77.55	12.05
2013	79.38	0.13
2014	80.56	5.88-
2015	100.46	27.53-
2016	109.46	26.03-
2017	110.96	-21.762
2018	116.61	-15.82
2019	119.36	-16.92
2020	126.82	-16.36
2021	138.83	-1.66
2022	145.26	11.57

المصدر :من إعداد الطلبة اعتمادا على النشرات الاحصائية لبنك الجزائر1992-2020

والتقارير السنوية 2006.2008.2010.2015.2020

الشكل رقم (13): منحنى بياني يوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة2000-2022



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق

وبتداءا من 2000 الى غاية 2008 تم تحقيق فائض مستمر في ميزان المدفوعات، وهذا نتيجة للثورة التي شهدتها سوق النفط بتزايد أسعار البترول، حيث وصل الفائض المسجل في المدفوعات سنة 2008إلى 36990 مليون دولار، إلا أنه سنة 2009 تراجع بشكل كبير حيث بلغ 3860 مليون دولار ،ثم ارتفع الى 20140 مليون دولار سنة 2011 ، وسنة 2013انخفض رصيد ميزان المدفوعات بشكل كبير حيث بلغ 130 مليون ليسجل مرة أخرى رصيدا سالبا سنة 2014 بقدر 588- مليون دولار، وأكبر عجز له بمقدار 2753- مليون دولار سنة 2015 ، وذلك ا رجع لأزمة 2014 التي أدت إلى انخفاض أسعار البترول وعليه انخفاض قيمة الصاد ا رت، واستمر بتسجيل العجز الى غاية سنة 2021 ليرتفع سنة2022 بقدر 1157 مليون دولار. شهد سعر الصرف قيم مستقرة نوعا ما خلال المرحلة (2000-2013)، حيث كان السعر بقيمة 75.28 دينار في سنة 2000 ، ونلاحظ سنة 2002 ارتفع نوعا ما بقيمة 79.68 ، وهكذا بسبب التخفيض لقيمة العملة الذي اتخده بنك الجزائر قصد تقليص الفارق في سعر الصرف الموازي مع سعر الصرف الإسمي، ثم انخفض سعر الصرف

نوعا ما مما يترتب عليه تحسن في قيمة الدينار خلال الفترة (2004-2007)، وهكذا نتيجة لزيادة العرض على العملات الأجنبية بسبب ارتفاع احتياطات الصرف نظرا لانتعاش أسعار النفط، واستمر في حدود هذه القيمة إلى غاية سنة 2013مقابل 79.38 ، ليرتفع سنة 2014 بقيمة 80.56 وذلك راجع للتخفيض الذي اتخذه بنك الجزائر لقيمة العملة قصد الحد من الواردات، ثم سجل سعر الصرف ارتفاعا متصاعدا في المرحلة (2015-2022).

- **أثر استقلالية بنك الجزائر على توازن ميزان المدفوعات:**

يمكن القول بأنه توجد علاقة عكسية بين درجة الاستقلالية وميزان المدفوعات عبر قانون النقد والقرض 90-10 والتعديلات التي طرأت عليه (الأمر 01-01 و الأمر 03-11 والأمر 17-10) وهذا رجع إلى أن ميزان المدفوعات هو سجل العمليات مع القطاع الخارجي، وعليه تتحكم في معدله عدة عوامل خارج الاقتصاد الوطني المحلي كسياسة سعر الصرف وقوة العملة خارجيا وكذا حجم العلاقات التجارية ودرجة الحرية لحركة رؤوس الأموال كما نجد تأثره بمعدلات التضخم، وخصوصا ت أثره بقطاع المحروقات وأسعار البترول في السوق العالمية، وعليه يمكن القول بأن تأثير درجة استقلالية بنك الجزائر ضعيفة نوعا ما على ميزان المدفوعات حتى تكاد تنعدم.

خلاصة الفصل:

في إطار التحول من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق ، اضطرت الجزائر إلى تبني إجراء اصلاح جديد تمثل في قانون النقد والقرض 90-10 ، الذي يعتبر نقلة جذرية للنظام المصرفي الجزائري ، حيث استرجع فيه بنك الجزائر صلاحياته كسلطة نقدية لاتخاذ القرارات المتعلقة بأداء وتنفيذ السياسة النقدية، بحيث لا يمكن الحديث عن استقلالية بنك الجزائر إلا بهذا القانون وتعتبر الإصلاحات المتعددة لقانون النقد والقرض 90-10 المتمثلة في الأمر 01-01 والأمر 03-11 والأمر رقم 17-10 التي عملت على التحكم في مستويات الاستقلالية القانونية لبنك الجزائر ضمانا لاستقلالية البنك المركزي الجزائري عن تأثير السلطة التنفيذية بحيث أعاد هذه الإصلاحات الاعتبار للسياسة النقدية من خلال تطبيق أدواتها لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق أهدافها.

أدت استقلالية بنك الجزائر إلى التنويع في استخدام أدوات السياسة النقدية حسب ما تتطلبه الأوضاع الاقتصادية وخاصة الوضعية النقدية في البلاد، حيث استخدم بنك الجزائر أدوات عديدة كمعدل الاحتياطي الإجباري ومعدل إعادة الخصم، أدوات استرجاع السيولة والودائع المغلة للفائدة. وفي محاولة لمعرفة استقلالية بنك الجزائر وأثرها على أهداف السياسة النقدية وفي معالجة الاختلالات الاقتصادية نجد أن استقلالية بنك الجزائر لم يكن له دور كبير في التخفيف من حدة التضخم ولا رفع مستويات النمو الاقتصادي والحد من البطالة أو حتى التحسين في وضعية ميزان المدفوعات، وهذا استنادا إلى المؤشرات الاقتصادية والسياسات المنتهجة، كما هو الحال بالنسبة لتحقيق التوازن فيميزان المدفوعات

حيث لم يرتبط بالاستقلالية نظرا لارتباطه بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

شهدت الاستقلالية تذبذبا نتيجة للتعديلات التي طرأت على قانون النقد والقرض لكنها لم تكن في مجملها تعمل على تفعيل الاستقلالية بل تراجعها في بعض الأحيان ولم تصاحب فترات ارتفاع درجة الاستقلالية تطور ملحوظ لأداء السياسة النقدية، مما يوضح عدم بلوغ أهداف السياسة النقدية رغم وجود درجات للاستقلاليةَ.

خاتمة عامة

البنك المركزي مؤسسة نقدية تابعة للدولة وهي تقع في أعلى قمة نظام المصرفي وهي أيضا جزء لا يتجزأ من السيادة الإقتصادية، ويقوم بوضع وتنفيذ السياسة النقدية مما يتناسب مع الأهداف الاقتصادية.

وتتميز البنوك المركزية في العالم ببعض الخصائص والمميزات من دولة إلى أخرى تجعل من المشرف والمنظم للسوق النقدية فهو يعتبر بنك البنوك وبنك إصدار وهو المسؤول عن إحتياطات البلاد من العملة الصعبة، وكذألك إدارة السياسة الإئتمانية ومن أجل تحقيق هذا يقوم البنك المركزي على مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة وهذا من أجل تحقيق نمو إقتصادي ومحاربة التضخم، ومن أجل تحقيق بنك مركزي أهدافه لابد من أن يتمتع بنوع من الإستقلالية في إدارة الشؤون السياسة النقدية.

تعتبر إستقلالية البنك المركزي من أهم الدراسات المطروحة في الوقت الراهن ويقصد بها حرية البنك المركزي في أداء ورسم وتنفيذ السياسة النقدية من خلال إختيار الأدوات المناسبة من أجل تحقيق أهدافه في ضل الضغوطات التي تفرضها الحكومة، ومن هنا ثارت مشكلة التبعية البنك المركزي للدولة وتنفيذ أوامرها بتوجيه السياسة النقدية بما يتناسب مه أهداف السلطة التنفيذية والتي من الممكن تتعارض مع أهداف السياسة النقدية كهدف إستقرار أسعار وبهذا طرحت قضية إستقلالية البنك المركزي نفسها كشرط لضمان استقلالية البنك المركزي من خلال رسم وتنفيذ السياسة النقدية وبالتالي تحقيق الأهداف.

ولقد إختلفت الأراء حول مدى إستقلالية البنك المركزي بين مؤيد ومعارض وهذا بسبب اختلاف درجة استقلالية البنك المركزي من دولة إلى أخرى، ومن خلال هذا تم تحديد درجة إستقلالية البنك المركزي عن طرق مجموعة من المعايير كسلطة الحكومة في تعيين أعضاء البنك ومدة خدمتهم، وأيضا مدى إلتزام البنك في تحقيق الأهداف وكذا تمويل العجز لدى الخزينة العمومية.

تعتبر السياسة النقدية مجموعة من الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي ممثلا للسلطة النقدية في البلاد، من أجل التحكم في المعروض النقدي قصد الوصول الى أهداف نهائية كالنمو الاقتصادي، السيطرة على التضخم وتحقيق كامل للشغل، إلا أن البنك المركزي لا يمكنه التحكم المباشرة في الأهداف النهائية ولذلك يلجأ الى استعمال اهداف وسيطة كسعر الفائدة وسعر الصرف، ويستخدم البنك المركزي مجموعة من الأدوات المباشرة كإقناع الأدبي من أجل التحكم في عرض النقود ، وأدوات غير مباشرة كمعدل الاحتياطي الاجباري، سعر إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة، ومن خلال هذا يقوم البنك المركزي بتوجيه السياسة الائتمانية للدولة.

ولدراسة إستقلالية البنك الجزائر تطرقنا الى أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر وهذا خلال الفترة 2000-2022، وبداية في هذا تحدثنا عن قانون النقد والقرض ويعتبر قانون النقد والقرض نقلة نوعية للنظام المصرفي وعنوان لإستقلالية بنك الجزائر حيث منح هذا الإصلاح الاستقلالية الشخصية لبنك الجزائر والتي تتمثل في طريقة تعين الأعضاء المشرفين على البنك ومدة خدمتهم وصلاحياتهم، وأيضا تحقيق أهداف التي يتعين على البنك الجزائري تحقيقها.

ونظرا لفشل الذي حققه مسيري هذا البنك جعل السلطة النقدية إعادة النظر في حدود إستقلالية بنك من خلال إصدار الأمر 01-01سنة 2001، وهو ما أكدت عليه الفضائح المالية للقطاع البني وافلاس بنك خليفة، ثم قام بنك الجزائري بإصدار الأمر 03-11سنة 2003ليلغي قانون النقد والقرض ويضع حدود لمعالم إستقلالية بنك الجزائر من خلال الوظائف الموكلة اليه، وكإجراء أخير قام بنك الجزائر بإصدار الأمر 17-10 سنة 2017 الذي يحمل في طياته إمكانية تمويل البنك للخزينة مما أدى إلى تراجع استقلالية بنك الجزائر.

أما فيما يخص مسار السياسة النقدية في الجزائر فقد أثرت درجة استقلالية بنك الجزائر على استعماله لأدوات السياسة النقدية، كأدة احتياطي اجباري حيث استعملت من أجل

امتصاص الفائض في السيولة منذ سنة 2000، كما قام بنك الجزائر باستخدام معدل إعادة الخصم من أجل امتصاص السيولة البنكية لكنه لم يحقق نجاح في هاته الفترة نتيجة لفوائض البنوك وعدم لجوئها الى بنك الجزائر الى استحداث أدوات جديدة لاسترجاع السيولة كأدة استرجاع السيولة أيام سنة 2002، التي ساهمت بامتصاص الفوائض، وإصدار أيضل أداة الاسترجاع لمدة 03أشهر سنة 2005 ولمدة 06شهر سمة 2013 ليتوقف العمل بها سنة2015 نظرا لإنخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية مما أدى لإنخفاض فوائض البنك.

وفي ظل التطورات السابقة وبالرغم من درجة استقلالية الكبيرة لبنك الجزائر الا أن هدف النمو كان مرتبط أساسا بأسعار النفط في الأسواق الدولية، كما ان فشل بنك الجزائر من السيطرة على التخضم يرجع بالأساس الى الاستقلالية الممنوحة له في استعمال أدوات السياسة النقدية خلال هذه الفترة، والتحول الى استخدام الأدوات الغير المباشرة وهذا أدى الى فشل تحقيق هدف التشغيل الكامل وكبع معدلات البطالة ، أما بالنسبة الى هدف تحقيق التوازن لميزان المدفوعات فإن الاستقلالية لو تنجح في تحقيق الفوائض لدى ميزان المدفوعات خاصة بعد انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية.

- **إختبار الفرضيات:**

الفرضية الأولى: هناك أثر مباشر لدرجة استقلالية بنك الجزائر على أداء السياسة النقدية وأثر غير مباشر على المتغيرات الاقتصادية خاصة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي حسب نظرية الاقتصادية من جهة، ومن جهة حسب الظروف الاقتصادية للبلد مما أدى الى إنعكاس غير مستقر لها، **فرضية صحيحة**، حيث توصلنا الى أن السياسة النقدية تؤثر بشكل مباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية لتحريك النشاط الاقتصادي باعتبارها تمثل الجانب المالي والائتماني وأن هدفها هو ظبط التداول النقدي لتوفير السيولة اللازمة، ومن جهة هناك أثار غير مرغوب فيها للسياسة النقدية على أهدافها وأهداف السياسة الاقتصادية الكلية سواءا كانت مدروسة بشكل مباشر أو غير مباشر حسب النظرية الاقتصادية.

الفرضية الثانية : جودة وفعالية السياسة النقدية تتوقف على حصولها واستخدامها للمعلومات ونجاعة اختيار ادواتها من اجل تحقيق اهدافها ،**فرضية صحيحة** بحيث وجدنا ان السياسة النقدية هي مجموع الاجراءات التي يتبعها البنك المركزي من اجل السيطرة على المعروض النقدي مستخدما في ذلك مجموعة من الادوات سواء كانت مباشرة او غير مباشرة وذلك من اجل تحقيق مجموعة من الاهداف اهمها تحقيق معدل نمو مرتفع، تحقيق التشغيل الكامل وتخفيض البطالة، توازن ميزان المدفوعات، التحكم في معدل التضخم ولأن بنك الجزائر لا يستطيع السيطرة مباشرة على هذه الاهداف يلجأ الى استعمال ادوات وسيطية منها اسعار الفائدة وسعر الصرف، وتتوقف فعالية السياسة النقدية في قدرتها على تحقيق اهدافها.

الفرضية الثالثة: على ان بنك الجزائر يتمتع باستقلالية قانونية كبيرة مستمدة من القوانين والاوامر المتعلقة بالنقد والقرض، **الفرضية صحيحة** فقد اظهرت الدراسة ان بنك الجزائر كان يتمتع باستقلالية كبيرة لا تقل عن تلك المتواجدة في الدول المتقدمة في قانون النقد والقرض 90-10 ،الان الامر 01-01 قد خفض من هذه الاستقلالية، لتعاود الارتفاع بموجب الامر رقم 03-11 وتم تخفيض هذه الاستقلالية بموجب الامر رقم 17-10 المعدل والمتمم للأمر رقم03-11.

- **نتائج الدراسة:**

انطلاقا من الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- إن استقلالية البنك المركزي ضرورة حتمية خاصة مع تطور وظائفه.
- تتعلق فعالية السياسة النقدية بمدى إمكانية استخدام أدواتها الكفيلة لتحقيق الغرض الأساسي من هذا الاستخدام، وترتبط أيضا باختيار الوقت المناسب لاستخدامها في الأوضاع الاقتصادية الغير مرغوب فيها

-يتم قياس درجة اســـتقلالية البنك المركزي بالاعتماد على معايير أهمها :كيفية تعيين المحافظ والجهة المسؤولة عن تعيينه، فترة عهدته والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، وكذا حدود منحه قروض للحكومة مما يجعل درجة الاستقلالية تختلف من دولة إلى أخرى.

-أعطى قانون النقد والقرض 90-10على درجة من الاســتقلالية لبنك الجزائر مقارنة مع درجة الاستقلالية التي منحها له الأمر 01-01 وكذا الأمر 17-10

-يعتمد بنك الجزائر في تحقيق أهدافه على استعمال أدوات السياسة النقدية الغير مباشرة بكثرة وذلك نتيجة لفعاليتها مقارنة مع الادوات المباشرة.

-عملت الاستقلالية العالية لبنك الجزائر في تحقيق معدلات نمو موجبة خلال فترة الدراسة إلا أنها مرتبطة بدرجة كبيرة لعوامل خارجية كأسعار البترول في الأسواق الدولية، أما فيما يخص التضخم والبطالة فقد ساهمت الاستقلالية لبنك الجزائر في تخفيض معدلات البطالة وكبح التضخم، أما ميزان المدفوعات فنجد أن درجة الاستقلالية لم يكن لها أثر كبير على فائض ميزان المدفوعات نظرا لارتباطه بتقلبات أسعار البترول.

- توصيات الدراسة:

بناءا على النتائج المتوصل إليها، يمكن إدراج بعض التوصيات التالية:

- تقليص أهداف بنك الجزائر في هدف وحيد يتمثل في كبح معدلات التضخم لما له من أثار ســلبية على الدولة والمجتمع، لأن التركيز على أكثر من هدف يؤدي إلى تعارض الأهداف فيما بينها.

- إصدار قوانين شاملة ومستقرة للنظام البنكي وبنك الجزائر والإبتعاد عن تعديلها.

-تعزيز استقلالية بنك الجزائر لضمان عدم خضوعه لضغوطات الدولة من خلال إصدار قانون جديد والسهر على جدية تطبيقها على أرض الواقع.

-البحث عن طرق جديدة للتواصل بين البنك المركزي ووزارة المالية في ظل إحترام حرية الآخر من خلال إنشاء لجان عمل مشتركة.

–دعم الاستقلالية القانونية لبنك الجزائر بالتطبيق الفعلي للنصوص التشريعية لضمان الأثر الإيجابي للاستقلالية.

–فرض استعمال النقود الإلكترونية للتحكم في السيولة المفرطة التي تعرقل على البنك المركزي مهمة التحكم في الكتلة النقدية المتداولة.

- أفاق الدراسة:

رغم المجهودات المبذولة في إعداد هذا البحث وكل النتائج المتوصل إليها، إلا أنه لا يخلو من النقائص ولاتزال هنالك جوانب تحتاج إلى بحث ودراسة، وبهذا نكون قد ساهمنا ولو بالقليل في إثراء الموضوع الذي قد يكون محل بحث مستقبلي، وتمهيدا لبحوث لا تقل أهمية عنه نذكر منها:

- انعكاس استقلالية البنك المركزي على مخاطر الائتمان المصرفي.
- استقلالية بنك الجزائر بين النظرية والتطبيق.
- فعالية أدوات السياسة النقدية الحديثة في الجزائر.
- تداعيات الخدمات المصرفية الإلكترونية على استقلالية بنك الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب المجلات

1. أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، مبادئ النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
2. أمال علي إبراهيم، دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة النقدية في مصر باستخدام مربع كالدور السحري، مدرس الاقتصاد بمعهد المدينة العالي للإدارة والتكنولوجيا.
3. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2006.
4. الجنابي هيل العجمي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
5. حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 2006.
6. خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي–البنوك الالكترونية–البنوك التجارية–السياسة النقدية، مؤسسة الشباب الجامعة، مصر،2008.
7. خلف محمد الجبوري، دور استقلالية البنك المركزي في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة الى التجربة العراقية في ضوء قانون النقد والقرض العراقي رقم54 لسنة2004 ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة العراق، المجلد07، العدد23، العراق، 2011.
8. د.محمد صلاح، د يونس قرواط، ط حنان زلاقي، دراسة تحليلة لمحددات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها –إشارة لبعض التجارب المختارة –، مجلة الشعاع للدراسات الاقتصادية ISS2543–3911 العدد 04/ سبتمبر، معهد العلوم الاقتصادية، مركز الجامعي الونشريسي، تسمسيلت.

9. روئ عبد الرحمان، إبراهيم عبد الرحمان، دور السياسة النقدية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان(2000-2014)، مجلة الدراسات العليا، المجلد 6، العدد 22، جامعة النيلين، السودان، 2016.

10. زينب حسن عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، الدار الجامعية الإسكندرية، 1994.

11. سليمان بوذيب، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 1996.

12. سمير يحياوي، ليلى معمري، أثر استقلالية البنك المركزي على أداء فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم، مجلة التمنية والاشراف للبحوث والدراسات، المجلد 2، ط2، 2017.

13. سيد طه، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهظة العربية، القاهرة، مصر 2005.

14. صلاح الدين سعودي وكزار رمضان، انعكاسات تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2017 على فعالية السياسة النقدية في الجزائر، الجزائر، ديسمبر 2020.

15. ط.د/ ليلى معمري وأ.سمير يحياوي، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم مع إشارة لحالة الجزائر، مجلة الاشراف للبحوث والدراسات، المجلد2 ، العدد2، تاريخ النشر جوان2017.

16. عبد الحميد عبد المطلب، السياسة النقدية واستقلالية النك المركزي، الدار الجامعية، مصر، 2013.

17. عبد الرحمن يسري أحمد، اقتصاديات النقود وبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2003.

18. عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2014.

19. عبد المنعم سيد علي، نضال سعد الدين العيسي، نقود ومصارف والأسواق المالية، دار الحامد، ط01، عمان، 2004.

20. عمار بوزعرور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية –حالة الجزائر–، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015 .

21. عوف محمد الكفراوي، السياسات المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، دراسة تحليلة مقارنة، ط02، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر،2006.

22. فضيل رايس، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 2000 –2011، بحوث اقتصادية عربية، العدد 61 و 62، جامعة تبسة ، 2013.

23. محمد ادريس، السياسة النقدية، سلسلة الكتيبيات التعريفية، العدد17، الموجه الى فئة الشابة الوطن العربي، صندوق النقد العربي.

24. محمد حسن الوادي، نقود ومصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، الأردن،2010.

25. محمد صالح القريشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، اثراء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن،2009، ص177.

26. محمد صلاح، تحليل كلي للتوازن الخارجي والنمو الاقتصادي (التضارب في السياسات الاقتصادية الكلية)، بدون طبعة، المركز الأكاديمي للنشر مصر 2020.

27. محمد عبد الله شاهين محمد، السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي ودورها في التنمية الاقتصادية، بدون طبعة، دار الكتاب الجامعي، لبنان، 2016.

28. محمد يبرير، علي بن قدور، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2018.

29. محمود عزت اللحام، مصطفى كافي، النقود والمصارف، بدون طبعة، دار الإعصار للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.

30. نبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين تأثير ومعارض، اتحاد المصارف العربية ،1994ص166.

31. نبيلة دودو، فوزي عبد الرزاق، السياسة النقدية غير التقليدية لإدارة الأزمات المالية دراسة تجربة التيسير الكمي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 04، جوان2020.

32. هبة عبد المنعم، الوليد الطلحة " موجز السياسات استقلاليات البنوك، البنوك المركزية صندوق النقد العربي"ا، لعدد6، سبتمبر 2019 .

33. يسرى مهدي السمرائي، زكرياء الدوري، البنوك المركزية والسياسات النقدية، اكادمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، دار اليازوني، العملية للنشر والتوزيع، طرابلس، 2006.

34. يسري مهدي السامرائي، زكريا مطلك الواري، الصيرفة المركزية والسياسة النقدية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، 1999.

ثانيا: المحاضرات

1-بعلزوز، بن علي، محاضرات في السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2006.

2-د محمد صديق زكرياء ، محاضرات السياسة النقدية ، السنة الثانية علوم التجارية ، ص02

3-رسول حميد، محاضرات في الاقتصاد النقدي، أسواق رأس المال، جامعة بويرة، الجزائر، 2018.

ثالثا: المذكرات والاطروحات

1. إيمان قاضي، هاجر دغة، استخدام السياسة النقدية غير التقليدية في الدول المتقدمة عرض تجربة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2019-2020.

2. بشيري وئام ياسمين، دور الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية في تحفيز النمو الاقتصادي–عرض تجارب دولية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العربي بن مهيدي–أم البواقي، الجزائر، 2019–2020.
3. بوخديم بلال، شتوي فاتح، آثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر من خلال التمويل غير تقليدي(2000–2018)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المدية،2019.
4. جبار بشرى، السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، مذكرة نيل شهادة ماستر، قسم العلوم التسيير، جامعة العربي ابن مهيدي، أم البواقي، سنة2012–2013
5. جيداني ميمي، انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية، مذكرة ماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، سنة2005
6. حمداني معمر، أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، 2021–2022.
7. ريمة بوالنش، ميادة بوسفط، السياسة النقدية بين الأدوات التقليدية وغير التقليدية دراسة حالة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن بحي–جيجل، الجزائر، 2017–2018.
8. سعدية حديوش، أثر الاتجاهات الحديثة لاستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية بالاشارة الى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2019–2020.

9. شملول حسينة، إثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية، ماجستير فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر،2002-2001

10. طواهري سارة، بورارة اكرام، دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة النقدية، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، خلال الفترة (2015-2022) ، مذكرة تخرج ماستر ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة 08ماي 1945، سنة 2022-2023.

11. عمر علواني، زرق سيد أحمد، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي حالةال جزائر1990-2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر،2015-2016.

12. قرنون سلمى، بابا علي وفاء، فعالية السياسة النقدية في ضل استقلالية البنك المركزي دراسة حالة بنك الجزائر (2013-2017) مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، سنة2019/2018.

13. معمري شيماء، طيبي مروة، انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر، شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مركز الجامعي نور البشيير البيض ،2023.

14. معمري ليلى،دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية من خلال محاربة التضخم-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة نيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المدية ، سنة 2013-2014.

رابعا: القوانين

1-الامر رقم 01-01 المؤرخ في 27فيفري2001 المعدل والمتمم لقانون 90-10 المتعلق بالنقد.

2-المادة 55 من القانون رقم 10 / 90 الصادر في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد. 16

3-الأمر 08-20 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2020.81

4-المادة رقم 35 من الامر رقم 04-10 المتعلق بقانون النقد والقرض ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد. 80

5-الأمر 17-10 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2017.57

6-الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية 2003.

خامسا: المواقع

1-الموقع الرسمي لبنك الجزائر wwwbankofalgeria.dz.

2-الموقع الرسمي للبنك الدولي.